



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية

وعلوم التسيير



قسم: العلوم الاقتصادية

أسباب تفضيل السياسة المالية على السياسة

النقدية في الاقتصاديات النامية

- دراسة حالة الجزائر -

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر LMD في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إشراف الاستاذ:

علي ذهب

إعداد الطلبة:

- معيوف عادل

- خريص هناء

- وداده رانية

لجنة المناقشة

أستاذ محاضر "أ"	الرئيس	أحمد نصير
أستاذ مساعد "أ"	المناقش	علي ذهب
أستاذ مساعد "أ"	المشرف والمقرر	كحلول فتحية

السنة الجامعية 2021/2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَمِنْ آيَاتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ لِيَسْكُنُوا فِيهَا وَالنَّجْمَ لِيَدْلِلَكُمْ إِلَىٰ أَسْمَائِهِمْ وَحُدُودَ اللَّيْلِ لِيَسْتَظِلَّوْا ۗ وَإِنَّ لَكُمُ اللَّيْلَ لَلْجَنَّةِ الْكَبِيرَةِ ۗ إِنَّ لَكُمُ اللَّيْلَ لَلْجَنَّةِ الْكَبِيرَةِ ۗ إِنَّ لَكُمُ اللَّيْلَ لَلْجَنَّةِ الْكَبِيرَةِ ۗ



## شكر و عرفان

نشكر الله الذي لا إله إلا هو على جليل نعمه وعظيم أفضاله، إذ أتاح لنا إنجاز هذا العمل ورزقنا القدرة على تجاوز الصعاب التي واجهتنا، فله الحمد والشكر، فهو المسدد الموفق المعين على الخير والبر، من العبد المعترف بتقصيره وعجزه الراجي رحمته وعفوه { وَلَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ }.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين .

ومن منطلق قول الرسول رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من لا يشكر الناس لا يشكر الله).

كما نتقدم بجزيل الشكر والتقدير للأستاذ " علي ذهب " على إشرافه ودعمه المتواصل ونصائحه، تقديراً لجهده المبذول، كما نشكر أعضاء لجنة التقييم الموقرين على تحملهم مشاق قراءة الرسالة ومناقشتها وعلى توجيهاتهم وتصويباتهم مما يؤدي إلى تكميل الرسالة وتتميمها.

كما نشكر من لهم الفضل في تعليمنا الحرف فالكلمة فالجملة عبر كل مراحل دراستنا من الإبتدائية إلى الجامعة.

## الإهداء

إلى روح مليون ونصف المليون شهيد أسكنهم الله فسيح جنانه

إلى شهداء فلسطين الأبرار أسكنهم الله فسيح جنانه

إلى من قال فيهما الرحمان تبارك وتعالى { وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا } أطال الله في عمرهما على الطاعة ومدهما بموفور الصحة والعافية، وجعل عاقبتهما جنة عرضها السموات والأرض.

إلى كل من علمني حرفا في هذه الدنيا الفانية

إلى من ملكت قلوب الجميع في بيتي الـكتـونة" ريتاج"

إلى كل من استلهمت منهم وتركوا أثرا طيبا في نفسي

**عادل**

## الإهداء

إلى التي تحمل أخف كلمة نطق بها اللسان، وتميز لضرعها عرش الرحمان، ووضعت تحت قدميها الجنات، كانت الملاذ والمأوى سر السعادة والنجوى، نبع الحنان، ومبعث الأمان ... لك "أمي".

إلى من خطى درب الصعاب من أجلنا، صاحب القلب الكبير، تاج رأسي إلى رمز العطاء، فكان حيثما أسير، فبث في روعي الحياة، وقوة الدفاع ... لك "أبي".

أسأل الله سبحانه وتعالى أن يطيل في عمرهما على الطاعة، وأن يمنحهما الصحة والعافية، وأن يجعل عاقبتهما جنة عرضها السموات والأرض.

إلى من دمهم يجري في عروقي، إلى سندي في الحياة "إخوتي" الأعراء كل بإسمه، إلى بسمه قلبي ورفيقات دربي "أخواتي" العزيزات كل بإسمها، إلى براعم البيت أبناء أخواتي كل واحد بإسمه.

إلى كل من التقيت بهم، وسرت معهم على درب العلم والتعلم، إلى الأصدقاء رمز الوفاء والعطاء، إلى صديقاتي وهن أخواتي "رانية"، ابتسام، نسرين" وكل طلبة الماستر في العلوم الإقتصادية تخصص : إقتصاد نقدي وبنكي.

أهدي ثمرة جهدي ... وأهدي هذا العمل المتواضع، إلى هؤلاء وأولئك

## هناء

### الإهداء

الحمد لله الذي أنار لي طريقي وكان لي خير عون ، إلى أعلى ما أملك في هذه الدنيا ، إلى من كان سبب وجودي على هذه الأرض ، إلى من وضعت الجنة تحت أقدامها ، إلى التي أنحني لها بكل إجلال و تقدير ، والتي أرجو قد أكون نلت رضاها .. أمي الغالية أطال الله في عمرها

إلى من أدين له بحياتي، إلى من ساندني وكان شمعة تحترق لتنير طريقي، إلى من أكن له مشاعر التقدير والاحترام والعرفان .. أبي الغالي أطال الله في عمره

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله، إلى من آثروني على أنفسهم، إلى من علموني علم الحياة، إلى من أغلى ما في حياتي إخوتي .. إيمان ، دنيا ، هبة ، رياضي ، منار ، بتول ، أبرار.

إلى أختي الكبرى و زوجها وبناتها .. شيماء ، هشام ، جمانة ، جاسمين ، جوري .

إلى من تذوقت معهم أحلى اللحظات .. إلى من جعلهم الله إخوتي ، إلى من سأفتقدهم رفيقة الدرب هناء، نسرين، إبتسام، كنزة، لويضة .....

إلى كل من أعرفهم ...

## رانية

## الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى بيان دواعي تفضيل السياسة المالية على السياسة النقدية في الاقتصاديات النامية، إذ تبرز الجوانب النظرية لكل من السياستين المالية والنقدية مع الإشارة إلى الدول النامية عموماً وحالة الجزائر بصفة خاصة، حيث تطرقت الدراسة إلى أهم ما ميز السياسة المالية والسياسة النقدية في الجزائر منذ الإستقلال بغية الوقوف على نقاط القوة والضعف التي تميز هاتين السياستين وذلك عن طريق تحليل رصيد الميزانية بهدف تقييم أداء السياسة المالية وتحليل التغير الحاصل في المستوى العام للأسعار بهدف تقييم أداء السياسة النقدية في الجزائر، وقد خلصت الدراسة إلى أن من بين دواعي تفضيل السياسة المالية على السياسة النقدية في الاقتصاديات النامية تتلخص إجمالاً في الأسباب الموضوعية المتعلقة أساساً بطبيعة تلك الاقتصاديات.

## Résumé

Cette étude vise à montrer pourquoi la politique budgétaire est préférée par rapport à la politique monétaire dans les économies en développement, en soulignant les aspects théoriques des politiques budgétaires et monétaires, en référence aux pays en développement en général et à la situation de l'Algérie en particulier, où l'étude a abordé les caractéristiques les plus importantes de la politique budgétaire et monétaire en Algérie depuis l'indépendance afin d'identifier les forces et les faiblesses de ces politiques, en analysant l'équilibre du budget afin d'évaluer la performance de la politique budgétaire et en analysant l'évolution au niveau général depuis l'indépendance afin d'identifier les forces et les faiblesses de ces politiques, en analysant l'équilibre du budget en vue d'évaluer la performance de la politique budgétaire et en analysant l'évolution au niveau général. En ce qui concerne les prix permettant d'évaluer la performance de la politique monétaire en Algérie, l'étude a conclu que la préférence pour la politique budgétaire par rapport à la politique monétaire dans les économies en développement est généralement résumée dans les raisons objectives principalement liées aux caractéristiques de ces économies.

# فهرس المحتويات

	البسمة
	شكر وعرفان
	إهداء
I	الملخص
II	فهرس المحتويات
IV	قائمة الجداول
V	قائمة الأشكال
أ	مقدمة عامة
	الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة المالية والسياسة النقدية واقتصاديات الدول النامية
6	تمهيد الفصل
7	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول السياسة المالية
7	المطلب الأول : مفهوم السياسة المالية وأنواعها
10	المطلب الثاني : أهداف وأدوات السياسة المالية
13	المطلب الثالث : السياسة المالية حسب منظور المدارس الاقتصادية
18	المبحث الثاني : مفاهيم عامة حول السياسة النقدية
18	المطلب الأول : مفهوم السياسة النقدية وأنواعها
20	المطلب الثاني : أهداف السياسة النقدية وأدواتها
26	المطلب الثالث : السياسة النقدية حسب منظور المدارس الاقتصادية
30	المبحث الثالث : نظرة عامة حول اقتصاديات الدول النامية
30	المطلب الأول : مفهوم الدول النامية
32	المطلب الثاني : خصائص الدول النامية
33	المطلب الثالث : السياسة المالية والنقدية في الإقتصاديات النامية
36	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني : تقييم أداء السياسة المالية والنقدية في الجزائر
37	تمهيد الفصل
38	المبحث الأول : السياسة المالية في الجزائر
38	المطلب الأول : مسار السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (1962-1989)

41	المطلب الثاني : مسار السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)
48	المبحث الثاني : السياسة النقدية في الجزائر
48	المطلب الأول : مسار السياسة النقدية في الجزائر
57	المطلب الثاني: تحليل الوضعية النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)
63	المطلب الثالث : أهداف السياسة النقدية في الجزائر
65	المبحث الثالث : تقييم السياسة المالية والنقدية في الجزائر
65	المطلب الأول : تقييم السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (1963-2018)
71	المطلب الثاني: تقييم السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1969-2018)
77	خلاصة الفصل
78	الخاتمة العامة
82	قائمة المراجع

## قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
40	توزيع الإستثمارات حسب المخططات الوطنية خلال الفترة 1967-1989	01
41	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-1999	02
43	تطور وتوزيع النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-1999	03
44	تطور وتوزيع الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2018	04
46	تطور وتوزيع النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2018	05
50	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 1962-1990	06
52	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 1990-2018	07
54	تطور معدلات الإحتياطي الإجباري في الجزائر خلال الفترة 1994-2000	08
54	تطور معدل وحجم الإحتياطي الإجباري في الجزائر خلال الفترة 2001-2018	09
56	تطور آلية استرجاع السيولة في الجزائر خلال الفترة 2001-2009	10
58	تطور الكتلة النقدية في الجزائر لفترة 1990-1999	11
59	تطور الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية للفترة 1990-1999	12
60	تطور الكتلة النقدية للفترة 2000-2018	13
61	تطور أجزاء الكتلة النقدية في الجزائر للفترة 2000-2018	14
65	تطور الإيرادات والنفقات العامة ورصيد الميزانية في الجزائر للفترة 1967-1978	15
66	تطور الإيرادات والنفقات العامة ورصيد الميزانية في الجزائر للفترة 1979-1989	16
68	تطور الإيرادات والنفقات العامة ورصيد الميزانية في الجزائر للفترة 1990-1999	17
69	تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2018	18
72	تطور المستوى العام للأسعار ونسبة التغير في الأسعار للفترة 1969-1989	19
73	تطور المستوى العام للأسعار ونسبة التغير في الأسعار خلال الفترة (1990-1999)	20
74	المستوى العام للأسعار ونسبة التغير في الأسعار خلال الفترة (2000-2018)	21

## قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
42	تطور وتوزيع الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-1999	01
43	تطور وتوزيع النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-1999	02
45	تطور وتوزيع الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2018	03
47	تطور وتوزيع النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2018	04
50	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر للفترة 1963-1990	05
58	تطور الكتلة النقدية في الجزائر للفترة 1990-1999	06
59	تطور الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية 1990-1999	07
61	تطور الكتلة النقدية في الجزائر للفترة 2000-2018	08
62	تطور أجزاء الكتلة النقدية في الجزائر للفترة 2000-2018	09
66	الإيرادات والنفقات العامة ورصيد الميزانية في الجزائر للفترة 1967-1978	10
67	تطور الإيرادات والنفقات العامة ورصيد الميزانية في الجزائر للفترة 1979-1989	11
68	تطور الإيرادات والنفقات العامة ورصيد الميزانية في الجزائر خلال الفترة 1990-1999	12
70	تطور الإيرادات والنفقات العامة ورصيد الميزانية في الجزائر خلال الفترة 2000-2018	13
72	تطور المستوى العام للأسعار ونسبة التغير في الأسعار للفترة 1969-1989	14
74	تطور المستوى العام للأسعار ونسبة التغير في الأسعار خلال الفترة (1990-1999)	15
75	تطور المستوى العام للأسعار ونسبة التغير في الأسعار خلال الفترة (2000-2018)	16

مقدمة عامة

## تمهيد

تعد السياسة الإقتصادية إحدى أهم السياسات العامة للدولة الحديثة، فهي دعامة سياسة الدولة في تحقيق الأهداف وعلاج المشكلات الإقتصادية، ومن ثم المساهمة في تحقيق الإستقرار السياسي والإجتماعي في الدولة، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف وأهداف أخرى تعتمد السياسة الإقتصادية بدورها على مجموعة من السياسات الفرعية لعل أهمها السياسة المالية والسياسة النقدية، فالسياسة المالية هي تلك السياسة التي تعتمد الربط بين جانب إيرادات الدولة ونفقاتها، أي أن الدولة عن طريق وزارة المالية تسعى دائما لإدارة السياسة المالية من خلال تصحيح النظم الضريبية وتحيينها بما يكفل تحصيل الضرائب بكل أنواعها والتي تعتبر جانبا مهما من الإيرادات، وترشيد النفقات وتسييرها بما يكفل تحقيق الأهداف الإقتصادية المرسومة ومن ورائها الأهداف الإجتماعية والسياسية من جهة، والمحافظة على التوازن بين الإيرادات والنفقات بما يكفل استقرارا في رصيد الميزانية العامة للدولة، هذا الأخير الذي يعتبر أحد الأدوات التي تستعمل في تقييم مدى نجاعة السياسة المالية في الدول النامية.

أما السياسة النقدية فهي تلك السياسة التي يضعها ويسهر على تطبيقها عادة البنك المركزي ويسيرها وفق رؤيته وأهدافه بما يتماشى والحالة التي تميز الإقتصاد في الدولة، وتتكون من مجموعة أدوات كمية كسعر الخصم، الإحتياطي القانوني، سياسة السوق المفتوحة، وأدوات أخرى نوعية كسياسة تأطير القروض والإقناع الأدي...، وهذه الأدوات بنوعيتها سواء كانت كمية أم نوعية يهدف البنك المركزي من خلال وضعها والتحكم فيها إلى التأثير على الكتلة النقدية ومن ورائها السعي إلى التحكم في المستوى العام للأسعار والمحافظة عليه عند مستوى معين من الإستقرار.

تعاني الدول النامية عموما من إشكالية التوفيق بين السياستين المالية والنقدية، أو من تعارض أهدافهما الخاصة، ومنه فإن مستويات تطبيق هاتين السياستين ونجاعة كل واحدة منهما تتباين من دولة نامية إلى أخرى، ولهذا نجد أن معظم الدول النامية توجه جل تركيزها إلى السياسة المالية لعدد الأسباب الموضوعية المتعلقة أساسا بطبيعة الإقتصاد ككل.

## 1- الإشكالية

ومن هنا وبناء على ما تم استعراضه سابقا تبلور لنا الإشكالية العامة للبحث والتي نصوغها كما يلي:

**" ما دواعي تفضيل السياسة المالية على السياسة النقدية في الإقتصاديات النامية ؟ "**

للإجابة على هذا التساؤل العام نطرح جملة من التساؤلات الفرعية نعتقد من البداية أنها ستقودنا إلى إجابات واضحة لهذه الإشكالية:

## مقدمة

- ما هي السياسة المالية؟ وما أهم أدواتها؟
- ما هي السياسة النقدية؟ وما أهم أدواتها؟
- المقصود بالإقتصاديات النامية؟
- ما هو واقع السياسة المالية والسياسة النقدية في الإقتصاديات النامية؟
- ما تقييم السياسة المالية في الجزائر؟
- ما تقييم السياسة النقدية في الجزائر؟
- ما هي السياسة التي كانت أكثر انتهاجا؟

## 2- الفرضيات

للإجابة على الإشكالية العامة والتساؤلات السابقة إرتأينا وضع الفرضيات التالية:

- تعتبر السياسة المالية الأداة الإقتصادية التي تمتلكها الحكومة وتؤثر بها على المتغيرات الإقتصادية الكلية من خلال تحصيل الإيرادات وصرف النفقات الحكومية.
- رصيد الميزانية هو الفرق بين الإيرادات المحصلة والنفقات المستخدمة وبالتالي يمكن من خلاله تقييم أداء السياسة المالية في الدولة.
- يمكن تقييم أداء السياسة النقدية من خلال قدرة الدولة على التأثير على عدة مؤشرات نقدية تتحكم من خلالها في النشاط الإقتصادي ومن أهمها العرض النقدي كمؤثر مباشر على الأسعار.
- يتوقف انتهاج السياسة المالية في البلدان النامية على عدة معطيات أقل تعقيدا من متطلبات السياسة النقدية مما يجعلها تعتمد البساطة في الأداء.

## 3- أسباب اختيار الموضوع

يعود اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب تراوحت بين الأسباب الذاتية والأسباب الموضوعية، فأما الأسباب الذاتية فتتمثل في :

- الميول الشخصي للمواضيع المتعلقة بالإقتصاد الكلي، وتحديدًا تلك التي تتناول السياسة المالية والسياسة النقدية في محتواها.
- الموضوع يتماشى مع تخصصنا (الإقتصاد النقدي والبنكي)

- تنمية وتعميق المعلومات الشخصية والمعارف في ما يخص هذا الموضوع.

أما عن الأسباب الموضوعية فتمثلت بالأساس في محاولة بيان الأسباب والدواعي التي تجعل من السياسة المالية أداة اقتصادية مفضلة في الدول النامية مقارنة بالسياسة النقدية، على عكس الدول المتطورة التي تولي أهمية بالغة للسياسة النقدية.

#### 4- أهداف الدراسة وأهميتها

تهدف الدراسة إلى التفصيل في دواعي تفضيل السياسة المالية على السياسة النقدية في الإقتصاديات النامية ودراسة حالة الجزائر على وجه الخصوص كهدف أساسي، كما أن هناك أهداف ثانوية تندرج ضمنه يمكن استعراضها في النقاط التالية:

- التطرق إلى الأدبيات النظرية للسياسة المالية والنقدية والإقتصاديات النامية.

- التطرق إلى أهم المحطات التي مرت بها السياسة المالية والسياسة النقدية في الجزائر منذ الإستقلال.

- تقييم أداء كل من السياسة المالية والنقدية في الجزائر ومدى تحقيقها للأهداف المرسومة.

#### 5- حدود الدراسة

تمثلت حدود دراسة موضوع البحث في حدود مكانية وأخرى زمانية، حيث كان الإطار المكاني الجزائري، لأنه تم دراسة تطور ومسار كل من السياسة المالية والنقدية في الجزائر وتقييم مستوى أدائهما، وتمثل الإطار الزمني في الفترة الممتدة من 1963 إلى 2018.

#### 6 - المنهج والأدوات المستخدم

لإنجاز هذا البحث اعتمدنا المنهج الوصفي من أجل وصف الجوانب الهامة في السياسة المالية والنقدية والإقتصاديات النامية، أما في الفصل التطبيقي فقد انتهجنا المنهج التاريخي بهدف التعرف على الخطوط العريضة للسياسة المالية والنقدية في الجزائر تاريخيا، كما اعتمدنا المنهج التحليلي المقارن والتطبيقي بهدف تحليل الجداول والمنحنيات المتعلقة بالدراسة، أما ما تعلق بأدوات الدراسة فقد اعتمدنا على: الكتب، الأطروحات، المقالات، والدراسات المقدمة في شكل تقارير سنوية أو دورية الصادرة عن مختلف المراكز والهيئات المحلية كالبنك المركزي، الديوان الوطني للإحصاء، وزارة المالية... سواء عن طريق المناشير أو التقارير الرسمية.

#### 7- صعوبات البحث

- تضارب الأرقام والإحصائيات الصادرة عن الهيئات الرسمية وعدم تحينها في وقتها.

- بذل الكثير من الجهد والوقت في اختيار الإحصائيات والأرقام الأقرب إلى الصحة لتجنب التناقض مع الواقع.

- نقص المصادر والمراجع التي تتناول السياسة المالية والنقدية في الجزائر في فترة الستينات بشكل مفصل ودقيق.

## 8- الدراسات السابقة

1. جديني ميمي: إشكالية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لاستهداف التضخم في الجزائر للفترة 1990-2013، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير (2015-2016) كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير من جامعة الجزائر3، والتي تناولت موضوع التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لاستهداف التضخم في الجزائر من خلال الإشكالية التالية: كيف يمكن الملاءمة والتوفيق بين عمل السياستين النقدية والمالية لتطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر؟

2. نذير ياسين: أثر السياسة المالية والنقدية على البطالة في الجزائر - دراسة قياسية تحليلية للفترة 1970-2010- أطروحة ماجستير في العلوم الإقتصادية (2011-2012)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير من جامعة الجزائر3، والتي تناولت موضوع أثر السياسة المالية والنقدية على البطالة في الجزائر من خلال الإشكالية التالية: ما مدى تأثير كل من السياستين المالية والنقدية على ظاهرة البطالة في الجزائر؟

3. حسين كشيبي: إجراءات السياسة النقدية والمالية لتصحيح الإختلالات الإقتصادية الكلية- حالة الجزائر 2000-2009- أطروحة ماجستير في العلوم الإقتصادية (2011-2012)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير من جامعة المسيلة، والتي تناولت إجراءات السياسة النقدية والمالية لتصحيح الإختلالات الإقتصادية الكلية، من خلال الإشكالية التالية: كيف تساهم السياسات النقدية والمالية في تصحيح الإختلالات الإقتصادية، وإعادة التوازن الكلي للإقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2009؟

4. دنيا بالعروسي وآخرون: فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الإقتصادية الكلية في ظل إصلاحات الجيل الثاني في الدول المغاربية- حالة الجزائر والمغرب 2001/2017- مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية (2017-2018)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير من جامعة الوادي، والتي تناولت موضوع فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الإقتصادية الكلية في ظل إصلاحات الجيل الثاني في الدول المغاربية من خلال الإشكالية التالية ما مدى فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الإقتصادية في الدول المغاربية - الجزائر - المغرب؟

## 9- هيكل البحث

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات وبلوغ أهداف الدراسة، تناولنا الموضوع في فصلين مسبقين بمقدمة عامة ومتبوعين بالخاتمة العامة، حيث كان محتوى الفصلين كالتالي:

**الفصل الأول:** تناولنا فيه الأدبيات النظرية للسياسة المالية والنقدية والإقتصاديات النامية، حيث قسمناه إلى ثلاث مباحث معنونة كالتالي:

المبحث الأول: مفاهيم حول السياسة المالية.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول السياسة النقدية.

المبحث الثالث: نظرة عامة حول اقتصاديات الدول النامية.

**الفصل الثاني:** وهو عبارة عن فصل تطبيقي تناولنا فيه بالتحليل والتفسير السياسة المالية والسياسة النقدية في الجزائر وتقييم أدائهما، حيث تضمن ثلاث مباحث معنونة كالتالي:

المبحث الأول: تطور السياسة المالية في الجزائر.

المبحث الثاني: تطور السياسة النقدية في الجزائر.

المبحث الثالث: تقييم أداء السياسة المالية والسياسة النقدية في الجزائر.

# الفصل الأول

الإطار النظري للسياسة المالية والسياسة النقدية  
والاقتصاديات النامية

تمهيد:

تعتبر السياسة المالية والسياسة النقدية من أهم السياسات التي تُكَوِّن في مجملها السياسة الإقتصادية إلى جانب السياسة التجارية وسياسة سعر الصرف والسياسة الإئتمانية، وذلك لقدرتها على تحقيق الأهداف المتعددة للإقتصاد، والمتمثلة عموماً في علاج الإختلالات الإقتصادية وتحقيق درجة معقولة من الإستقرار الإقتصادي، ويتم ذلك عن طريق مجموعة من الأدوات المتعددة للتأثير على مجمل الجوانب الإقتصادية والإجتماعية للمجتمع.

لقد تبنت الدول النامية كما الدول الصناعية مزيجاً بين السياستين المالية والنقدية وسعت جاهدة في سبيل التنسيق بينهما بهدف تحقيق أهدافها الإقتصادية، ويعزى ذلك إلى التطورات التي شهدتها الساحة الإقتصادية في العقود الأخيرة، وللإطلاع على مدى تبني الدول النامية للسياستين المالية والنقدية قمنا بالوقوف على مفاهيم كل منهما مع الإشارة إلى حالة الدول النامية في ما يتعلق بهذا الجانب، وهذا ما تم إدراجه في الفصل الأول من خلال المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول السياسة المالية

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول السياسة النقدية

المبحث الثالث: نظرة عامة حول اقتصاديات الدول النامية

## المبحث الأول: مفاهيم عامة حول السياسة المالية

تعتبر السياسة المالية أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي يتم الإعتماد عليها بشكل أكبر في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة من خلال أدواتها المتنوعة والتي منها الإنفاق الحكومي والضرائب والموازنة العامة.

### المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية وأنواعها

#### الفرع الأول: مفهوم السياسة المالية

##### أولاً: تعريف السياسة المالية:

لا يوجد تعريف محدد للسياسة المالية يمكن من خلاله ضبط المفهوم العام لها وفق ما تسعى إليه من أهداف وما تؤديه من وظائف، ولهذا فإن الفكر الاقتصادي يزخر بعدد التعريفات للسياسة المالية نذكر منها:

- **التعريف الأول:** هي إستخدام الميزانية من خلال الضرائب والقروض والنفقات العامة لأجل تحقيق الأهداف الاقتصادية، وبشكل رئيس تحقيق التوازن والإستقرار في الإقتصاد القومي<sup>1</sup>.
- **التعريف الثاني:** السياسة المالية هي الوسيلة التي من خلالها تقوم الحكومة بتعديل مستويات الإنفاق ومعدلات الضرائب لمراقبة إقتصاد الدولة والتأثير فيه، إنها الإستراتيجية الشقيقة للسياسة النقدية التي يؤثر بها البنك المركزي على المعروض النقدي للدولة<sup>2</sup>.
- **التعريف الثالث:** تعرف كذلك على أنها السياسة التي تشمل كل تغيير في مستوى أو تكوين أو توقيت نفقات الدولة، أو كل تغيير في العبء الضريبي، أو في هيكلية الضرائب، أو الفترة الزمنية للدفع<sup>3</sup>.

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف السياسة المالية على أنها مجموعة الإجراءات التي تقوم من خلالها الحكومة باستخدام نفقاتها وإيراداتها العامة والتي تنتظم في الموازنة العامة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة أهمها تحقيق التوازن والإستقرار في الإقتصاد القومي.

### ثانياً: خصائص السياسة المالية

<sup>1</sup> - نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الإقتصاد الكلي، دار البازوري، 2013، ص 28.

<sup>2</sup> - سامر مظهر قنطقجي، السياسات المالية والنقدية والاقتصادية، ط1، 2020، ص 189.

<sup>3</sup> - سعيد فراهاني فرد، السياسات الاقتصادية في الإسلام، ط1، دار الولاء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2014، ص ص 38-39.

تتميز السياسة المالية بإتباع وتنوع مجالات تأثيرها في الدول النامية بالذات، لذا يمكن عن طريق السياسة المالية التأثير على مايلي<sup>1</sup>:

- حجم الإستثمار بصورة عامة والإستثمار في السلع الرأسمالية بصورة خاصة وذلك عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي والإعفاءات أو الإمتيازات الضريبية التي تمنح لاستثمارات في مجالات معينة دون غيرها؛
- مدى وفرة وكفاءة المؤسسات الخدمية التي تزود المواطنين بما يحتاجونه من خدمات مختلفة وبالتالي فإنها تلعب دورا هاما في تحديد مستوى الرفاه الإقتصادي والإجتماعي في الدولة؛
- التأثير على تنوع مصادر الدخل القومي بتنوع مجالات استثمار الفوائض المالية المتحققة وعدم الإعتماد على مصدر واحد كأساس للدخل القومي كما هو الحال في الدول العربية النفطية.

### ثالثا: أهمية السياسة المالية

بدأ الإهتمام بأهمية السياسة المالية في النشاط الإقتصادي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945، عندما بدأت معظم دول العالم التحول باقتصادياتها من اقتصاديات الحرب إلى اقتصاديات التعمير والتنمية، وخلال هذه الفترة ساد اعتقاد كبير بأن تحول هذه الإقتصاديات من الحرب وما يصاحبه من قيود على الأسعار والإنتاج إلى السلام وما يصاحبه من زيادة الإنتاج سوف ينتج عنه ارتفاع في المستوى العام للأسعار، أي حدوث تضخم.

وللتقليل من احتمالات حدوث ذلك خاصة في الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة وإنجلترا، فقد ظهر في النصف الثاني من الأربعينيات من القرن العشرين بفكر فلسفي جديد يعرف بالاقتصاد الكينزي Keynesian Economics حيث يرى هذا الفكر أن السياسة المالية لها دور هام في تحقيق هذه الفجوات وتحقيق التوظيف الكامل.

ويرجع هذا الفكر إلى الإقتصادي الإنجليزي جون مينارد كينز John Maynard Keynes، والذي ظهرت أفكاره في نهاية الثلاثينات من القرن العشرين. وقد بدأ كينز أفكاره بالهجوم وانتقاد الفكر الكلاسيكي الذي كان سائدا في ذلك الوقت، والذي كان يرى أن هنالك قوى تلقائية وذاتية تعمل على تصحيح الخلل الذي قد يحدث في الإقتصاد، إلا أن كينز يرى أيضا أن الأسعار والأجور في بعض الصناعات قد لا تتمتع بالمرونة بما يعكس عدم صحة الافتراض بوجود قوى ذاتية قادرة على التصحيح الذاتي، وبالتالي فإن مستوى التشغيل الفعلي في الإقتصاد قد يتحدد بعيدا عن مستوى التوظيف الكامل. وهنا تظهر أهمية السياسات المالية والنقدية لتحقيق أو رفع مستوى استغلال الموارد بما يقلل من الفجوة بين مستوى التشغيل الفعلي ومستوي التوظف الكامل.

<sup>1</sup> - منصور شريفة، السياسة المالية كآلية لتحقيق التوازن الإقتصادي (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، الجزائر، 2015-2016، ص ص: 42-43.

بمعنى أن الفكر الكينزي يرى أن السوق ليس لديه قدرة على تحقيق التوظيف الكامل بدون سياسة مالية تتبع بواسطة الحكومة، وأصبحت أفكار كينز تعرف بالاقتصاد الكينزي، وكانت بمثابة ثورة في مجال علم الاقتصاد وساد هذا الفكر منذ نهاية الثلاثينيات وحتى بداية السبعينيات من القرن العشرين. ومع نهاية السبعينيات واجهت كثير من دول العالم الرأسمالية ظاهرة الكساد والذي صاحبها ارتفاع كبير في معدلات التضخم، وقد عرفت ظاهرة حدوث البطالة مع حدوث ارتفاع معدلات التضخم بظاهرة الكساد التضخمي Stagflation مما قلل من أهمية الفكر الكينزي، وفقد كثير من أهميته حتى من جانب ما عرف بالمدرسة الكينزية الحديثة Modern Keynesians، وبالرغم من ذلك ظلت بعض جوانب هذا الفكر تلعب دورا في اعتقاد كثير من الاقتصاديين وصانعي السياسة الاقتصادية<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: أنواع السياسة المالية

#### 1- السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالعجز (سياسة مالية توسعية): وتكون من خلال الطرق التالية:

أ- التوسع في النفقات العامة: وتتمثل في زيادة الدولة من نفقاتها على المرافق الخدمية و على المشروعات العامة، كما تزيد من النفقات التحويلية كالزيادة في الإعانات على ذوي الدخل المحدودة أو العاطلين عن العمل أو الأطفال ... الخ. وتأخذ هذه الإعانات الحكومية شكلا نقديا أو عينيا مثل الملابس، الحليب، خدمة الصحة ... الخ. وهذا النوع من الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الإستثمار وزيادة العمالة.

ب- التسريع في سداد جزء من القروض العامة: حيث أن قيام الدولة بسداد قروضها قبل موعد الإستحقاق يدفع بالقوة الشرائية للمجتمع إلى الأمام، ويكون ذلك عن طريق إحلال النقود محل الأوراق المالية في صناديق البنوك مما يزيد من الإحتياطي النقدي لها ومقدرتها على التوسع في الإئتمان المصرفي.

ج- تخفيض الإيرادات الضريبية: والهدف من وراء هذا التخفيض هو بعث قوة شرائية جديدة في المجتمع، حيث يشير علماء المالية إلى أن تخفيض الضرائب يزيد من صافي الدخل الفردي وبالتالي من زيادة الإنفاق الإستهلاكي، و هذا بشرط أن ينفق هؤلاء الأشخاص الذين يسهم تخفيض تلك الزيادة في صافي الدخل على السلع الإستهلاكية والخدمات، ولا يكتفوا بإضافتها إلى أرصدهم النقدية. ومن هنا يتضح أن فعالية زيادة حجم الإنفاق العام أكثر فعالية من تخفيض الضرائب، لأن مضاعف الإستثمار في حالة زيادة الإنفاق يزيد عن حجم المضاعف في حالة تخفيض الضرائب.

<sup>1</sup> - خديجة الأعسر، إقتصاديات المالية العامة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر 2016، ص ص 268-269.

2- السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالفائض ( سياسة مالية إنكماشية): يوجد عدة أساليب لتطبيق هذا النوع من السياسات المالية:

أ- زيادة الإيرادات الضريبية: ويستعمل هذا الأسلوب خاصة في أوقات التضخم الاقتصادي، حيث يهدف إلى امتصاص القوة الشرائية للأفراد، وقد لا يكون لهذا الأسلوب أثر إلا إذا انصب على تقليل الإستهلاك، وهنا تقع في أثر سلمي آخر حيث أن المتأثر بهذه الزيادة في الإيرادات قد تكون فئة الدخل المتدنية.

ب- التوسع في إصدار القروض العامة: ويعني ذلك أن تقتض الحكومة من الجمهور عن طريق إصدار أوراق مالية وبيعها للجمهور، ويكون ذلك الإقتراض إما اختياريا أو إجباريا.

ت- الحد من الإئتمان المصرفي: ويكون ذلك عن طريق سياسة البنك المركزي المتمثلة في بيع الأوراق المالية في السوق المفتوحة، رفع نسبة الإحتياطي وسعر إعادة الخصم، وكل هذا للتأثير على كمية النقود المعروضة وسعر الفائدة، وبالتالي التأثير على حجم الإستثمار<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: أهداف وأدوات السياسة المالية

#### الفرع الأول: أهداف السياسة المالية

للسياسة المالية كغيرها من السياسات الإقتصادية عدة أهداف تسعى لتحقيقها نذكر منها:

#### 1- التوازن المالي:

ويقصد بالتوازن المالي استخدام موارد الدولة على أحسن وجه، كأن تستخدم القروض إلا للأغراض الإنتاجية، وأن يتسم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلائم حاجات الخزنة العامة من حيث المرونة والغرارة، ويلتزم في الوقت ذاته الممول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية.

#### 2- التوازن الإجتماعي:

ويقصد بذلك وصول المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراده في حدود إمكانياته، ولا ينبغي أن تقف السياسة المالية عند حد زيادة الإنتاج، بل يجب أن يقترن هذا الهدف بإيجاد طرق عادلة لتوزيع ذلك الإنتاج على الأفراد<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر ( دراسة حالة بعض دول المغرب العربي)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص: 14-15.

<sup>2</sup> - مرجع نفسه، ص 20.

### 3- التوازن الإقتصادي:

بمعنى الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل، وهذا يعني أنه يتعين على الحكومة أن توازن بين نشاط القطاعين الخاص والعام للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن، فكلما كانت المشروعات الخاصة أقدر على الإنتاج من المشروعات العامة، كلما وجب على الحكومة أن تمتنع عن التدخل المباشر وأن تقتصر نشاطها على التوجيه بواسطة الإعانات والضرائب إذا دعت الحاجة إلى ذلك، وينبغي أن لا تقل المنافع التي يحصل عليها المجتمع من الإنفاق الحكومي عن تلك التي كان يمكن الحصول عليها لو ظلت الموارد في أيدي الأفراد ويتحقق التوازن بين القطاعين العام والخاص عندما يصل مجموع المنافع الناتجة عن المنشآت الخاصة والنفقات معا إلى أقصى حد مستطاع، أي عندما يصل مجموع الدخل القومي إلى حده الأقصى، أو بعبارة أخرى يتحقق هذا التوازن عندما نجد أن المنافع الحدية الناتجة عن النشاط الإقتصادي للحكومة يتعادل مع المنافع الحدية التي تقتطعها الحكومة بتحصيل إيراداتها من الأفراد، فالتوازن هنا يعني استغلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه للوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل<sup>1</sup>.

### 4- التوازن العام:

أي التوازن بين مجموع الإنفاق القومي ( نفقات الأفراد للإستهلاك والإستثمار بالإضافة إلى نفقات الحكومة) وبين مجموع الناتج القومي بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة، والأدوات التي تستخدمها الحكومة كثيرة ومتنوعة للوصول إلى هذا الهدف وأهمها الضرائب والقروض والإعانات والإعفاءات والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشروعات وغيرها.

هذا مع ملاحظة أنه قد يكون هناك تعارض واضح بين هذه الأهداف، وقد لا يمكن تجنبه، ولكن هناك ترتيب منطقي للأهداف المذكورة يجب أن يؤخذ بعين الإعتبار، فالمفروض أن تهدف السياسة المالية إلى تحقيق التوازن العام أولاً، ثم تسعى إلى توفير التوازن الإقتصادي، ثم يلي ذلك التوازن الإجتماعي على شرط على أن لا يخل هذا الهدف بالحجم الأمثل للإنتاج، وأخيراً الهدف المالي وتديير موارد الدولة على أحسن وجه مع مراعاة مقتضيات هدف الإستقرار والظروف الملائمة للإنتاج الأمثل والعدالة الإجتماعية<sup>2</sup>.

### الفرع الثاني: أدوات السياسة المالية

تمثل أدوات السياسة المالية تلك الأدوات التي تستخدمها الدولة من أجل دفع عجلة النمو الإقتصادي وتحقيق أهداف السياسة المالية:

<sup>1</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، سلسلة الدراسات الإقتصادية: السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي (تحليل كلي)، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص ص 44.45.

<sup>2</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع نفسه، ص ص: 45.46.

## 1- النفقات العامة:

هي مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة سدادا لحاجة عامة، فالحكومة تقوم بأداء خدمات عامة مختلفة يكون الغرض منها حماية المواطنين وزيادة رفاهيتهم العامة، ويستلزم لأداء هذه الخدمات إنفاقا من جانب الحكومة، ويزداد تنوع النفقات التي تقوم بها الدولة كلما ازداد تدخلها في النشاط الإقتصادي، وتعددت أنواع التقسيمات الخاصة بالنفقات فمنها النظري ومنها العملي، وتقوم الدول باتباع ما يتلاءم مع حاجاتها وظروفها وتطورها الإقتصادي والإجتماعي<sup>1</sup>.

## 2- الإيرادات العامة:

هي مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة، وذلك للوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والمالية، تتمثل أهم مصادرها في مايلي:

- **إيرادات أملاك الدولة:** يقصد بها كل ما تمتلكه الدولة سواء كان ملكية عمومية أو خاصة، وهناك الدومين العام وهو ما تمتلكه الدولة من أموال مخصصة ومعدة للإستعمال والنفع العام، وهي الأموال التي لا يجوز بيعها أو إيجارها أو استئجارها أو تملكها بالتقادم والتصرف بها... الخ، وتخضع لأحكام القانون العام، وهناك الدومين الخاص وهو يتمثل في تلك الأموال التي تمتلكها الدولة ملكية خاصة، ولذلك يجوز التصرف بها من بيع واستئجار وتخضع لأحكام القانون الخاص عند التصرف بها، وهناك الدومين العقاري الذي يشمل كل ما تمتلكه الدولة من الأراضي الزراعية وأراضي البناء والعقارات المبنية، بالإضافة إلى الدومين الصناعي الذي يتضمن جميع النشاطات الصناعية والتجارية التي تقوم بها الدولة، وأخيرا الدومين المالي وهو الأسهم والسندات المملوكة للدولة.
- **الضريبة:** هي فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية، بصورة نهائية، مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة، دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة.
- **الرسم:** هو المورد المالي الذي تحصل عليه الدولة ممن يكون في حاجة إلى خدمة معينة تنفرد الدولة بأدائها، كالرسوم القضائية ورسوم التسجيل بالجامعة.
- **القروض الخارجية:** الموارد الحقيقية أو المالية التي يمكن الحصول عليها من غير المقيمين والقابلة للتسديد بعملات أجنبية أو سلع أو خدمات.

<sup>1</sup> - هشام دغوم، حمزة ضوفي، تحليل السياسة المالية في الجزائر (2010-2018)، مجلة دراسات في الإقتصاد والجارة المالية، المجلد 09، العدد 01، 2020، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص 186.

- الإصدار النقدي: تلجأ الدولة إلى الإصدار النقدي كوسيلة من وسائل النفقات العامة لما تعجز الإيرادات العامة من ضرائب ورسوم عن تغطية ذلك، بخلق كمية إضافية من النقود الورقية لاستعمالها في تغطية العجز.

### 3- الميزانية العامة:

الميزانية العامة هي التقدير المعتمد لنفقات الدولة وإيراداتها خلال مدة مقبلة، فهي تعرض النشاط الاقتصادي الذي ستقوم الدولة بتحقيقه وتبحث في وسائل تمويل هذا النشاط، وبإيجاز شديد إنها تتضمن خطة عمل الحكومة لتحقيق أهداف المجتمع خلال مدة محددة من الزمن<sup>1</sup>.

### 4- عجز الموازنة:

وهي سياسة مالية تستخدمها الدولة لزيادة حجم الإنفاق العام، حيث تعتمد الدولة على الإصدار النقدي بهدف تمويل المشروعات المخططة للموازنة، وتخفي هذه العملية وراءها سياسة مالية توسعية لزيادة حجم الإنفاق العام وتنشيط الطلب الكلي، وإن الدول المتقدمة لا تعتمد على هذه السياسة إلا في حالات الإنكماش، أما الدول النامية فإنها تعتمد هذه السياسة بشكل مستمر نظرا لنقص الموارد العامة للدولة، كما أن نجاح مثل هذه السياسة يتوقف على حالة البلاد الاقتصادية، ففي حالة البلد المتقدم اقتصاديا الذي يعاني من كساد وهبوط في مستوى النشاط الاقتصادي ولكن يتوفر فيه الجهاز الإنتاجي المرن فإن هذا التمويل عن طريق العجز سيؤدي إلى تنشيط الاقتصاد ودفع عجلة النمو الاقتصادي نحو الأمام، أما في البلدان النامية التي تعاني من ضعف وعدم مرونة في الجهاز الإنتاجي فلن يؤدي هذا العجز إلا إلى مزيد من التضخم ومزيد من العجز.

### 5- القروض العامة:

تتم عملية القرض العام بتدخل الدولة في السوق النقدية عن طريق إصدار سندات حكومية خاضعة إما للاكتتاب الإجباري أو الاختياري من الداخل أو الخارج بصدد معالجة الخلل في الحالة الاقتصادية بشقيها الكساد والتضخم، ففي الكساد تدخل كمشتري لهذه الأوراق وفي الحالة الثانية تدخل كبائع لها لامتصاص فائض الطلب الموجود، وتجدد الإشارة إلى أن طريقة إنفاق هذه القروض العامة لها أهمية بالغة من حيث الفعالية، ففي حالة صرف هذه القروض في نفقات استهلاكية فهي في الواقع عملية تضخمية بحتة للبلد، وأما إذا أنفقت في عمليات

<sup>1</sup> - لحسن دردوري وآخرون، السياسة المالية ومقومات تنمية أسواق الأوراق المالية، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 1، العدد 2، ديسمبر 2018، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، ص: 112.113.

استثمارية مدرة للدخل وتخلق قيمة مضافة فإن هذه العملية من شأنها أن تساهم في زيادة الإنتاج ومن ثم النمو الإقتصادي للبلد<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: السياسة المالية حسب منظور المدارس الإقتصادية

#### الفرع الأول: السياسة المالية من منظور المدرسة الكلاسيكية والمدرسة النيوكلاسيكية

عندما نقرأ لأفكار اقتصاديي المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية أمثال دافيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل وألفريد مارشال وننظر في آرائهم حول السياسة المالية نجدهم يؤمنون بميل الإدخار والإستثمار (I.S) إلى التعادل عن طريق تغيرات سعر الفائدة وعند مستوى التشغيل الكامل، ويرون بأن موارد المجتمع الإنساني الطبيعية والفنية سوف تشغل بأقصى كفاية، وتوظف توظيفاً كاملاً بصفة مستمرة إذا لم تتدخل الحكومة في الميدان الإقتصادي على وجه الإطلاق.

والمتمثل في فكر المدرستين حسب الإستقراء التاريخي للطرح الفكري للمدرستين، يجد أن المدرستين قد تبنتا المبادئ التالية: في ما يخص السياسة الإقتصادية وذلك وفق الإكراهات الإجتهدية لكل مدرسة، ففي البداية تبنت المدرسة الكلاسيكية مبدأ تحديد أوجه الإنفاق العام، فنزولا على قانون "ساي" للأسواق المعروف بالعبارة الشهيرة " العرض يخلق الطلب".

فلسفة الكلاسيك في هذه الفترة تهدف إلى البحث عن النهاية السعيدة للفرد والمجتمع، وذلك بتوفير الإمكانيات لازدهار القطاع الخاص من خلال الحيلولة دون تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي، لأن أي تدخل من طرف الدولة في النشاط الإقتصادي سيحرم القطاع الخاص من رؤوس الأموال اللازمة لزيادة الإنتاج وتنمية الإقتصاد الوطني، إلا أن الفكر الكلاسيكي سرعان ما أدرك أن هناك الحاجات العامة التي من الضروري أن تتدخل الدولة فيها، فأوجد الحيز الفكري إلى ما يسمى في الفقه الإقتصادي بالأرامل الأربعة، وهي الدفاع والأمن الداخلي والعدالة والمرافق العامة. إلا أن هذا التحديد لأوجه الإنفاق العام لا يضمن تحقيق أكثر رفاهية اقتصادية للمجتمع ومن ثم قاعدة ثابتة للسياسة المالية تنص هذه الأخيرة أن يكون تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي حيادي، وهو ما يسمى بمبدأ "حيادية الدولة"، ومعناه أن لا يتأثر القطاع الخاص بالقرارات التي تتخذها الدولة في الشؤون الإقتصادية، فإذا ما أنفقت الدولة إنفاقاً أو فرضت ضريبة أو تحصيل أي نوع من الإيرادات العامة وأثرت هذه الإجراءات على النشاط الإقتصادي للخواص كان هذا التدخل غير حيادي

<sup>1</sup> - مصطفى غميمة، أثر الإصلاحات المالية والنقدية على اقتصاديات الدول المغاربية ( الجزائر، تونس والمغرب للفترة 1990-2017)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، 2020-2021، ص 44.

ومن أجل تحقيق هذا المبدأ نجد أن الكلاسيك يصرون على ضرورة مراعاة الأساس الثالث للسياسة المالية ألا وهو مبدأ توازن الميزانية، ويقصدون بذلك تحقيق المساواة التامة بين جانبي الإنفاق الكلي والإيراد الكلي بميزانية الدولة السنوية، هذا من أجل أن يضمن الإقتصاديون مبدأ الحياد المالي، ويتم هذا الأخير بإجراء تقدير دقيق لأقل حجم ممكن من الإنفاق العام على هذه الوجوه للأرامل الأربعة التي سبق تحديدها، ثم تغطية هذه النفقات بتقدير دقيق إيرادات الدومين، فإذا لم تكفي أكمل الفارق عن طريق الضرائب حيث لا يزيد جانب الإيرادات العامة ولا ينقص عن جانب النفقات العامة، كما اعتقد الكلاسيك أن توازن الميزانية السنوي يمكن أن يضمن تحقيق قاعدة الحياد المالي باعتبار أن تدخل الدولة وفقا لهذه الشروط يقتصر على مجرد تحصيل الأموال من مجموعة من الأفراد في المجتمع في صورة إيرادات عامة وتحويلها عن جانب النفقات العامة وقد يقترب هذا التحليل من الصواب إذا افترضنا أن كافة بنود الميزانية مدفوعات تحويلية وأن السلوك الإقتصادي للمجموعتين واحد، بمعنى أن عائدات الإستهلاك والإدخار واحدة<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: السياسة المالية من منظور المدرسة الكينزية

يتضح من تطور الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية التي سادت العالم خاصة مع ظهور أزمة الكساد العالمي (1929-1932) أنه يجب تغيير النظرة لمفهوم الدولة الحياضية الذي ساد في الفكر التقليدي واستبداله بمفهوم الدولة المتدخلة، وقد تزامن هذا مع ميلاد النظرية الكينزية التي دعت إلى وجوب تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية، وذلك عن طريق السياسة المالية المتمثلة أساسا في الإنفاق على المشروعات الإقتصادية التي تلعب دور الدافع لإخراج العالم من حالة الكساد إلى الإنتعاش و تجنب التقلبات الدورية التي تصيب الإقتصاد، وذلك على المدى القصير، ومحاولة الوصول بالإقتصاد إلى حالة التوازن في المدى الطويل، كما أن هدف السياسة المالية والنظام المالي هو إحداث التوازن المالي والإقتصادي والإجتماعي من خلال التدخل لإنهاء حالة الكساد و معالجة التضخم وإعادة توزيع الدخل، كما أن المبدأ السائد في مجال السياسة المالية هو استبعاد فرضية الحياد المالي للدولة، ليحل محله مبدأ المالية الوظيفية و الذي يحقق أهدافا أوسع من الهدف المالي والتخلي عن مبدأ التوازن المالي السنوي للميزانية وإحلال مكانه فكرة أوسع هي التوازن الإقتصادي الكلي، وهذا يعني إمكانية وجود فائض أو عجز في الميزانية في سبيل تحقيق الاستقرار والتوازن الإقتصادي في المدى الطويل، ورفض فكرة وجود الإقتصاد دائما في حالة من التشغيل الكامل، فمثلا يمكن حدوث التوازن بين مستويات الإدخار والاستثمار عن طريق آلية الدخل، لكن في مستوى أقل من التشغيل الكامل.

يرتكز دور السياسة المالية في تحقيق الإستقرار الاقتصادي على نظرية العمالة عند كينز، حيث كانت السياسة المالية بجانبها الإنفاقي والإيرادي أهم الآليات التي يمكن استخدامها في علاج البطالة، ثم اعتبرت بعد ذلك سلاحا

<sup>1</sup> - سيلا م حمزة، ولد بزوي فاتح، فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الإقتصادي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، 2013-2014، ص 7-8.

للتخفيف من حدة التضخم في فترات التوسع، إذ لتحقيق مستوى مرتفع من العمالة في حالة انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي يتعين أن يصل الاستثمار الكلي إلى مستوى يعجز الاستثمار الفردي أن يصل إليه مفردة، الأمر الذي يلزم تدخل الاستثمار العام لسد الثغرة اللازمة لخلق الطلب الكلي الفعال للوصول بالاقتصاد إلى درجة التشغيل الكامل، ويتم ذلك عن طريق الإنفاق على الاستثمار وهو يؤدي عن طريق المضاعف إلى زيادة الإنفاق الخاص على الاستهلاك و بالتالي زيادة العمالة<sup>1</sup>.

### الفرع الثالث: السياسة المالية من منظور المدرسة النقدية

ظهر فكر اقتصادي معاصر إمتداد للفكر الاقتصادي التقليدي و لكن في ثوب جديد و بأدوات تحليلية أكثر نجاعة وواقعية، خصوصا بعد أن ساد الاعتقاد بأن سياسات تحقيق التوازنات الكينزية قد أخفقت في احتواء التضخم الركودي في الفترة التي ارتفعت فيها معدلات التضخم و نسب البطالة، ووفقا لأنصار المدرسة النقدية يمكن لليد الخفية أن تعود إلى العمل في ظل سياسة الحرية الاقتصادية التامة.

يؤمن النقديون بأن عدم الاستقرار الاقتصادي يرجع إلى تصرفات الحكومة التي تؤدي إلى عدم استقرار إنفاق القطاع الخاص، حيث تعمل الحكومة على تحديد الجزء الذي ينفق من الدخل القومي بواسطة الأجهزة الحكومية المختلفة و الجزء المتبقي لإنفاق القطاع الخاص، وذلك لا يعني أن السياسة المالية تؤثر على الدخل القومي بل تؤثر على توزيعه فقط، وأن تصرفات الحكومة تؤدي أيضا إلى التأثير على نظام توزيع حقوق الملكية الذي يؤثر بدوره على معدل نمو رأس المال الخاص و من ثم على معدل التشغيل في الاقتصاد المحلي، وفيما يتعلق بحدوث الأزمات الاقتصادية لم يعف النقديون الحكومة من المسؤولية الخاصة إذا ما استمرت الأزمة لفترة طويلة نسبيا، إذ يؤدي تدخلها حسبهم إلى إضعاف الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في مجالات الاستثمار، وفيما يخص العلاقة بين الضرائب و الدخل و سعر الفائدة فإنهم يؤمنون بأنه إذا ما قامت الحكومة بزيادة الضرائب بغية الحد من الطلب الكلي فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الدخل القومي و حدوث البطالة يترتب عليه انخفاض أسعار الفائدة السوقية، و يترتب على زيادة أسعار الضرائب في حالات التضخم انخفاض حجم الاقتراض الحكومي من الجمهور بمقدار الزيادة في حصيلة الدولة من الضرائب و بذلك تتجه الأرصدة النقدية إلى تيارات الإنفاق العام بواسطة الحكومة بدلا من الأفراد، وهذا ما يطلق عليه النقديون بأثر المزاحمة ( Growing Out )، فالإعفاءات الضريبية حسبهم تلعب دورا هاما في تحديد سعر الفائدة الحقيقي.

أوضح النقديون أن زيادة الإنفاق الحكومي لا تكفل حلا سليما لمشكلة البطالة إذ أن أية زيادة في الإنفاق سوف تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي في الأجل القصير فقط، إن أثر الإنفاق الحكومي على حجم رؤوس أموال

<sup>1</sup> - حسين كشيبي، إجراءات السياسة النقدية والمالية لتصحيح الإختلالات الاقتصادية الكلية (حالة الجزائر 2000-2009)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع مالية وبنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2011-2012، ص ص 29-30.

الدولة و مقدار ما يخصص من نفقاتها للإنفاق على الخدمات الاجتماعية يفسر لنا إمكانية زيادة معدلات البطالة التي تعتبر ظاهرة قصيرة الأجل لا تستطيع الأدوات المالية كالإنفاق الحكومي القضاء عليها نظرا لكون تأثير تلك الأدوات لا يتحقق إلا في الأجل الطويل، وعليه وضح فريدمان أن أثر الإنفاق الحكومي غالبا ما ينعدم نتيجة أسلوب التمويل الذي يؤدي إلى نقص إنفاق الأفراد في حالة إقراضهم الحكومة وفي حالة حرمان غيرهم من الأفراد من النقود التي حصلت عليها الحكومة.

إن السياسة المالية في المدرسة النقدية هي أداة ثانوية مساعدة للسياسة النقدية، فهم يؤمنون بأنها هي التي تعتبر أداة ثانوية و ما يمكن أن تلعبه من دور هو مساعدة فقط وقليلة الأهمية بمفردها لا تستطيع عمل أي شيء، وأن أثرها يتصف بأنه مؤقت و ضئيل و يعتمد بالدرجة الأولى على كيفية تمويل نفقات الحكومة، وأنها لا تستطيع أن تحدث أثارها إلا من خلال تأثيرها على الأدوات النقدية أولا، إذ يمكن اعتبارها المؤثر الوحيد بشكل دائم على كل من سعر الفائدة والتراكم الرأسمالي ومعدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، و يجذبون سياسة القواعد أساسا للسياسة الاقتصادية مشيرين في ذلك لأهمية النصوص الدستورية محل حالة التوازن السنوي للموازنة لاعتقادهم بأن السياسة المقيدة تسهم في تحديد الأسواق لممارسة نزعته التصميمية الذاتية في مواجهة الاتجاهات الاقتصادية المعاكسة، وعليه فإن الفكر النقدي لا يمكن أن يتعاطف بأي حال مع استخدام السياسة المالية للتأثير على معدل النمو نظرا لما يترتب على ذلك من الإساءة إلى المتغيرات ذات الطبيعة النقدية التي تستخدم لتحقيق أهداف النمو والاستقرار الاقتصادي، ووفقا لهذا السياق فإنهم يجرّدون سياسة أو أداة الإنفاق الحكومي من أية فعالية في معالجة أزمة البطالة و بناء على مجموعة من الاعتبارات الأخرى<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - إكن لونيس، تقييم فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2016-2017، ص ص 34-35.

## المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية من أهم وسائل السياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي، من خلال المعطيات النقدية بهدف تحقيق الإستقرار الاقتصادي بشكل عام، ولقد مرت السياسة النقدية بعدة تطورات عبر المدارس الفكرية قبل أن تصل إلى شكلها الحالي، وإرتأينا في هذا المبحث أن نستعرض ماهية السياسة النقدية كما نتطرق إلى أدواتها و الأهداف الرئيسية التي تسعى إلى تحقيقها وعرض مختلف تطوراتها عبر مدارس الفكر الاقتصادي التي ساعدت على تطويرها.

### المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية وأنواعها

#### الفرع الأول: مفهوم السياسة النقدية

##### أولاً : تعريف السياسة النقدية

هناك عدة تعريفات مختلفة للسياسة النقدية بسبب إختلاف النظريات المفسرة لها، نذكر منها:

- **التعريف الأول:** يعرف ج.باريوت (pariente, 1983) السياسة النقدية بأنها: "مجموع التدابير والإجراءات التي يتخذها البنك المركزي أو السلطات النقدية من أجل إحداث أثر على الإقتصاد ومن أجل ضمان استقرار الأسعار والصراف"<sup>1</sup>.
- **التعريف الثاني:** يعرفها gniznE على أنها تلك السياسة التي تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية بصراف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية<sup>2</sup>.
- **التعريف الثالث:** أيضا تعرف السياسة النقدية بأنها: " مجموعة الإجراءات والأدوات والسياسات التي تنفذها السلطات النقدية في إدارة النظام النقدي للتحكم بعملية عرض النقود من أجل تحقيق أهداف اقتصادية متعلقة بالتأثير على الناتج الكلي والأسعار"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط2، الجزائر، 2012، ص 138.

<sup>2</sup> - عبد الحميد عبد المطلب، إقتصاديات النقود (الأساسيات والمستحدثات)، الدر الجامعية، عمان، 2009، ص 272.

<sup>3</sup> - محمد أحمد الأندني، الإقتصاد النقدي والمصرفي، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2018، ص 481.

فيمكننا من خلال ما سبق القول بأن السياسة النقدية هي " مجموع الإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطات النقدية في الدولة للتأثير على حجم الكتلة النقدية والتحكم فيها، وذلك باستخدام أدوات كمية ونوعية للوصول إلى أهداف السياسة الإقتصادية للدولة".

### ثانيا: خصائص السياسة النقدية

إستنادا لمفهوم السياسة النقدية يمكن تحديد خصائصها كالآتي<sup>1</sup>:

- مجموعة من الإجراءات والتدابير وتتضمن الإجراءات جميع القوانين، القرارات، التنظيمات وطرق وأساليب العمل النقدي وإدارة المصارف. وتنظيم طرق الدفع الداخلية والخارجية، تحويل العملات وغيرها وهي إجراءات نقدية تستخدمها السلطات النقدية للوصول إلى الأهداف المطلوبة؛
- السلطات النقدية هي صاحبة الحق والصلاحيه في القيام بالإجراءات النقدية؛
- تستخدم السلطات مجموعة الأدوات النقدية: منها ما هو أساسي مثل سعر الفائدة، عرض النقود، سعر الصرف يتفرع عنها بعض الأدوات الثانوية مثل نسبة الإحتياطي القانوني، رأس مال البنك وغيرها من الأدوات التي يمكن أن تخدم أهداف السياسة النقدية؛
- تسعى السياسة النقدية لتحقيق مجموعة من الأهداف الإقتصادية والنقدية كالحفاظ على الإستقرار والتوازن النقدي، تحقيق التوازن والإستقرار في المستوى العام للأسعار وغيرها.

### ثالثا: أهمية السياسة النقدية<sup>2</sup>

تلعب السياسة النقدية دورا هاما في الإقتصاد الوطني حيث ينتقل أثرها إلى النشاط الإقتصادي عن طريق الأدوات والأساليب المستخدمة للتوجيه والتأثير في مسارها بشكل يساعد على تحقيق أهداف المجتمع، وتزداد هذه الأهمية وضوحا خاصة في الدول النامية، إذ ينتقل تأثير السياسة النقدية إلى المتغيرات الحقيقية وفق المسار التالي:

السياسة النقدية ← مكونات الطلب الداخلي ← أسواق الأصول الحقيقية

فضعف الأسواق النقدية والمالية يجعل الآثار المترتبة عن كمية النقود لا تنتقل إلى الأصول المالية (البدائل النقدية) وإنما ينتقل مباشرة إلى الأصول الحقيقية، ولذلك يمكن القول أن دور السياسة النقدية في التأثير على مستوى النشاط الإقتصادي يبدو أكثر أهمية في البلدان النامية المتقدمة نوع ما.

<sup>1</sup> - ديش فاطمة الزهراء، دور السياسة النقدية والمالية في الحد من الأزمات الإقتصادية (دراسة حالة: أزمة الديون السيادية في منطة اليورو)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص: نقود بنوك ومالية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2018/2017، ص 31.

<sup>2</sup> - مليكة نجاعي، تقييم أداء البنك المركزي الجزائري في إدارة السياسة المالية في ظل تقلبات أسعار النفط، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص بنوك ومحاسبة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2020/2019، ص 17.

كما يبرز دورها في أوقات التضخم في الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة إذ تركز هذه السياسة في الأول من أجل المحافظة على التشغيل الكامل في الإقتصاد ومواجهة التقلبات النقدية، وتتبع هذه الدول في هذا الصدد بعض السياسات النقدية كحتمية السوق المفتوح أو تعديل سعر الفائدة أو نسبة الإحتياطي وغيرها للتأثير في الإئتمان، أما في الدول النامية فتتخصص في خدمة التنمية وتوفير التمويل اللازم لها، ولهذا حظيت السياسة النقدية بالإهتمام من قبل الإقتصاديين للأثار الهامة التي تحدثها في الواقع الإقتصادي، ونذكر منها:

- التحكم في كمية النقود، وتحقيق الإستقرار الإقتصادي.
- التحكم في الإتجاهات وتركيب بنية النشاط الإقتصادي عن طريق التأثير في حجم الإئتمان المناسب، والتحكم في بنيته ومجالاته.

### الفرع الثاني : أنواع السياسة النقدية

إن تنفيذ السياسة النقدية يتطلب تحديد السلوك التي تتجهه هذه السياسة بما يتلاءم مع الأهداف المستقرة مسبقا، لهذا يقوم البنك المركزي بتطبيق سياسة نقدية ذات طابع تقييدي في فترات التضخم للحد من الفجوات التضخمية، في حين قد يسلك سلوكا توسعيا في فترات الإنكماش لتحريك العجلة الإنتاجية وبعث الإقتصاد من جديد. ويمكن سرد هذه الإتجاهات كما يلي:

**1-السياسة النقدية التوسعية:** تسعى السلطة النقدية لتطبيق سياسة نقدية توسعية، عندما تستخدم مختلف الأدوات لمنح الإئتمان وجعله متاحا بدرجة كبيرة وبتكلفة بسيطة وشروط ميسرة، فهي بذلك تتجه نحو زيادة النشاط الإقتصادي، ويؤدي ذلك إلى ارتفاع محسوس في معدل التضخم، لكن في المقابل يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية وزيادة الطلب الإستثماري، وتحقيق مستوى أعلى للتوظيف، وهذا لا يتأتى إلا إذا سعى البنك المركزي لزيادة حجم وسائل الدفع وتشجيع الإئتمان وخفض سعر الفائدة<sup>1</sup>.

**2-السياسة النقدية الإنكماشية:** تكون في حالة ارتفاع معدل التضخم الناجم عن الإرتفاع المستمر والملحوظ في المستوى العام للأسعار، والذي يقابله دائما طلب زيادة الأجور، وهنا تقوم السلطة النقدية بسياسة نقدية إنكماشية بتدخل الجهاز المصرفي في عكس الحالة التوسعية، وتعتبر هذه السياسة عكس السياسة السابقة، وتهدف بالأساس إلى التقليل من حدة الفجوات التضخمية وجعلها في حدود المستويات المعقولة، ومن أجل ذلك يقوم البنك المركزي بتخفيض المعروض النقدي عن طريق أدوات السياسة النقدية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - رقاب طارق، تأثير التكامل بين السياسة النقدية والسياسة المالية على البطالة في الجزائر (دراسة اقتصادية قياسية للفترة 1990-2015)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس بالمدينة، الجزائر، 2017-2018، ص: 4-5.

<sup>2</sup> - مرجع نفسه، ص 5.

## المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية وأدواتها

### الفرع الأول: أهداف السياسة النقدية

تنقسم أهداف السياسة النقدية إلى أهداف أولية وأهداف وسيطة ، وأهداف نهائية ، ولتحقيق هذه الأخيرة يتم المرور بالأهداف الأولية والوسيطة كمرحلة بداية.

#### أولاً : الأهداف الأولية:

هي متغيرات يستهدفها البنك المركزي للتأثير على الأهداف الوسيطة ، فهي تعبر عن حلقة وصل بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة ، وتتمثل في :

1- **مجمعات الإحتياطات النقدية** : تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور مضاف إليها الإحتياطات الكلية لدى البنوك ، فالنقود المتداولة تضم الأوراق النقدية والنقود المساعدة والودائع تحت الطلب. أما الإحتياطات لدى البنوك فتشمل الإحتياطات المطلوبة مقابل الودائع والإحتياطات الفائضة لدى البنوك، وقد دار الجدل بين الإقتصاديين حول أي من مجاميع الإحتياطات النقدية أكثر أهمية وتحكما من قبل البنك المركزي، ومدى علاقة كل مجمع بنمو عرض النقود الذي يشكل الهدف الوسيط<sup>1</sup>.

2- **ظروف السوق النقدية** : وهي متغيرات شديدة الإستجابة لأدوات السياسة النقدية ، يختارها البنك المركزي لكي تكون هي المتغيرات المستهدف إحداث تغيير فيها، وتحتوي على الإحتياطات غير المفترضة، ومعدل الأرصدة البنكية، ومعدلات الفائدة الأخرى في السوق النقدية ( معدل الفائدة على أدونات الخزينة، معدلات الفائدة على شهادات الإيداع...)<sup>2</sup>

#### ثانياً : الأهداف الوسيطة

مثل المتغيرات التقنية ، لها تأثير مباشر على الأهداف النهائية للسياسة النقدية، وتحديد هذه الأهداف الوسيطة يخضع لمعايير معينة.

- **معايير اختيار الأهداف الوسيطة**: لاختيار إستراتيجية الأهداف الوسيطة يتمثل في ثلاث معايير تتحكم في اختيارها ، وهي:

<sup>1</sup> - باري سيجل، ترجمة طه عبد الله المنصور وآخرون، **النقود والبنوك**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1987، ص 294.

<sup>2</sup> - أحمد أبو الفتوح علي الناقة، **نظرية النقود والأسواق المالية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2001، ص 247.

- **القابلية للقياس** : يعتبر القياس الدقيق والسريع لمتغيرات الأهداف الوسيطة ضرورية ، لأن الهدف الوسيط هو إشارة لما إذا كانت السياسة النقدية تسير في الاتجاه الذي يحقق الهدف النهائي أم خارج مسارها.
- **القدرة على السيطرة** : يجب أن يكون البنك المركزي قادرا على السيطرة على المتغير إذا ما استخدم كهدف وسيط، لأن عدم القدرة على السيطرة لن يمكن من إعادة المتغير إلى المسار المطلوب.
- **القدرة على التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي**: إن أحد أهم المعايير الهامة هي أن يكون المتغير المستخدم كهدف وسيط له أثر يمكن التنبؤ به على الهدف النهائي.
- **مكونات الأهداف الوسيطة**: تكون من المجمعات النقدية ، وسعر الفائدة وسعر الصرف، وفيما يلي عرض لكل منها.

- 1- المجمعات النقدية** : هي مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة، تبين إمكانيات الإنفاق لدى الأعوان غير المالكين المقيمين، بالإضافة إلى التوظيفات المالية التي يمكن تحويلها بطريقة سريعة وسهلة بدون مخاطرة في رأس المال إلى وسائل النقد السائلة. وعموما هناك عدة مجموعات تقنية تتراوح ما بين M1 إلى M4 ، حيث كلما اتجهنا من M1 إلى M4 تقل درجة السيولة وتقل معها سهولة التحويل.
- **مجمع المتاحات النقدية 1M** : وهو يشمل النقود المعدنية بالإضافة إلى الودائع تحت الطلب.
- **مجمع الكتلة النقدية 2M** : ويتضمن بالإضافة إلى مجمع المتاحات النقدية 1M كل المتاحات شبه النقدية (كل توظيف مالي في الحسابات بمعدل فائدة مجند)
- **مجمع السيولة النقدية 3M** : وهو أكثر شمولاً، ويشمل بالإضافة إلى مجمع الكتلة النقدية 2M الأصول المالية التي تتحدد قيمتها في السوق المالي.
- **مجمع القاعدة النقدية 4M** : وهو يتشكل من نقود البنك المركزي ، والذي يظهر في أصل ميزانيته، وهي الذهب والعملية الصعبة، والديون على الخارج، والديون على الإقتصاد .

- 2- سعر الفائدة**: يمكن التركيز على سعر الفائدة كهدف وسيط، لأنه يعتبر أحد المحددات الهامة لسلوك كل من الأفراد والمشروعات، كما يجب على السلطة النقدية أن تراقب مستويات أسعار الفائدة ، وأن تبني تغييرات هذه الأسعار ضمن هوامش غير واسعة نسبية وحول مستويات وسيطة تقابل التوازن في الأسواق. لأن أسعار الفائدة المرتفعة بحدّة يمكن أن تخلق مشاكل خطيرة لمؤسسات الودائع التي تحتفظ بقروض عديدة طويلة الأجل قدمتها بأسعار فائدة أقل، فضلا عن ذلك، تدفع أسعار الفائدة غير المستقرة إلى تقلبات في سعر الصرف الأجنبي<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - توماس ماير وآخرون، ترجمة السيد أحمد عبد الخالق، النقود والبنوك والاقتصاد، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2002، ص 496.

**3- سعر الصرف:** يأخذ سعر الصرف مكانة كبيرة ضمن السياسات النقدية لعدد كبير من الدول، ويستخدم كهدف وسيط كون تأثير تغييره يصل إلى الإقتصاد المحلي من تأثيره على الميزان التجاري في ميزان المدفوعات، وكذلك من خلال تأثيره إلى جانب سعر الفائدة على الإستثمارات الأجنبية وتدفقات رؤوس الأموال.

### ثالثا : الأهداف النهائية

تعتبر الأهداف الأولية والأهداف الوسيطة للسياسة النقدية أدوات مساعدة لتحقيق الأهداف النهائية لها، وتعرف هذه الأهداف اختصارا بالمربع السحري، وهي :

**1- تحقيق الإستقرار في الأسعار :** يعتبر التحكم في التضخم أهم أهداف السياسة النقدية ، لذا ينبغي أن تعمل السياسة النقدية على تكييف عرض النقود مع مستوى النشاط الإقتصادي، لأن تحقيق الإستقرار النقدي يؤدي إلى تحقيق الإستقرار الإقتصادي. إذ يرى كل من الكينزيون والنقدويون أن التضخم يحدث عندما يكون نمو عرض النقود مرتفعا<sup>1</sup>، كما أن نجاح السياسة التقنية في الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار محليا يؤدي تلقائيا إلى المحافظة على استقرار سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية، وهذا بدوره يشجع الإستثمار ومنه النمو الإقتصادي.

**2- تحقيق التوظيف الكامل:** يتحقق التوظيف الكامل عن توظيف كل شخص قادر وراغب ويبحث عن عمل، إلا أن التوظيف الكامل يتميز بوجود معدل بطالة عادي يتغير تبعا لتغير الظروف الإقتصادية. ولتحقيق معدل عال من التوظيف، على السلطة النقدية أن ترفع من معدل النمو النقدي ، فتخفض أسعار الفائدة، مما يؤدي إلى تشجيع الإستثمار ومنه النمو الإقتصادي، وبالتالي امتصاص الفائض في عنصر العمل.

**3- تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع:** يعبر النمو الإقتصادي على الزيادة في الناتج المحلي الخام، وهذه الزيادة ترتبط بتحقيق معدل عال من التوظيف، وتشغيل الموارد الإنتاجية غير المستغلة، ومساهمة السياسة النقدية في تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع، عليها تحقيق الإستقرار النقدي لأنه يشجع رغبة المستثمرين للقيام بمشروعات استثمارية طويلة الأجل، كما عليها أن تقوم بالعمل على تخفيض أسعار الفائدة مما يشجع الإستثمار، وبالتالي يتحقق النمو الإقتصادي.

**4- تحقيق توازن ميزان المدفوعات :** تحقيق توازن ميزان المدفوعات يتم في إطار إتباع سياسة تعويم سعر الصرف، والسيطرة على التضخم وتحقيق استقرار الأسعار<sup>2</sup>. ولإصلاح وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات يمكن

<sup>1</sup> - جيمس جوارتيني وريكارد استروب، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان، الإقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1999، ص: 288.

<sup>2</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الإقتصادية، مجموعة النبل العربية، مصر، 2002، ص 93.

للبنك المركزي القيام بتخفيض معدل النمو النقدي، فينخفض حجم الإئتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات، مما يترتب عنه انخفاض الأسعار المحلية، وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب على الصادرات وتقليل الواردات.

كما أن عودة التوازن في ميزان المدفوعات في ظل اتباع سياسة تعويم سعر الصرف تعتمد على تغير أسعار الصرف ذاتها، من خلال تأثير هذا التغير في أسعار السلع والخدمات المتبادلة بين الدولة والخارج، ففي حالة عجز ميزان المدفوعات ينخفض الطلب على العملية المحلية، فيتدهور سعرها، فيؤدي ذلك إلى انخفاض الأسعار المحلية، وهو ما يشجع الصادرات ويقلل الواردات.

### الفرع الثاني: أدوات السياسة النقدية

لقد قلنا سابقا أن استراتيجية السياسة النقدية تقوم على مجموعة من الأهداف تسعى إلى تحقيقها، ولكي يتم ذلك لا بد من استخدام الأدوات المناسبة، والتي يمكن التعبير عنها بتلك الإجراءات والمعدلات والكميات والتي تقع تحت التحكم المباشر للسلطة النقدية بما يمكننا من تعديل مستوياتها إلى تحقيق الأهداف النهائية. ويمكن تصنيف هذه الأدوات إلى أدوات غير مباشرة وأدوات مباشرة.

#### أولا: الأدوات غير المباشرة

ويطلق عليها كذلك أدوات الرقابة الكمية على الإئتمان، ومن المتعارف عليه أن هناك ثلاث أنواع رئيسية للأدوات غير المباشرة وهي<sup>1</sup>:

- **سياسة إعادة الخصم:** تعتبر سياسة إعادة الخصم من الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على عرض النقد وتعرف على أنها سعر الفائدة التي يتقاضاه البنك المركزي نظير قيامه بخصم الأوراق المالية والتجارية للمصارف التجارية وذلك مقابل حصولها على تمويل جديد.

ولا يتم تحديد هذا السعر بناء على عرض كمية الأوراق التجارية المقدمة للخصم أو الطلب على السيولة بل يتحدد من طرف البنك المركزي، وذلك حسب السياسة المراد تطبيقها من أجل التأثير على السوق النقدية وعلى قدرة البنوك التجارية على الإئتمان. ففي حالة وجود مؤشرات على إمكانية حدوث ركود اقتصادي فإن البنك يتبع سياسة توسعية وذلك عن طريق تخفيض سعر الخصم أي تخفيض تكلفة القروض المخصصة لدى البنك المركزي، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الأموال المتاحة للبنوك التجارية من أجل إقراضها للأفراد وذلك بسعر فائدة أقل نتيجة انخفاض تكاليف الإقراض، والعكس صحيح.

<sup>1</sup> - نذير ياسين، أثر السياسة المالية والنقدية على البطالة في الجزائر (دراسة قياسية تحليلية للفترة 1970-2010)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2013/2012، ص ص 17-18.

- **سياسة السوق المفتوحة:** يقصد بعمليات السوق المفتوحة دخول البنك المركزي بائعا في سوق الأوراق المالية خاصة السندات الحكومية، وتعتبر من أهم أدوات السياسة النقدية في الإقتصاديات الرأسمالية، فهي تمكن السلطات النقدية من إبقاء المبادرة في يدها كما تساعد على حقن السيولة وامتصاصها من السوق النقدية بالقدر المناسب والتمكين من تصحيح الأخطاء، وذلك في وقت قصير.

تساهم سياسة السوق المفتوحة في تحقيق أهداف السياسة النقدية من خلال التأثير على حجم النقد المتبادل والتأثير على قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان. ففي حالة رغبة البنك المركزي في اتباع سياسة إنكماشية نتيجة وجود ارتفاع في الأسعار فإنه يتدخل في السوق النقدي بصفته عارضا (بائعا) للأوراق المالية الحكومية مسببا بذلك امتصاصا للسيولة نتيجة شراء البنوك التجارية والأفراد لبدائل النقود مما يؤدي إلى انخفاض مقدرة هذه البنوك على منح الائتمان مؤديا إلى تخفيض العرض النقدي وهذا من شأنه أن يساهم في تخفيض التضخم، أما في حالة وجود مؤشرات على إمكانية حدوث ركود اقتصادي فإنه يتدخل بصفته طالبا (مشتريا) للأوراق المالية والتجارية مسببا بذلك زيادة في العرض النقدي. مما يؤدي على زيادة إمكانية البنوك على خلق الائتمان وتمويل الإقتصاد وتتوقف فعالية هذه الأداء على عدة عوامل منها:

- مدى تطور سوق الأوراق المالية؛
- حجم التعاملات في السوق المالية؛
- مدى احتفاظ البنوك التجارية بمستويات مستقرة نسبيا من السيولة؛
- مدى تطور وتنظيم الجهاز المصرفي.
- **سياسة الاحتياطي الإلزامي:** تتمثل سياسة الاحتياطي بما يفرضه البنك المركزي على المصارف التجارية من الإحتفاظ بنسبة معينة من الودائع كاحتياطات وبدون مقابل تلتزم البنوك التجارية بتقديمها له. بالإضافة إلى نسبة سيولة إلزامية يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية وذلك تبعا للأوضاع والفروق الإقتصادية، وتعتبر هذه الأداة من أهم أدوات الفعالة خاصة في الدول النامية أي يستحسن استخدام عمليات السوق المفتوحة نظرا لضيق وانعدام السوق النقدي والمالي، كما أن عمليات إعادة الخصم محدودة الأثر لمحدودية التعامل بالأوراق التجارية وغيرها، ويقوم البنك المركزي بالرفع من نسب الإحتياطي وفق ما تمليه أهداف السياسة النقدية، ففي حالة وجود تضخم فالبنك المركزي يرفع من نسب الإحتياطي مما يجبر البنوك التجارية على تقليل الائتمان الذي تمنحه لعملائها، والعكس صحيح تماما.

ثانيا: الأدوات المباشرة

بالإضافة إلى الأدوات غير المباشرة توجد وسائل أخرى يتبعها البنك المركزي وذلك لوجود قطاعات معينة تهتم بها السياسة النقدية ولا يمكن التأثير عليها باستخدام الأدوات الغير مباشرة مثل التحكم في أنواع معينة من القروض وكذا توجيه الإئتمان صوب بعض القطاعات الإقتصادية والتي تمثل أهمية استراتيجية. كما تهدف إلى الحد من حرية المؤسسات المالية لممارسة بعض النشاطات كما وكيفا، ومن الأدوات المباشرة الأكثر استعمالا نجد<sup>1</sup>:

- **سياسة تأطير القروض:** هو إجراء تنظيمي تقوم به السلطات النقدية يوضع حد أعلى لإجمالي الإئتمان الذي تمنحه المصارف التجارية وفق نسب محددة خلال العام، ويتم هذا الإجراء بطريقة إدارية مباشرة لكي لا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة. وأي مصرف يتجاوز سقفه التمويلي يلتزم بأن يودع لدى المصارف المركزية مبلغا يعادل هذا التجاوز أو تفرض عليه غرامة مناسبة قد تفوق مبالغ القروض الموزعة، وتستخدم هذه الأداة في الفترات التي تتميز بالتضخم وارتفاع الأسعار.
- **التوجيه الانتقائي للقروض:** تستخدم هذه السياسة لتجنب مساوئ السياسة الشمولية في مراقبة الإئتمان بحيث يضمن الإقراض الموجه على قواعد تنظيمية حصول القطاعات معينة من الإقتصاد على تمويل انتقائي بحيث تكون قراراته كفيلة بإعطاء كل التسهيلات في منح القروض إلى هذه القطاعات، والهدف الأساسي من استعمال السياسة الإقراضية الإنتقائية هو التأثير على توجيه القروض نحو القطاعات التي تمثل أهمية استراتيجية.
- **الإقناع الأدبي:** هو أداة يحاول من خلالها البنك المركزي إقناع المصارف التجارية بإتباع سياسة معينة وذلك دون الحاجة إلى استخدام تعليمات رسمية أو استخدام أدوات الرقابة المباشرة. فالإقناع الأدبي عبارة عن إرشادات وتعليمات ونصائح يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية بخصوص تقديم الإئتمان وتوجيهه، ويعتمد هذا الأسلوب على طبيعة العلاقة القائمة بين البنوك التجارية والبنك المركزي من حيث ثققتها فيه وقبولها العام لسياسته.

### المطلب الثالث: السياسة النقدية حسب منظور المدارس الإقتصادية

#### الفرع الأول: السياسة النقدية حسب منظور المدرسة الكلاسيكية

يرى رواد النظرية الكلاسيكية أن النقود مجرد وسيط في عملية التبادل، متجاهلين في ذلك الوظائف الإقتصادية الأخرى، واعتبارها مجرد ستار يخفي وراءه العمليات الحقيقية في الإقتصاد القومي، واعتبروها كذلك مجرد عربة تحمل عليها القيم التبادلية في الأسواق، زعماً منهم أن النقود تظل محايدة لا أثر لها في الظواهر الإقتصادية الحقيقية، باعتبار أن الفكر الكلاسيكي قائم على الفصل بين العوامل النقدية والعوامل الحقيقية.

<sup>1</sup> - نذير ياسين، مرجع سابق، ص ص 18-19.

ولقد اهتمت المدرسة الكلاسيكية بتحليل العوامل المحددة لقيمة النقود والمستوى العام للأسعار، وظهرت نظريتان في تفسير قيمة النقود، الأولى نظرية كمية النقود والتي اهتمت بعرض النقود والثانية نظرية الدخل، والتي بدورها اهتمت بالطلب على النقود سواء عند اكتسابها أو عند إنفاقها.

ولقد دار جدل كبير بين رواد المدرسة الكلاسيكية الذين كان يمثلهم فيشر (Fisher) وألفريد مارشال (Marshall Alfred) وبيجو (Pigon) وغيرهم على أن هناك علاقة إيجابية بين كمية النقود المتوفرة في التداول وبين المستوى العام للأسعار، وأكدوا أن زيادة كمية المعروض النقدي بمقدار 5% على سبيل المثال تسبب في ارتفاع الأسعار المحلية بنفس النسبة، مما يؤدي إلى التغير في القيمة الاسمية وليس في القيمة الحقيقية للنتائج القومي الإسمي، زعماً منهم أنه ليس بالإمكان الاعتماد على عرض النقود لتحفيز أو تغيير مسار الإقتصاد، لأن ما يحدث للقيمة النقدية للنشاط الإقتصادي هو نتاج التغيرات في المستوى العام للأسعار وليس في مستوى الإنتاج، وهذا ما خلصت إليه النظرية الكمية للنقود عند الكلاسيك.

ومن هنا يتضح أن السياسة النقدية من وجهة نظر الكلاسيك تعتبر سياسة محايدة يتمثل دورها فقط في خلق النقود لا أكثر ولا أقل بقصد تنفيذ المعاملات والمبادلات التجارية فقط<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: السياسة النقدية حسب منظور المدرسة الكينزية

مع بداية الثلاثينيات من القرن الماضي شهد العالم أزمة الكساد العظيم 1929-1932 والتي أثبتت فشل أفكار ورواد المدرسة الكلاسيكية (النظرية النقدية الكلاسيكية) ظهرت النظرية الكينزية ممثلة في رائدها كينز حيث قدم حلولاً مقترحة لحل تلك الأزمة والذي بدأ تحليله النقدي بنقد الفصل بين نظرية القيمة ونظرية النقود والأسعار التي أشار إليها الكلاسيك فلقد كان لظهور كتاب النظريات العامة في التشغيل والفائدة والنقود (The General Theory of Employment , Interest Rate and Money) عام 1936، ففي الوقت الذي يعتقد فيه رواد النظرية الكلاسيكية بحيادية النقود، تؤكد النظرية الكينزية على أساس أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه النقود على مستوى الإقتصاد القومي، بمعنى أن التغير في كمية النقود يصحبه تغير في المتغيرات الأخرى في كل من العمالة، الإنتاج، الإستهلاك، الإدخار والإستثمار وعليه يحدث تغيير في الوضع الإقتصادي ككل.

حيث أن أفكار كينز كانت أكثر استقطاباً في تلك الظروف، وبالفعل فقد استطاعت المدرسة الكينزية أن تنسف نهائياً مبدأ حيادية النقود لتحول النقاش إلى البحث عن آليات التزاوج بين الإقتصاد الحقيقي والإقتصاد النقدي بدلا من الفصل بينهما والذي ساد حتى اندلاع أزمة الكساد العظيم 1992.

<sup>1</sup> - حدادي عبد اللطيف، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2016/2017، ص ص 34 - 35.

حيث تميز الفكر النقدي الكينزي عن سابقه بعدة خصائص يمكن تلخيصها فيما يلي<sup>1</sup>:

أ. اعترض كينز على فرض النظرية الكلاسيكية القائل بالتشغيل الكامل للإقتصاد؛

ب. لم يفصل كينز في تحليله بين الإقتصاد العيني والنقدي؛

ج. وجه كينز اهتمامه إلى التفضيل النقدي؛

د. افترض كينز أن كثيراً من الأثمان تخضع لجمود كبير على عكس التقليديين الذين افترضوا مرونة الأثمان سواء من حيث الإرتفاع أو الإنخفاض أو من الناحيتين؛

هـ. يرى كينز أن سعر الفائدة ظاهرة نقدية تتحدد بعرض النقود والطلب عليها؛

و. أولى كينز اهتمامه إلى التحليل الكلي للمعطيات الإقتصادية بدل الإهتمام بالجزئيات.

### الفرع الثالث: السياسة النقدية حسب منظور المدرسة النقدية

لقد انتقد أنصار المدرسة النقدية - والتي يزعمها الإقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان Friedman (مدرسة شيكاغو) - التحليل الكينزي، حيث يبني أصحاب هذه المدرسة آراءهم بالتنسيق مع مدرسة أخرى تسمى بمدرسة المنفعة (The School Utility) والتي تزعم أن النقود تمنح حاملها المنفعة مثلها مثل الحائز على السلع، وبذلك فإن إدخال الناتج الإجمالي في الطلب على النقود يرجع إلى أن الناتج الإجمالي يمثل قيلاً للإنفاق فهو بمثابة مقياس للحجم (Scale Variable) يقابل الدخل في دالة الإستهلاك ويستخدم أصحاب هذه المدرسة تعريفاً عريضاً للنقود.

كما يرى زعماء الفكر النقدي بأن عرض النقود هو المحدد الرئيسي لمستويات الناتج والعمالة في الأجل القصير ومستوى الأسعار في الأجل الطويل، كما تختلف آراء فريدمان عما هو عليه من الإقتصاديين رواد المدارس الأخرى حول الطلب على النقود فهو يختار الفترة الطويلة في تحليله للطلب على النقد، مؤسساً بذلك المنهج النقدي وما يعرف بالنظرية الكمية الجديدة للنقود، فحسب رأيه هناك عوامل يتوقف عليها الطلب على النقود لدى فريدمان نذكر منها ما يلي

**تكلفة الفرصة البديلة للنقود:** تعني أن تكلفة الإحتفاظ بالنقود تقاس بما يفقده المحتفظون بها من جملة العوائد مضحى بها في شكل عائد على الأسهم وما يحدث للمحتفظون بالنقود من فقدان في القيمة طيلة فترة الإحتفاظ في حالة الإنخفاض في القيمة نتيجة الإرتفاع في معدلات التضخم.

<sup>1</sup> - حدادي عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 35 - 37.

الثروة الكلية للوحدات الاقتصادية: يرى فريدمان أن الثروة الكلية للوحدات الاقتصادية باعتبارها أصلاً نقدياً هي المحدد الأول للطلب على النقود إلى جانب الثروة البشرية وعليه يعتبر هذا المؤشر أحد القيود المتعلقة بميزانية هذه الوحدات الاقتصادية والتي تقيد أو تحدد من طلبها على النقود أي أن الثروة الكلية للوحدات الاقتصادية هي الأساس والمحرك الأساسي للطلب على النقد.

**العوامل التي تؤثر في الأذواق وترتيب الأفضليات لدى المالكين للثروة:** يرى فريدمان أن المتعاملين الاقتصاديين المالكين للثروة يقومون بتوظيف أموالهم بناء على أذواق المستهلكين أي أن لأذواق المستهلكين وترتيب الأفضليات أثر في الطلب على النقود. وفقاً للتحليل الفريدماني:

وفي الأخير نخلص إلى أنه رغم اختلاف الآراء بين مختلف رواد المدارس الاقتصادية (المدرسة الكلاسيكية، المدرسة الكينزية، المدرسة النقدية)، وبالرغم من تضارب الأفكار والمبادئ لكل منهم، إلا أننا نرى أن تحليل وحلول كل منهم قد ساد وبشكل ناجح خلال فترة زمنية معينة، وفي الأخير يصح القول أن كل من المدارس السالفة الذكر سعى إلى وجود سياسة نقدية رشيدة تمكن من دفع عجلة التنمية الاقتصادية لاقتصاديات البلدان ومعالجة الأزمات والإختلالات الاقتصادية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - عبد اللطيف حدادي، مرجع سابق، ص 37 - 39.

### المبحث الثالث: مدخل إلى الاقتصاديات النامية

مع نهاية الحرب العالمية الثانية وانتشار موجة التحرر في مختلف مناطق العالم أصبح هناك تمايز كبير بين مختلف دول العالم من حيث درجة التقدم والتخلف، ونتيجة لاتساع الفجوة بين الدول الصناعية المتقدمة وباقي الدول ظهرت العديد من المحاولات التي هدفت إلى إيجاد عدد من المعايير والخصائص التي يتم من خلالها تصنيف دول العالم وفقا لأدائها الإقتصادي والتنموي في مجموعات محددة.

#### المطلب الأول: مفهوم الدول النامية

حسب المعجم الإقتصادي فإن الدول النامية هي الدول التي لا يفي فيها حاليا الناتج المحلي الإجمالي والدخل الفردي لتوليد المدخرات اللازمة للشروع في برامج استثمار زراعي وصناعي واسعة، تتميز هذه الدول بشكل نموذجي بوجود قطاع أولي واسع (زراعي عادة) تعيش فيه غالبية السكان في مستويات الكفاف أو قربها، فلا تنتج إلا بالكاد ما يفي باحتياجاتها المباشرة، ومن ثم لا تستطيع توفير الإنتاج اللازم لدعم مجتمع مدني صناعي واسع. وقد أطلق على هذه البلدان عدة تسميات: البلدان النامية، البلدان السائرة في طريق النمو، البلدان الفقيرة، البلدان المتخلفة، بلدان العالم الثالث، وتعتبر التسمية الأخيرة الأكثر شيوعا واستعمالا لدى الباحثين والأكاديميين الإقتصاديين والسياسيين<sup>1</sup>، وفيما يلي عرض لبعض لأهم المسميات:

#### الدول المتأخرة:

وعرفت بأنها " تلك الدول التي لم تصل إلى مستوى مرتفع من التقدم الفني أو الإقتصادي"، أو هي الدول التي تسودها المستويات المنخفضة من التقدم الإقتصادي والتكنولوجي بحيث يترتب على ذلك شيوع الفقر بين سكانها<sup>2</sup>، غير أن هذا التعريف لا يظهر الأبعاد الحقيقية لمشكلة تخلف هذه الدول، إضافة إلى عدم قبول مصطلح "التأخر" من طرف الكثيرين.

#### الدول المتخلفة:

إستبدلت التسمية السابقة باصطلاح آخر هو " الدول المتخلفة" وعرفت بأنها: " الدول التي ينخفض فيها الدخل الفردي عن متوسط دخل الفرد في الدول المتقدمة"، وبالتالي فإن هذا التعريف يتضمن تواجد إمكانيات

<sup>1</sup> -Cristopher Pass, Brayon Lowes et Leslie Davies, Dictionary of economics, ACADEMIA, Beirut, Lebanon, 1995, p:111

<sup>2</sup> - عمرو محي الدين، التنمية والتخطيط الإقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ص 29-30.

النمو بهذه البلدان متى تم الإستغلال الكامل للموارد المتاحة بها. ولقي مصطلح "التخلف" اعتراضا أيضا لأنه لا يفرق بين الركود والنمو من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه يعطي انطباعا بسيادة الركود في هذه المجتمعات وهو مالا يتفق والحقيقة، ولذلك استبدل باصطلاح "الدول النامية" تفاديا للخلط بين الركود والنمو<sup>1</sup>.

### الدول النامية:

رغم أن هذا الاصطلاح لقي قبولا واسعا، إلا أنه يؤخذ عليه أن "النمو" لا يقتصر على الدول المتخلفة بل هو مصطلح عام يشمل الدول المتقدمة أيضا، ولكن الفرق واسع بين نمو هذه وتلك، وبالتالي فإن هذه التسمية المتفائلة لا تعبر عن الحالة الحقيقية لهذه الدول، أعطت الأمم المتحدة تعريفا رسميا للدول النامية، على الرغم من إلصاقها هذا الاسم بنحو 159 دولة، فهناك تفاوت كبير بين الدول، ولا يقتصر الأمر فقط على الإختلاف والتفاوت في معدل النمو بين البلدان النامية يفوق بدرجة أعلى عما هو عليه فيما بين البلدان المتقدمة، وإنما عدم ثبات معدل النمو في بلد ما يكون أيضا أعلى في البلدان النامية مقارنة بالبلدان المتقدمة<sup>2</sup>.

### الدول الأقل تقدما:

إستخدم المهتمون بقضايا التنمية مصطلح "الدول الأقل تقدما" في مقابل الدول الأخرى الأكثر تقدما للتعبير عن التغير المستمر في الدول المتقدمة والدول النامية اعتقادا منهم بأن مصطلح الدول الأقل نموًا يغير بصفة أكبر الحيادية العلمية، لأنه يشير إلى نسبية أكثر لمفهوم الترخلف والتقدم، فهو يعتبر أن الدول توجد في درجات متفاوتة من التقدم، غير أنه من الناحية الواقعية نجد بأن هناك عدد معتبر من الدول اللازم حالة الركود من الفقر<sup>3</sup>.

### الدول الفقيرة:

في المقابل الدول الغنية، ورغم أن هناك اصطلاح يتميز بالحياد بسبب تركيزه على الجوانب الإقتصادية المادية، إلا أنه منتقد بسبب أنه توجد بلدان نامية كثيرة غنية بالموارد الطبيعية كالدول النفطية مثلا، وهذا ما دفع البعض إلى أن يطلقوا مصطلح الدول المتخلفة على الدول الفقيرة، حيث أن مستويات معيشتها منخفضة جدا، وينطبق هذا الوصف هو الآخر على البلدان النامية<sup>4</sup>.

### دول الجنوب:

<sup>1</sup> - عبد الرحمان بن سانية، الإنطلاق الإقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسبير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012-2013، ص 4-5.

<sup>2</sup> - يوسف بعطيش، تحديات ورهانات الدول النامية في ظل العولمة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الجزائر 3، المجلد 10، العدد 01، ص 683.

<sup>3</sup> - عبد الرحمان بن سانية، مرجع سابق، ص: 4.

<sup>4</sup> - رانيا محمود عبد العزيز عمارة، مبادئ علم الإقتصاد، ط1، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الجيزة، مصر، 2017، ص 337.

في مقابل دول الشمال، وهذه التسمية تستند إلى التصنيف الجغرافي للدول، وقد ظهرت في مؤتمر باريس للطاقة عام 1975.

### دول المحيط:

في مقابل دول المركز للدول المتقدمة، ويشير هذا الإصطلاح بالأساس إلى أن التخلف يرجع إلى علاقات التبادل غير العادلة التي تتم بين المركز والمحيط، والتي تركز تبعية المحيط للمركز دائما<sup>1</sup>.

### دول العالم الثالث:

إستعمل تعبير العالم الثالث لأول مرة سنة 1952 في مقالة صدرت لإقتصادي فرنسي يدعى "الفريد سوفي" في إشارة إلى الدول التي تنتمي إلى مجموعة "الدول الغربية" (أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وأستراليا...) وإلى المجموعة الشيوعية (الإتحاد السوفييتي والصين وأوروبا الشرقية...). وقد استوحى سوفي هذه التسمية من الفئة الثالثة في المجتمع الفرنسي أثناء النظام القديم وقبل الثورة الفرنسية<sup>2</sup>.

### المطلب الثاني: خصائص الدول النامية

هي الدول ذات المستوى المعيشي المنخفض وتسمى أيضا دول العالم الثالث كما ورد سابقا، تتسم في معظمها بسمات مشتركة نحدددها فيما يلي<sup>3</sup>:

- إنخفاض الدخل القومي ومعدل نموه: وتتسم معظم الدول النامية بانخفاض مستوى دخلها القومي، ونظرا لأن معدل نموها السكاني يعد مرتفعا فإن معدل نمو دخلها الفردي أيضا يتسم بالانخفاض. ويعود ذلك بصفة أساسية إلى انخفاض كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية، بالإضافة إلى سوء توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع.
- إنخفاض إنتاجية القطاعات الخاصة: تسود ظاهرة تدني مستوى إنتاجية العمل في عدد من الدول النامية نتيجة ندرة الموارد الرأسمالية المكملة لعناصر الإنتاج كالعمل والأرض. ومن ثم يظهر مبدأ تناقص الإنتاجية الحدية في النشاطات الإنتاجية وخاصة الزراعية.
- إرتفاع الأهمية بالنسبة للنشاط الزراعي: يمثل الناتج المحلي الزراعي مكانة رئيسية في إجمالي الناتج المحلي، ويتصف النشاط الزراعي بارتفاع نسبة العاملين مقارنة بالنشاطات غير الزراعية.

<sup>1</sup> - يوسف بعطيش، مرجع سابق، ص 684.

<sup>2</sup> - سايح بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2012-2013، ص 14.

<sup>3</sup> - سالم توفيق النجفي، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، مصر، 2000، ص 302-303.

- إرتفاع معدلات النمو السكاني: تسود ظاهرة ارتفاع معدل النمو السكاني في الدول النامية حيث يتراوح بين 3.0% و 3.5% مقارنة ب 1% في الدول المتقدمة.
  - ضيق السوق المحلية والإعتماد المتزايد على السوق العالمية: يعود ضيق ومحدودية السوق المحلية لانخفاض القدرة الشرائية للأفراد، يترتب عليه آثار سلبية في مقدمتها عدم إمكانية إقامة وحدات إنتاجية ذات طاقات تتسم بتدني التكاليف وفقا للمفهوم الإقتصادي، وعدم استفادتها من وفرات الإنتاج الواسع، كما تعتمد في تجارتها الخارجية على تصدير الموارد الأولية واستيراد المواد المصنعة.
  - عدم كفاية البنى التحتية: تعاني من ظاهرة عدم كفاية وكفاءة البنى التحتية كالمعدات الصحية والتعليمية، وضعف الوسائل التكميلية للعمليات الإنتاجية كالنقل والتخزين والطرق وغيرها.
- كما يمكن أن نلخص أهم الخصائص فيما يلي<sup>1</sup>:

#### 1- الخصائص الإجتماعية:

- إنخفاض المستوى الصحي وارتفاع معدل الوفيات وارتفاع معدل المواليد؛
- إنتشار الأمية وعمالة الأطفال وغياب دور المرأة في العملية الإنتاجية؛

#### 2- الخصائص السياسية:

- الديكتاتورية وسيطرة فئة على الحكم؛
- التبعية للخارج وعدم الإستقرار السياسي؛
- الإقتصاد المزدوج.

#### 3- الخصائص الإدارية:

- الفساد الإداري ونقص التنسيق وغياب الرقابة؛
- نقص في كفاءة القيادات وانتشار الوساطة والمحسوبية؛

#### 4- الخصائص الإقتصادية:

- الإعتماد على الإنتاج الزراعي وضعف الإنتاج الصناعي؛
- المديونية وانتشار البطالة؛
- عدم العدالة في توزيع الدخل القومي والإنخفاض في متوسط الدخل الفردي؛

### المطلب الثالث: السياسة المالية والنقدية في الإقتصاديات النامية

#### الفرع الأول: السياسة المالية في الدول النامية

<sup>1</sup> - سايح بوزيد، مرجع سابق، ص 16.

إن التعرض إلى السياسة المالية والمتعلقة بالدول النامية، يلزمنا توضيح وتحديد ملامح الدول النامية ومدى المفهوم الذي هي عليه، فالحديث عن الدول النامية يضعنا أمام نقطتين أساسيتين، النقطة الأولى هي اعتمادها بشكل كبير على المواد الأولية وكذا عدم مرونة جهازها الإنتاجي، أما النقطة الثانية فتتمثل في مدى أهمية تمييز مشاكل المالية العامة عن المشاكل الاقتصادية الأخرى، فإذا ما اعتبرنا أن مسائل المالية العامة متماثلة مهما كانت خصائص الدول المدروسة، فإن محاولة تخصيص الدول النامية بدراسة خاصة تنهار ويصبح التحليل الذي ينطبق على الدول المتقدمة ينطبق على الدول النامية، وهذا لا يتماشى مع واقع الدول النامية، وكذلك الحال إذا ما رأينا أن مسائل المالية العامة تكون قليلة الأهمية بالنسبة للمشاكل الاقتصادية الأخرى، لذا لا بد من تجاوز اختباري المغايرة والأهمية، لإقامة الحججة على ضرورة المعالجة الخاصة لقضايا المالية العامة في الدول النامية، وإذا رجعنا إلى المسألة الأولى والمتمثلة في خصائص الدول النامية، نلاحظ أن هذه الأخيرة تعاني من جهاز إنتاجي منعقد المرونة، وأن أي محاولة لزيادة الطلب الفعال سيؤدي بالضرورة إلى حدوث تضخم بالإضافة إلى انخفاض الإدخار الوطني<sup>1</sup>، ومن هنا يمكننا تحديد مختلف خصائص السياسة المالية في الدول النامية:

- تدني متوسط الدخل الفردي وعدم مساهمة القطاع الصناعي إلا بنسبة ضئيلة من الناتج الوطني؛
- عدم وجود نظام اقتصادي واضح المعالم، إذ نجد نظاما خليطا بين الرأسمالية والإشراكية؛
- تعتمد أغلب هذه الدول على المساعدات المالية والفنية الخارجية، مما يؤدي إلى التبعية للخارج؛
- إنخفاض الاستثمار الإنتاجي وارتفاع الميل الحدي للإستهلاك<sup>2</sup>.

وتعاني الدول النامية أيضا من معدلات كبيرة في عجز الموازنة العامة وتعود هذه العجزات إلى ضعف الإيرادات الضريبية نتيجة سيطرة حالة الركود وكثرة الإعفاءات والتهرب الضريبي، على جوهر عملية التنمية، والذي يعتمد على تراكم رأس المال الإنتاجي، فإن تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لبناء الطاقة الإنتاجية أو تمويل التنمية الاقتصادية لا بد وأن يحتل المكان الأول بين أهداف السياسة المالية، وتجدد الإشارة إلى أن السياسة المالية الكينزية لا يمكن تطبيقها على الدول النامية، لأن خصائص وظروف وأوضاع الدول النامية تختلف عن تلك الموجودة في الدول المتقدمة، ولهذا فإن الاختلاف بين السياسة المالية في الدول المتقدمة والدول النامية يكمن في أنه في الأولى يتم اتخاذ سياسة مالية لخفض الإدخار وزيادة الإستهلاك، أما في الثانية فإن التنمية الاقتصادية تتطلب اتخاذ سياسة مالية لزيادة الإدخار وتراكم رأس المال المنتج في الاقتصاد من أجل تقليل البطالة والحد من التقلبات في آن واحد<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - زهير حميلي، دور السياسة المالية في ترشيد النفقات العامة في الدول النامية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2019/2018، ص ص 6-7.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 7.

<sup>3</sup> - زهير حميلي، مرجع سابق، ص ص 7-8.

الفرع الثاني: السياسة النقدية في الدول النامية

على الرغم من اختلاف اقتصاديات الدول النامية فيما بينها من حيث مستوى الدخل الفردي، ومن حيث تنوع مواردها المادية والبشرية، وفي طبيعة هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، ولكنها تتسم بخصائص عامة تتمثل أساسا في انخفاض الدخل الفردي، انخفاض نسبة الإيداع، عدم مرونة الجهاز الإنتاجي فيها نسبيا وضعف وتختلف الأسواق النقدية والمالية. كل هذه العوامل تجعل السياسة النقدية محدودة الفعالية، الأمر الذي يحد من فعاليتها<sup>1</sup>.

كما تبين أنه لاستقلالية السلطة النقدية في البلدان النامية جوانب عديدة (تشريعية وعملية) تتبع أساسا من طبيعة العلاقة القائمة بين السلطة النقدية والحكومة، إذ أن ارتباط السياسة النقدية بأهداف أخرى إضافة إلى استقرار الأسعار وسعر الصرف يحد من استقلاليتها، إذ لا بد من التضحية بجزء من الأهداف التي تدخل في اختصاصها وقدرتها نتيجة لما تملكه من أدوات وإمكانيات تتيح لها ذلك، فمن خلال مجموعة من الدراسات التي أعدها القائمون على الندوة التي قام بها صندوق النقد العربي لعام (1996) التي أصدرها في كتاب تحت عنوان "السياسات النقدية في الدول العربية" تبين أن استقلالية السلطة النقدية تتراوح في الدول العربية بين 0.603 في لبنان و0.339 في موريتانيا، كما أن السلطة النقدية في كل من السعودية ومصر والجزائر تلي ترتيب نظيرتها في لبنان، حوالي 0.5 في مصر ثم ليبيا 0.452 وتونس 0.43 تليها الإمارات 0.393 والمغرب 0.375 وسوريا 0.364، فإن السلطة النقدية في لبنان هي الأكثر استقلالية بين السلطات النقدية في الدول العربية، بينما تعتبر السلطة النقدية في موريتانيا الأقل الاستقلالية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - حسين كشتي، مرجع سابق، ص 38.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص: 38.

خلاصة الفصل:

إن التطورات التي مرت بها كل من السياسة النقدية والسياسة المالية عبر المدارس الاقتصادية ومن خلال أفكار اقتصاديي كل مدرسة حسب معالم السياستين، ساهمت في ضبط مفهوم وأهداف كل منها في إطار السياسة الاقتصادية الكلية للدولة الهادفة أساساً إلى تحقيق التنمية الاقتصادية التي تضمن رفاه الشعوب، كما أدت التطورات المتسارعة الحاصلة في شتى مجالات الحياة على غرار ما حصل في المجال الاقتصادي خاصة في السياسة المالية والنقدية إلى تطور وتعدد أدوات كل من السياستين للتأثير في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية، لتحتل بذلك السياسة المالية والنقدية الصدارة فيما يخص السياسات الاقتصادية لكل دولة سواء كانت متقدمة أو نامية.

وعند التطرق لمفهوم الدول النامية نجد أنه بالرغم من تعدد واختلاف التسميات الخاصة بها إلا أن جوهرها الأساسي يشير إلى تخلف هذه الدول عن مسار التطور مقارنة بالدول المتقدمة.

ومن خلال دراستنا للسياسة المالية والسياسة النقدية في الدول النامية نجد أن أهمية السياسة المالية تبرز في الدول النامية لارتباطها بواقع اقتصادها وسماقتها الأساسية وما يتضمنه هذا من ظروف وأوضاع واحتياجات تتطلب من الحكومة في هذه الدول تدخلاً وبشكل مباشر، ومن خلال سياستها الاقتصادية وبالمقابل تقل أهمية السياسة النقدية في البلدان النامية لأسباب عديدة منها ضعف وسائلها غير المباشرة للتأثير على الحالة الاقتصادية وتلبية احتياجاتها، حيث تقل فاعلية سعر الخصم وسعر إعادة الخصم والإحتياطي القانوني بسبب الإحتياطات الفائضة لدى المصارف في الدول وانخفاض التعامل مع المصارف والمرتبط بضعف درجة الوعي المصرفي وضعف انتشار الجهاز المصرفي.

# الفصل الثاني

تقييم أداء السياسة المالية و السياسة النقدية في الجزائر

## تمهيد

إن تقييم أداء أي اقتصاد في العالم يتحدد من خلال المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية المحققة على المستوى الكلي، وبالتالي هذا يقودنا مباشرة إلى التحقق من كفاءة السياسة المالية والسياسة النقدية باعتبارهما المكون الرئيس للسياسة الإقتصادية في أي بلد، فتقييم السياسة المالية يمكن أن يمر عبر مراقبة وقياس رصيد الميزانية العامة للدولة باعتباره الرصيد الذي يشكل الفارق بين الإيرادات والنفقات، أو بعبارة أخرى يبرز قدرة الدولة على توليد الإيرادات وتحصيلها وقدرتها على صرف النفقات بالطريقة المثلى وإدارتها بما فيه حفظ للموارد من جهة وحسن استغلال وتوجيه للقطاعات من جهة أخرى.

أما تقييم السياسة النقدية فيمكن أن يمر عبر دراسة المستوى العام للأسعار باعتباره أحد المؤشرات الهامة التي تبين قدرة الدولة على إدارة الكتلة النقدية داخل اقتصادها، ومن وراء ذلك قدرتها على التحكم في نسب التضخم والمستوى العام للأسعار والمحافظة على استقرارها عند مستويات مثلى، وفي هذا الفصل سوف نتطرق إلى مختلف المراحل والحالات التي مر بها رصيد الميزانية في الجزائر تاريخياً بغية تقييم أداء السياسة المالية المنتهجة من قبل الدولة في مرحلة الإقتصاد الإشتراكي وبعد التحول إلى اقتصاد السوق، كما سنتناول أيضاً مسار المستوى العام للأسعار في الجزائر بالدراسة والتحليل للوقوف على أداء السياسة النقدية المتبعة في تحقيق أهدافها.

مرت السياسة الاقتصادية في الجزائر والسياسة المالية على وجه الخصوص منذ الإستقلال إلى يومنا الحاضر بعدد المحطات الهامة، بدءا بتسيير مرحلة ما بعد الإستعمار الفرنسي، وبعدها مرحلة المخططات الإنمائية انطلاقا من سنة 1967، وصولا إلى مرحلة التصحيح الهيكلي في نهاية الثمانينات، والتي مثلت نقطة تحول هامة في مسار التنمية في الجزائر، وتميزت خصوصا بالتوجه نحو تفعيل السياسة النقدية بشكل أكبر في إطار قانون النقد والقرض من خلال إعادة النظر في سلطة ومهام البنك المركزي باعتباره السلطة النقدية الأعلى في البلاد، وإعطائه الصلاحية الكاملة في وضع وإدارة السياسة النقدية في بما يتماشى ومتطلبات تلك المرحلة.

### المطلب الأول: مسار السياسة المالية في الجزائر 1962-1989

#### الفرع الأول: السياسة المالية في الجزائر في مرحلة الإنتظار 1962-1966

غداة الإستقلال عن الاستعمار الفرنسي وقبل الشروع في تطبيق النظام الاشتراكي مرت الجزائر بمرحلة عملت فيها السلطات جاهدة لفك الارتباط عن فرنسا مع تهيئة الظروف لعملية التخطيط المركزي، إمتدت هذه المرحلة من سنة 1963 إلى سنة 1966، ويصطلح عليها "مرحلة الانتظار"، ولعل أهم ما يميزها هو ضعف المقومات المالية، وكذا ضعف البنية التحتية الضرورية للنمو الإقتصادي للدولة، فقد كانت المخصصات المالية المعتمدة لتمويل الإستثمارات ضعيفة.

#### الفرع الثاني: السياسة المالية في الجزائر في ظل المخططات الإنمائية

بعد الإستقلال مباشرة عملت الجزائر على تكريس جهود التنمية، حيث قامت بوضع البرامج والمواثيق من أجل رسم الخطوط العريضة للتنمية من خلال استراتيجيات لإنجاحها والتي يمكن تلخيصها في المخططات التنموية، أين يحتل فيها التصنيع أهمية كبيرة لبناء اقتصاد وطني قوي ومتين، وهذا ما سنتعرض له في هذا الفرع:

#### المخطط الثلاثي الأول (1967-1969): يعتبر هذا المخطط أول تجربة تنموية اقتصادية عرفتها الجزائر

المستقلة، وهو مخطط قصير الأجل، وقد ركز موضوع المخطط الثلاثي على التصنيع وذلك لأن الإنتاج الصناعي هو محرك كل تنمية، وقد بلغ حجم الإستثمارات المبرمجة 9.06 مليار دينار، أما التكاليف المبرمجة فقد بلغت 19.58 مليار دينار<sup>1</sup>، وحظي القطاع الصناعي بنسبة 49% من مجمل الإستثمارات المخططة أي 5.4 مليار دينار، ثم يأتي قطاع الزراعة في المرتبة الثانية بمبلغ 1.869 مليار دينار وبنسبة 17%، ومن هنا يتضح لنا الأسلوب

<sup>1</sup> - حسن بجلول محمد بلقاسم، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1999، ص 190.

الإثمائي الذي اختارته الجزائر وهو سياسة التصنيع من أجل إرساء قاعدة صناعية تركز عليها أهداف المخططات التنموية اللاحقة<sup>1</sup>.

**المخطط الرباعي الأول ( 1970-1973):** لقد كان التوجه السائد في هذا المخطط نحو الصناعات الثقيلة، حيث جاء بهدف دعم البناء الاشتراكي وجعل التصنيع في المرتبة الأولى من عوامل التنمية، وقامت المؤسسات العمومية بفتح حسابين أحدهما للاستغلال والآخر للاستثمار، حيث يتم تمويل نفقات الإستغلال بقروض قصيرة الأجل، بينما تمويل نفقات الاستثمار بقروض طويلة الأجل من طرف البنوك التجارية العمومية والخزينة العمومية، ولقد منعت المؤسسات العمومية من الإحتفاظ بالتدفقات الصافية لإعادة تشكيل رأسمالها، وقيامها بعملية التمويل الذاتي بهدف مراقبة مواردها المالية، ولقد بلغ حجم الإستثمارات في هذا المخطط 68.5 مليار دينار، والسبب في هذه الزيادة هو قرار الدولة إنشاء صناعات جديدة تخص المحروقات، الفروع الميكانيكية<sup>2</sup>.

**المخطط الرباعي الثاني (1974-1977):** يعتبر هذا المخطط ثالث مخطط تنموي أعدته الجزائر منذ الاستقلال، ويعتبر كمخطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على ضوء الأفق طويلة المدى والعبر المستخلصة من تنفيذ المخطط الرباعي الأول وتحليل المعطيات الجديدة للبيئة الدولية، وقد خصص لهذا المخطط مبلغ 110 مليار دينار، وهو ما يعادل 12 مرة الحجم الاستثماري التقديري للمخطط الثلاثي و 4 مرات للمخطط الرباعي الأول، وتتخصص أهم اتجاهات وأهداف المخطط الرباعي الثاني في تدعيم الاستقلال الاقتصادي، وبناء اقتصاد اشتراكي عن طريق زيادة الإنتاج وتوسيع التنمية بكامل التراب الوطني في إطار الخطة الإجمالية للتنمية، رفع الناتج الداخلي الإجمالي عند حلول الآجال الحقيقية ب 46% على الأقل أي بزيادة معدل سرعتها 10% سنويا، وتدعيم نظام التخطيط قصد تحقيق الزيادة في قدرات الإنجاز<sup>3</sup>.

**المرحلة التكميلية ( 1978-1979):** على الرغم من الإستثمارات المنجزة في المخططات السابقة فإن ما تبقى بدون إنجاز قدر ب 190.17 مليار دينار من مجموع الإستثمارات المسجلة في المخطط الرباعي الثاني، أي بنسبة 61% باقية بدون إنجاز مما استدعى تخصيص مرحلة تكميلية تمتد من 1978 إلى 1979<sup>4</sup>.

**المخطط الخماسي الأول (1980-1984):** بهدف تقييم المرحلة السابقة جاء هذا المخطط، وبالتالي تحددت أهدافه كما يلي: " مواصلة بناء الإقتصاد الوطني، تغطية الإحتياجات الأساسية للمواطنين وضمان جودة أفضل

<sup>1</sup> - عرقوب نبيلة، مسيرة التنمية في الإقتصاد الجزائري وآليات إنجازها، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية- العدد الإقتصادي- العدد1، جامعة زيان عاشور الجلفة ص 167.

<sup>2</sup> - بلواني محمد، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي ( حالة الجزائر 1970-2011)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أوبوكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2012/2013، ص 213.

<sup>3</sup> - حسين كشيبي، مرجع سابق، ص 150.

<sup>4</sup> - حسين كشيبي، مرجع سابق، ص 150.

للحياة تحت شعار " من أجل حياة أفضل " وذلك على الإنتاج الوطني بصفة رئيسية<sup>1</sup>، وقد بلغت استثمارات هذا المخطط 561.5 مليار دينار، خصص منها للقطاع الصناعي 211.7 مليار دينار أي بنسبة 37.7% من حجم الإستثمارات الكلية<sup>2</sup>.

**المخطط الخماسي الثاني (1985-1989):** جاء هذا المخطط بعد أربعة مخططات إنمائية للدولة منذ دخولها عهد التخطيط، فتميز بميزتين أساسيتين: الأولى أنه تكميلي للمخطط الخماسي الأول من حيث الإهتمام القوي بالتسيير، والثانية أنه أعطى أولوية خاصة لتنمية الفلاحة والري<sup>3</sup>، وقد خصصت له الدولة مبلغ 550 مليار دينار، وتمثلت أولويات المخطط الخماسي الثاني في تنظيم الإقتصاد الوطني، تطوير قطاع الفلاحة والري وتقليل الإعتماد على الخارج<sup>4</sup>، والجدول التالي يمثل توزيع الإستثمارات في المخططات التنموية الخمس خلال الفترة (1967-1989):

الجدول (1): يمثل توزيع الإستثمارات حسب المخططات الوطنية 1967-1989 الوحدة: مليار دينار جزائري

المخطط		المخطط الثلاثي		المخطط الرباعي الأول		المخطط الرباعي الثاني		المخطط الخماسي الأول		المخطط الخماسي الثاني	
المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
7.02	77.48	17.43	62.48	64.72	58.71	232.91	50.67	253.22	46.03		
0.46	5.07	1.87	6.73	10.5	9.52	37.82	8.23	59.73	10.56		
1.58	17.43	8.54	30.77	35	31.75	188.47	41.04	237.05	43.4		
9.06	100	27.75	100	110.22	100	459.21	100	550	100		

المصدر: أحمد ضيف، نسيم بن يحي، تقويم تطور السياسة المالية للجزائر من 1962 إلى 2019، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد 2، العدد 7، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدينة، الجزائر، 2017، ص 164.

ما يلاحظ من الجدول (1) هو اهتمام الدولة بتمويل القطاع المنتج من خلال المخطط الثلاثي، حيث حاز على ما نسبته 77.48% من مجموع المخصصات المالية الموجهة لتمويل هذا المخطط، أي بقيمة تقدر ب 7.02 مليار دينار، وفي المخطط الرباعي الأول استمرت الدولة في نفس النهج من خلال مضاعفة المبلغ المخصص لتمويل القطاع سالف الذكر (القطاع المنتج) بأكثر من الضعف، ليصل المبلغ المخصص له إلى حدود 17.43 مليار دينار أي بنسبة تقدر ب 62.43% من إجمالي المخصصات المالية الخاصة بالمخطط الرباعي الأول، وهذا

<sup>1</sup> - مباركي كريمة، إستراتيجيات استخلاف الثروة البترولية في إطار ضوابط التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2013-2014، ص 41.

<sup>2</sup> - مروش يوسف، إتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية - آثارها المستقبلية على القطاع الصناعي الجزائري- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011-2012، ص 49.

<sup>3</sup> - حسين كشتي، مرجع سابق، ص 151.

<sup>4</sup> - مباركي كريمة، مرجع سابق، ص 42.

دون إغفال باقي القطاعات والتي تضاعفت المبالغ المخصصة لها بعشر مرات و35 مرة بالنسبة لقطاع الخدمات والبنى التحتية على التوالي مع نهاية المخطط الرباعي الثاني و 59 و 237 مرة على التوالي مع نهاية المخطط الخماسي الثاني.

### المطلب الثاني: مسار السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2018

عرفت السياسة الاقتصادية في هذه المرحلة إجراءات تصحيحية جذرية بصفة عامة، والسياسة المالية بصفة خاصة بهدف تصحيح الاختلالات التي اشتدت خطورتها ابتداء من منتصف الثمانينات، مما جعل السياسة المالية تخطى بجانب من الإهتمام من أصحاب القرار، والسياسة المالية هي إما سياسة إنفاقية أو سياسة ضريبية أو مزج السياستين معا<sup>1</sup>، ولهذا سنتطرق إلى تطورات السياسة المالية في الجزائر في ظل الإصلاحات الهيكلية التي انتهجتها من خلال التطرق إلى السياسة الإنفاقية العامة وسياسة الإيرادات العامة لهذه المرحلة.

### الفرع الأول: السياسة المالية في الجزائر 1990-1999

#### أولاً: الإيرادات العامة:

الوحدة: مليار دينار

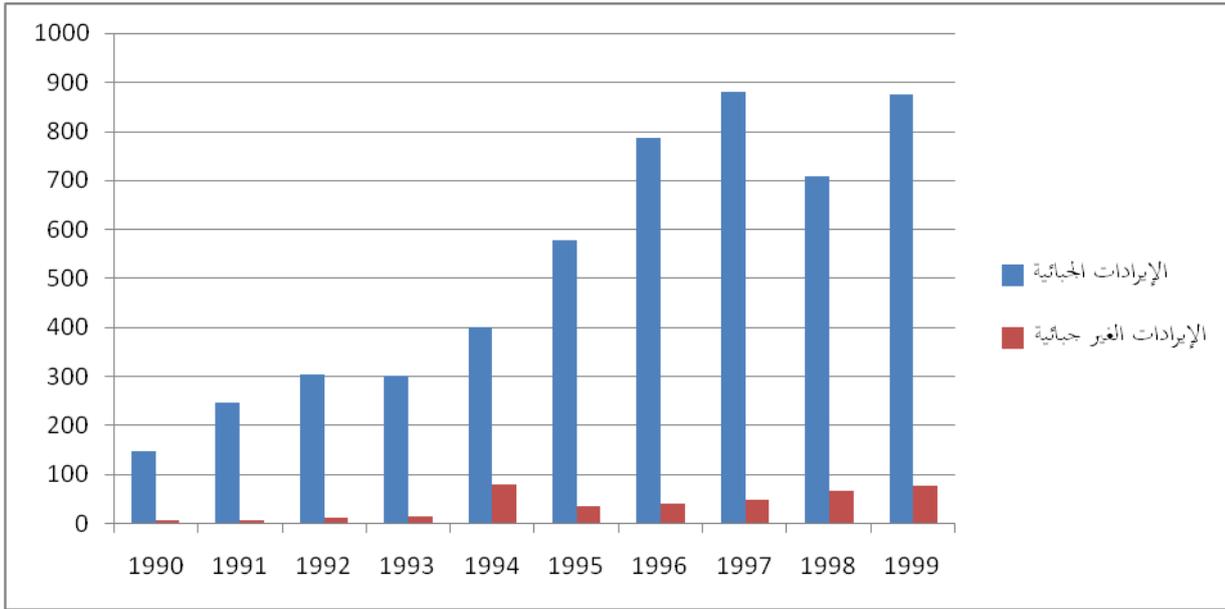
الجدول (2): يمثل تطور وتوزيع الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-1999

السنوات	الإيرادات العامة الإجمالية	الإيرادات الجبائية	الجبائية البترولية	الجبائية العادية	الإيرادات غير الجبائية	الجبائية البترولية الإيرادات الجبائية %	الجبائية العادية الإيرادات الجبائية %
1990	152.500	147.300	76.200	71.100	5.200	51.73	48.27
1991	248.900	244.200	161.500	82.700	4.700	66.13	33.87
1992	311.864	302.664	193.800	108.864	9.200	64.03	35.97
1993	313.949	300.687	179.218	121.469	13.262	59.60	40.40
1994	477.181	398.350	222.176	176.174	78.831	55.77	44.23
1995	611.731	578.140	336.148	241.992	33.591	58.14	41.86
1996	825.157	786.600	495.997	290.603	38.557	63.05	36.40
1997	926.668	878.778	564.765	314.013	47.890	64.26	35.49
1998	774.511	708.384	378.556	329.828	66.127	53.43	46.55
1999	950.496	874.888	560.121	314.767	75.608	64.02	35.98

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على: الديوان الوطني للإحصاء (الحوصلة الإحصائية 1962-2011)

<sup>1</sup> - بلواني محمد، مرجع سابق، ص 223.

الشكل (1): يمثل تطور وتوزيع الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-1999 الوحدة: مليار دينار



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على معطيات الجدول (2)

نلاحظ من خلال الجدول (2) أن هناك تزايداً في الإيرادات العامة في الجزائر بنوعيتها الجبائية وغير الجبائية خلال الفترة 1990-1999، إذ انتقلت من 152.5 مليار دينار سنة 1990 إلى 926.668 مليار دينار سنة 1997، ثم شهدت تراجعاً بنسبة تقدر بـ 16.41% سنة 1998 لتبلغ 774.511 مليار دينار، ويعزى هذا التراجع بالأساس إلى تراجع إيرادات الجبائية البترولية في نفس السنة، والتي تشكل ما نسبته 53.43% من هيكل الإيرادات الجبائية.

ما يلاحظ أيضاً هو هيمنة الجبائية البترولية في الهيكل الضريبي، إذ أنها انتقلت من 51.73% من إجمالي الإيرادات الجبائية إلى 64.02% من هذه المجموع سنة 1999، أي بزيادة قدرت بـ 10.59%، في حين نلاحظ تذبذب وتراجع في مساهمة الجبائية العادية في إجمالي الإيرادات الضريبية، لذلك تشكل الجبائية البترولية مورداً رئيسياً لخزينة الدولة، إلا أن هذا الوضع لا يساهم في فعالية النظام الضريبي، بحيث أن تقديرات هذا المورد لا تتركز على عوامل داخلية بل هي رهينة عوامل خارجية تتمثل أساساً في أسعار المحروقات التي تخضع للتقلبات السعرية في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى عدم استقرار الدولار الأمريكي المستخدم كأداة تسوية في ذلك القطاع<sup>1</sup>.

#### ثانياً: النفقات العامة

<sup>1</sup> - معط الله أمال، آثار السياسة المالية على النمو الإقتصادي - دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2012- أطروحة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014-2015، ص 261-262.

الجدول (3): يمثل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-1999

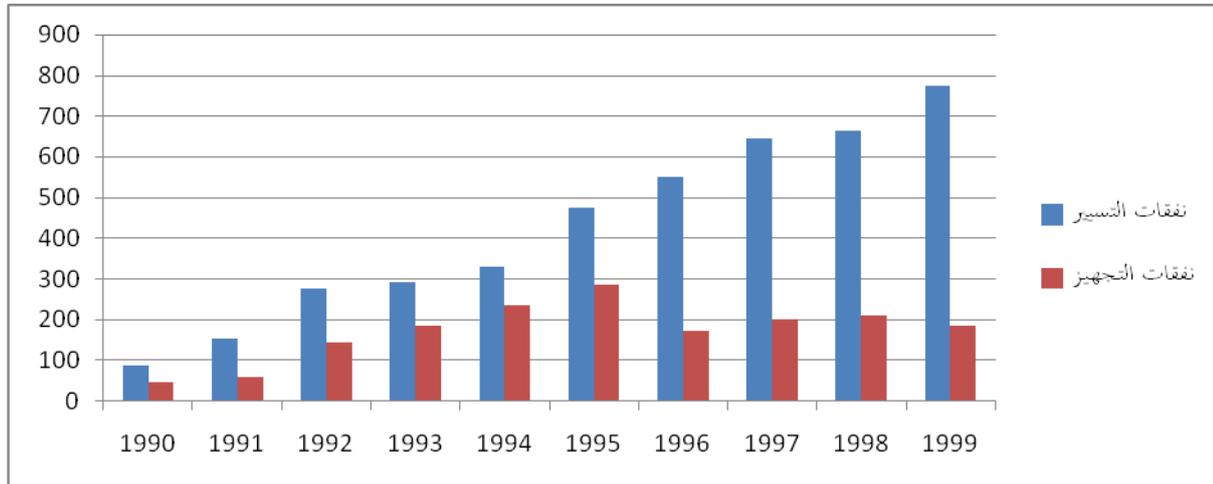
الوحدة: مليار دينار

السنوات	مجموع النفقات العامة	نفقات التشغيل	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	النفقات العامة	النفقات العامة
					%	%
1990	136.500	88.800	47.700	34.95	65.05	
1991	212.100	153.800	58.300	27.49	72.51	
1992	420.131	276.131	144.000	34.28	65.72	
1993	476.627	291.417	185.210	38.86	61.14	
1994	566.329	330.403	235.926	41.66	58.34	
1995	759.617	473.694	285.923	37.64	62.36	
1996	724.609	550.596	174.013	24.01	75.99	
1997	845.196	643.555	201.641	23.86	76.14	
1998	875.739	663.855	211.884	24.19	75.81	
1999	961.682	774.695	186.987	19.44	80.56	

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على: الديوان الوطني للإحصاء ( الحوصلة الإحصائية 1962-2011)

الشكل (2): يمثل تطور وتوزيع النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)

الوحدة مليار دينار



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على معطيات الجدول (3)

نلاحظ خلال الجدول (3) أن في الفترة الممتدة بين (1990-1999) تزايد النفقات العامة في الجزائر، حيث انتقلت من 136.5 مليار دينار سنة 1990 إلى 759.617 مليار دينار سنة 1995 كمرحلة أولى، ثم إلى 961.682 مليار دينار سنة 1999، وفق مرحلتين أساسيتين:

- المرحلة الأولى: (1990-1995): تزايد الإنفاق العام خلال هذه المرحلة بمقدار 623.117 مليار دينار في سنة 1995، أي بنسبة تقدر بحوالي 556.49% مقارنة بسنة 1990، ويرجع ذلك أساسا إلى تزايد حجم الإنفاق على نفقات التشغيل ( الرواتب والأجور ) الذي ارتفع من 88.8 مليار دينار سنة 1990 إلى 473.694 مليار دينار في سنة 1995، كما عرفت نفقات التجهيز هي الأخرى ارتفاعا ملحوظا بين سنتي 1991 و1994، إذ كانت تمثل 27% ثم انتقلت إلى ما نسبته 41.66% من إجمالي النفقات.

- المرحلة الثانية: (1995-1999): وهي تمثل مرحلة الإصلاحات الهيكلية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي الرامية إلى تقليص الإنفاق العام ورفع أشكال الدعم المقدمة من طرف الدولة<sup>1</sup>.

فخلال هذه الفترة زادت حصة نفقات التسيير من إجمالي النفقات العامة، حيث كانت سنة 1995 تقدر ب 62.36% وانتقلت إلى 76.14% سنة 1997 ثم إلى 80.56% سنة 1999، وفي المقابل فقد انخفضت حصة نفقات التجهيز من إجمالي النفقات العامة إذ تراجعت من 37.64% سنة 1995 إلى 23.86% سنة 1997 ثم إلى 19.44% سنة 1999 وهذا راجع أساسا إلى برنامج الإصلاح الهيكلي المدعوم من قبل صندوق النقد الدولي الذي فرض مشروعية تهدف إلى تقليص دور الدولة الاقتصادي وفتح المجال أمام القطاع الخاص، الأمر الذي أثر على هيكل الإنفاق العام في الجزائر<sup>2</sup>.

### الفرع الثاني: السياسة المالية في الجزائر 2000-2018

#### أولا: الإيرادات العامة

الوحدة: مليار دينار

الجدول (4): يمثل تطور وتوزيع الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2018

السنوات	الإيرادات العامة الإجمالية	الإيرادات الجبائية	الجبائية البترولية	الجبائية العادية	الإيرادات غير الجبائية	الجبائية البترولية	الجبائية العادية
2000	1578.161	1522.739	1173.237	349.5020	55.4220	77.04	22.96
2001	1505.526	1354.627	956.3890	398.2380	150.899	70.60	29.40
2002	1603.188	1425.800	942.9040	482.8960	177.388	66.13	33.87
2003	1974.466	1809.900	1284.975	560.9250	164.566	70.99	29.01
2004	2229.899	2066.110	1485.699	580.4110	163.789	71.90	28.11
2005	3082.828	2908.308	2267.836	640.4720	174.520	77.97	22.03
2006	3639.925	3434.884	2714.000	720.8840	205.041	79.01	20.99
2007	3687.900	3478.600	2711.850	766.7500	209.300	77.95	22.05
2008	2902.448	2680.689	1715.400	965.2890	221.759	63.99	36.01
2009	3275.362	3073.612	1927.000	1146.612	201.750	62.69	37.31
2010	3074.644	2799.644	1501.700	1297.940	275.000	53.63	46.37
2011	3403.108	2978.298	1529.400	1448.890	424.810	51.35	48.65
2012	3804.000	3427.600	1519.000	1908.600	376.400	44.31	55.69
2013	5.300 389	3646.900	1615.900	2031.000	248.400	44.30	55.70
2014	3927.800	3669.200	1577.700	2091.500	258.600	42.99	57.01
2015	4552.500	4077.600	1722.900	2354.700	475.000	42.25	57.75
2016	4747.430	4405.230	1682.550	2722.680	95.0000	38.19	61.81
2017	5635.514	5045.494	2200.120	2845.374	100.000	43.60	56.40
2018	6714.265	5809.245	2776.218	3033.027	105.020	47.78	52.22

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على:

<sup>1</sup> - معط الله أمال، مرجع سابق، ص 274.

<sup>2</sup> - معط الله أمال، مرجع سابق، 274.

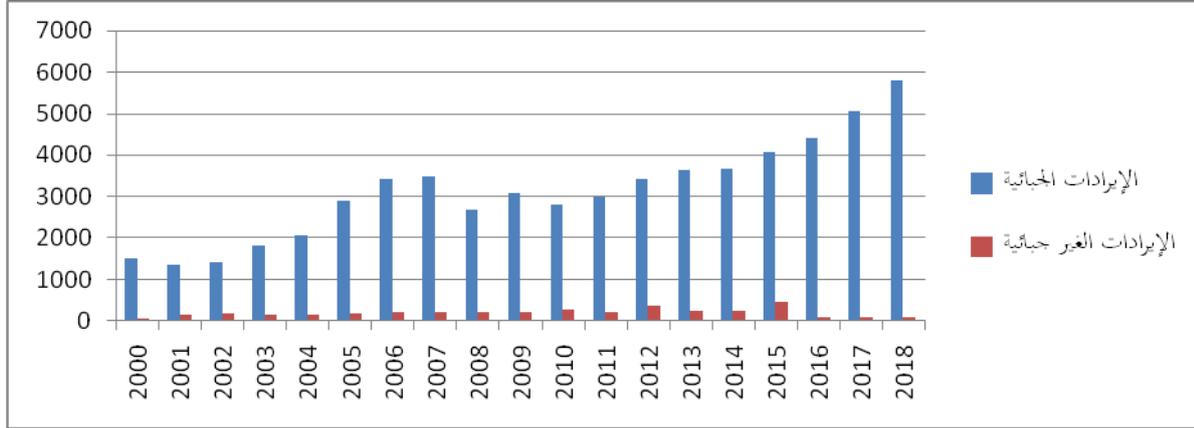
- الديوان الوطني للإحصاء ( النشرة الإحصائية 1962-2011 ).

- الديوان الوطني للإحصاء (الجزائر بالأرقام نتائج 2015).

- قوانين المالية للسنوات من 2016 إلى 2018.

الوحدة: مليار دينار

الشكل (3): يمثل تطور وتوزيع الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2018



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على معطيات الجدول (4)

نلاحظ من خلال الجدول (4):

- أن الإيرادات العامة في الجزائر عرفت انخفاضا طفيفا سنة 2001 مقارنة بسنة 2000، وهذا بفعل تراجع حجم الإيرادات البترولية التي كانت تشكل ما نسبته 77.04% من مجموع الإيرادات الجبائية سنة 2000، ومن ثم شهدت الإيرادات العامة تزايدا تدريجيا، إذ انتقلت من 1603.188 مليار دينار سنة 2002 إلى 3687.9 مليار دينار سنة 2007 أي بنسبة زيادة تقدر ب 43.47%، هذا التزايد في قيمة الإيرادات كان مدعوما بواسطة الإرتفاع الكبير في إيرادات الجباية البترولية بالأساس، حيث ارتفعت قيمتها بين سنتي 2004 و 2005 بما يقارب 782 مليار دينار، محققة بذلك معدل نمو سنوي قدره 52%، ويرجع هذا النمو بالكامل إلى الإرتفاع في أسعار المحروقات في الأسواق الدولية<sup>1</sup>.

- أما في الفترة بين سنتي 2008 و 2010 فقد شهدت الإيرادات العامة حالة من عدم الإستقرار، ولكن سرعان ما عادت إلى التزايد بدءا من سنة 2011 وصولا إلى سنة 2015، إذ انتقلت من 3403.108 مليار دينار سنة 2011 إلى 4552.5 مليار دينار سنة 2015.

- مساهمة الجباية البترولية في مجموع الإيرادات الجبائية شهدت تراجعا مستمرا بين عامي 2006 و 2015، إذ انتقلت من ما نسبته 79.01% إلى 42.25% من مجموع الإيرادات الجبائية خلال المدة المذكورة، نتيجة تذبذب أسعار المحروقات في الأسواق العالمية من جهة ونتيجة تطور حجم الجباية خارج المحروقات من جهة أخرى، وهذا

<sup>1</sup> - نذير ياسين، مرجع سابق، ص 38.

بدوره راجع إلى تطور حجم الإيرادات المتأتية من الضرائب المباشرة وغير المباشرة بكل أنواعها ومجموعة الإصلاحات الاقتصادية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 1990-2015<sup>1</sup>، واستمر الوضع كما هو عليه رغم الإرتفاع الملحوظ في حجم الجباية البترولية نتيجة التحسن الطفيف في أسعار المحروقات بعد سنة 2017، إذ انتقلت من 1682.550 سنة 2016 إلى سنة 2349.694 سنة 2018.

### ثانيا: النفقات العامة

الجدول (5): يمثل تطور وتوزيع النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2018

الوحدة: مليار دينار

السنوات	مجموع النفقات العامة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	نفقات التسيير النفقات العامة %	نفقات التجهيز النفقات العامة %
2000	1178.122	856.1930	321.9290	72.67	27.33
2001	1321.028	963.6330	357.3950	72.95	27.05
2002	1550.646	1097.716	452.9300	70.79	29.21
2003	1639.265	1122.761	516.5040	68.49	31.51
2004	1888.930	1250.894	638.0360	66.22	33.78
2005	2052.037	1245.132	806.9050	60.68	39.32
2006	2453.014	1437.870	1015.144	58.61	41.39
2007	3108.669	1674.031	1434.638	53.85	46.15
2008	4191.053	2217.775	1973.278	52.91	47.09
2009	4246.334	2300.023	1946.311	54.16	45.84
2010	4466.940	2659.078	1807.862	59.52	40.48
2011	5731.407	3797.252	1934.155	66.25	33.75
2012	7058.200	4782.900	2275.500	67.76	32.24
2013	6024.100	4131.500	1892.600	68.58	31.42
2014	6995.800	4494.300	2501.400	64.24	35.76
2015	7656.300	4617.000	3039.300	60.30	39.70
2016	7984.180	4807.332	3176.848	60.21	39.79
2017	6883.214	4591.841	2291.373	66.72	33.28
2018	8627.778	4584.462	4043.316	53.13	46.87

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على:

- الديوان الوطني للإحصاء ( النشرة الإحصائية 1962-2011).

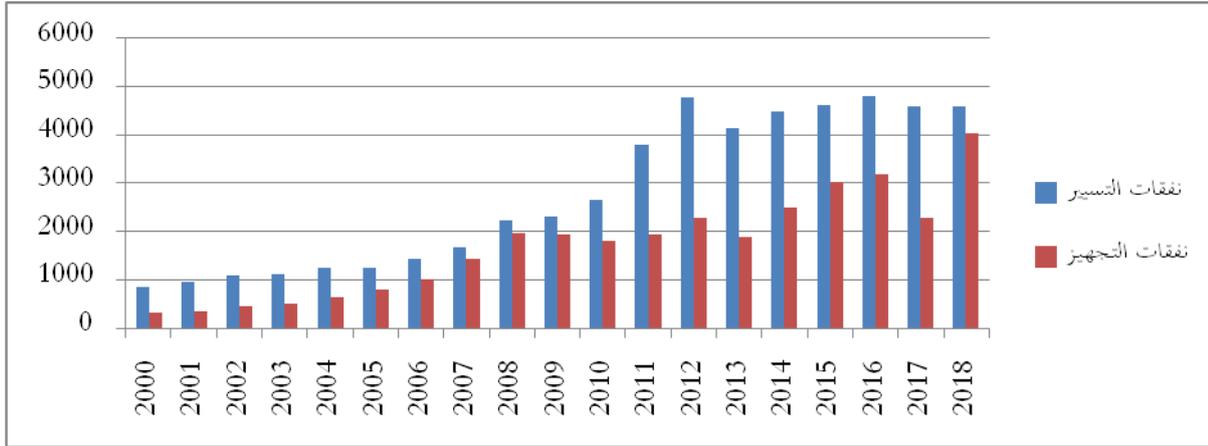
- الديوان الوطني للإحصاء (الجزائر بالأرقام نتائج 2015).

- قوانين المالية للسنوات من 2016 إلى 2018.

<sup>1</sup> - عبدلي رزيقة، أثر السياسة النقدية والمالية لتحقيق التنمية المستدامة ( دراسة تحليلية قياسية في الجزائر خلال الفترة 1990-2015)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي وتنمية مستدامة، جامعة جيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر، 2018-2019، ص 141.

الوحدة: مليار دينار

الشكل (4): يمثل تطور وتوزيع النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2018



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول معطيات (5)

من خلال الجدول (5) نلاحظ أن النفقات العامة في الجزائر كانت في تزايد تدريجي بين سنتي 2000 و2010، وتجلّى هذا التزايد في نفقات التجهيز ونفقات التشغيل على حد سواء، فقد انتقلت النفقات العامة من قيمة تقدر ب 1178.122 مليار دينار سنة 2000 إلى 4466.940 مليار دينار سنة 2010. ويمكن تفسير ذلك بأنه راجع إلى برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001-2004) الذي تمحور بالأساس حول عمليات بعث النشاطات الإنتاجية الفلاحية<sup>1</sup>.

أما في الفترة الممتدة بين سنتي 2010 و 2014 فقد تضاعفت قيمة الإنفاق العمومي بشكل كبير، إذ زادت نفقات التشغيل بنسبة تقدر ب 57.59% سنة 2014 عن ما كانت عليه سنة 2010، أما نفقات التجهيز هي الأخرى فقد زادت في نفس الفترة بنسبة تقدر بحوالي 72.27%. ونستثني من هذه الزيادة السريعة النفقات العامة لسنة 2013 والتي شهدت انخفاضا طفيفا بسبب الإنخفاض في التحويلات الجارية وبقدر أقل إلى انخفاض نفقات المستخدمين<sup>2</sup>، أما في سنة 2017 فقد انخفضت النفقات العامة وعلى وجه الخصوص نفقات التجهيز بشكل ملحوظ بسبب تبعات انخفاض الإيرادات البترولية جراء انخفاض أسعار البترول وتوجه الدولة نحو سياسة التقشف، ثم عادت النفقات إلى التزايد مجددا مع حلول سنة 2018.

<sup>1</sup> - حسين كشيتي، مرجع سابق، ص 178.

<sup>2</sup> - طارق قدوري، مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر- دراسة تطبيقية للفترة 1990-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر 2015-2016، ص 203.

## المبحث الثاني: السياسة النقدية في الجزائر

تميز الوضع الإقتصادي في الجزائر بعد الإستقلال (1962) بهيمنة السياسة المالية للدولة على السياسة النقدية إلى نهاية الثمانينات مع إقدام الدولة على مجموعة من الإصلاحات الإقتصادية تمثل أهمها في سن قانون النقد والقروض 90-10 والذي رسم الخطوط العريضة للسياسة النقدية في الجزائر، وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى أهم المحطات الرئيسية التي مرت بها السياسة النقدية في الجزائر.

## المطلب الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر 1962-1989

## الفرع الأول: السياسة النقدية في الجزائر غداة الإستقلال

تعتبر المرحلة الممتدة بين سنتي 1962 و 1990 عبارة عن مرحلة تأسيس النظام النقدي الوطني وبناء نظام بنكي قائم على فلسفة التنمية الإقتصادية المعتمدة آنذاك. كما أن هذه المرحلة شهدت بدورها محاولات لتكييف النظام النقدي وإدخال بعض الإصلاحات عليه، وإن كانت محدودة في نطاق ضيق<sup>1</sup>.

تميزت هذه المرحلة أيضا باسترجاع الجزائر للسلطة النقدية وتكوين النظام المصرفي وانتهاج التخطيط، ويشكل القرض المصرفي النمط الرئيسي لتمويل النشاط الإنتاجي وذلك لضعف قدرة التمويل الذاتي والطلب على القروض المصرفية نتيجة لنفس المشاريع الإستثمارية، وعليه فإن مقابلات الكتلة النقدية كانت القروض المطلوبة من الأعوان لتحقيق مستوى معين من النشاط في القطاع الحقيقي، ومعدلات الفائدة المطبقة كانت تحدد إداريا، ويشكل تأطير القرض النمط الرئيسي في ضبط النشاط البنكي بحيث يكون هذا التأطير مركزيا، أما طبيعة النقود في هذه الفترة لم يولي لها اهتمام كبير، فعندما أصدرت العملة الوطنية لم تستعملها كأداة نشيطة للتنمية ولم تستعملها في علاقتها الدولية. وما يؤكد ذلك قانون المالية 1966، الذي ألغى السقف أو الحد الأقصى لتسبيقات البنك المركزي للخرزينة العامة، حيث كان تمويل عجز الميزانية آليا من طرف البنك المركزي في شكل تسبيقات ومن طرف البنوك التجارية عن طريق الإكتتاب الإجباري لسندات الخزينة، الذي نتج عنه دين للخرزينة تجاه الجهاز المصرفي، أما المهام التي كلف بها البنك المركزي فنجد أنها تتمثل في توفير الظروف الملائمة لتنمية منظمة للإقتصاد الوطني والحفاظ عليها في ميدان النقد والقرض والصرف، ومن خلال ترقية استعمال جميع موارد الإنتاج في البلاد مع الحرص على ضمان استقرار النقد داخليا وخارجيا<sup>2</sup>.

نظرا لهذه الظروف و ابتداء من سنة 1965، أعادت السلطة النظر في الأسس التي يرتكز عليها البنك المركزي وكل المبادئ التي تقوم عليها تسيير العملة. لكن ما يميز تغيير هذه الفترة ضئيل جدا، مما استدعى تغيير القانون

<sup>1</sup> - الطاهر لطرش، الإقتصاد النقدي والبنكي، مرجع سابق، ص 322 - 323.

<sup>2</sup> - اكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص نقود وبنوك، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2010-2011، ص ص : 162-163.

الأساسي للبنك المركزي والبنوك التجارية والسياسة النقدية والاقتصاد النقدي ككل. من خلال الإصلاح المالي لسنة 1971 الذي ينص على التخطيط المركزي الإجمالي وأعطى الأولوية للتخطيط على العملة والمنظومة المصرفية السياسية في سنة 1973. وأصبح ذلك مؤكدا عند تنفيذ المخطط الرباعي الأول (1970-1973) والذي كرس الخيار النهائي للتخطيط المركزي كنظام لتنظيم الاقتصاد وتسييره وتنميته<sup>1</sup>. وأتى الإصلاح المالي لعام 1971 لضبط نظام التمويل وتحديد علاقات التمويل الأساسية فيه.

وفي سنة 1978 ترك النظام البنكي المجال للخزينة العمومية في تمويل الإستثمارات المخططة للقطاع العمومي مع إلغاء القرض البنكي المتوسط المدى فيه باستثناء بعض النشاطات مثل النقل والخدمات.

ونظرا للتغيرات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر والتي انجر عليها تغير هيكل الجهاز المصرفي بشكل يتماشى وإعادة هيكلة وإصلاح المؤسسات الأخرى. فإذا إعادة هيكلة النظام البنكي هدفها الأساسي هو تدعيم اختصاص البنوك بخلق بنوك جديدة تتكفل بقطاعات محددة، تهدف أيضا إلى تخفيض سلطة البعض منها التي حققت كسبا بفضل الإحتكار في أجزاء مهمة من الإقتصاد وجدت نفسها تتمتع بثقل مالي معتبر، ولهذا تم إنشاء بنكين اثنين هما<sup>2</sup>: بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك التنمية المحلية.

ظلت السياسة النقدية بيد الخزينة العمومية حتى الأزمة البترولية عام 1986، والتي أدت بالسلطات إلى إعادة النظر في السياسة الاقتصادية المتبعة بما فيها السياسة النقدية والمالية وذلك من خلال قانون 86-12 الصادر في 19 أوت 1986 والمتعلق بنظام البنوك والقرض، إذ تم إدخال إصلاح جذري على الوظيفة البنكية<sup>3</sup>.

وفي إطار التنظيم الجديد للإقتصاد قامت السلطات بإصدار قانون رقم 88-01 في 12 جانفي 1988 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية ولأن البنوك مؤسسات عمومية كان لا بد من تعديل القانون 86-12 ليتماشى مع قانون رقم 88-01 وبهذا الخصوص تم إصدار قانون 88-06 في 12 جانفي 1988 المعدل والمتمم للقانون 86-12<sup>4</sup>.

يبدو من خلال ما سبق أن البنك المركزي طيلة الفترة الممتدة من الإستقلال إلى غاية 1989 يتمتع بالإستقلالية التي تمكنه من إعداد السياسة النقدية وتنفيذها على الرغم من كل المحاولات لإعادة الإعتبار له، بقي مجرد آلة لضخ

<sup>1</sup> - حاجي سمية، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات -حالة الجزائر 1990-2014، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات النقود والبنوك وأسواق المال، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015-2016، ص 222.

<sup>2</sup> - عبد الله خيابة، الإقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص 272.

<sup>3</sup> - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص ص 194-195.

<sup>4</sup> - الطاهر لطرش، مرجع نفسه، ص 195.

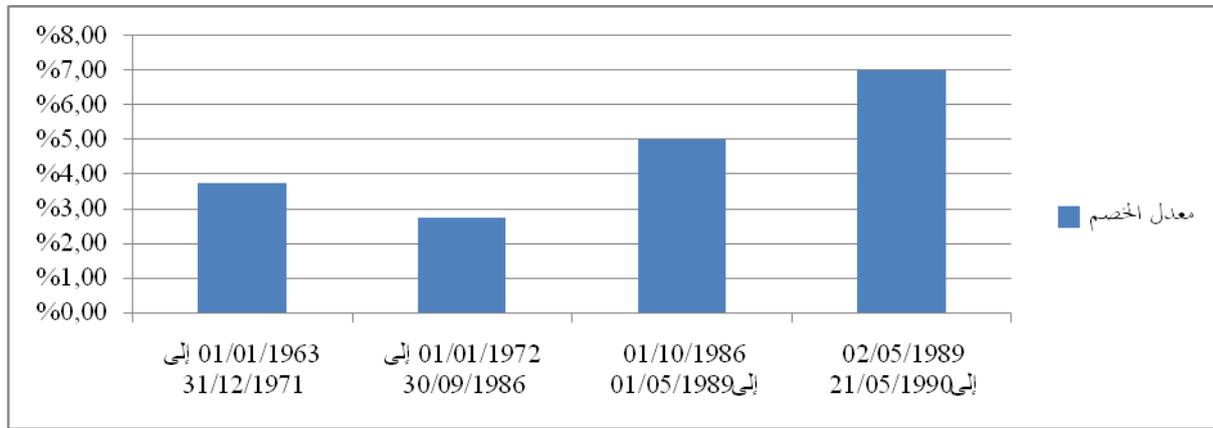
الأموال للخرينة العمومية المسيطرة على النظام المالي، وهذا ما انعكس على واقع السياسة النقدية في هذه المرحلة حيث ظلت غير واضحة المعالم<sup>1</sup>.

الجدول (6): يمثل تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر من 1962 إلى 1990 (%)

المعدل	إلى غاية	بحسب ابتداء من
%3.75	1971/12/31	1963/01/01
%2.75	1986/09/30	1972/01/01
%5	1989/05/01	1986/10/01
%7	1990/05/21	1989 /05/02

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر مارس 2009.

الشكل (5): يمثل تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر في الفترة من 1963 إلى 1990 (%)



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول (6)

من خلال الجدول (6) نلاحظ أنه في الفترة أن معدلات إعادة الخصم محددة وفقا ما يمليه التوجيه المعمول به، وذلك بشكل لا يتلاءم مع الواقع الاقتصادي الجزائري آنذاك، حيث تتعد كليا عن متغيرات السياسة النقدية الجزائرية الفعلية.

### الفرع الثاني: السياسة النقدية في الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض 10-90

شهدت السياسة النقدية في الجزائر عدة إصلاحات قانونية وتشريعية والتي تزامنت مع الإنتقال من الإقتصاد المخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق، حيث يعتبر القانون المتعلق بالنقد والقرض 10-90 الصادر في 14 أبريل 1990 من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات. فقد حمل أفكارا جديدة فيما يتعلق بالنظام البنكي وأدائه، ومن أهم المبادئ التي نص عليها قانون النقد والقرض 10-90:

- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية.

<sup>1</sup> منيرة النوري، دور السياسات النقدية في تعزيز التكامل الاقتصادي المغربي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2016-2017، ص 159.

<sup>2</sup> الطاهر الطرش، تقنيات البنوك، مرجع سابق، ص ص 195-196.

- الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة.
- إنشاء سلطة نقدية وحييدة مستقلة.
- إعطاء مكانة هامة للسياسة النقدية كأداة ضبط للإقتصاد تحت إشراف بنك الجزائر.

حيث وضع الإطار القانوني للسياسة النقدية ووضح مسار تطورها، من خلال إعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية وإرجاع صلاحيات السلطة النقدية في تسيير النقد والقرض في ظل استقلالية واسعة.

إن ما ميز هذه الفترة هو دخول الجزائر في مفاوضات جديدة مع مؤسسات النقد الدولية، وذلك من أجل الحصول على قروض ومساعدات على الرغم من أنها قد سبق وأن وقعت على اتفاقية الإستعداد الإئتماني الأول في عام 1989، ثم الثانية في جوان 1991، وبعد فشل الإتفاقيتين السابقتين لجأت السلطات الجزائرية للمرة الثالثة لإبرام اتفاقية في إطار برنامج الإتفاق الموسع أو ما يسمى برنامج التعديل الهيكلي، والذي تم في مرحلتين: مرحلة التثبيت الهيكلي من 22 ماي 1994 - 21 ماي 1995 و مرحلة التعديل الهيكلي من 22 ماي 1995 - 21 ماي 1998<sup>1</sup>.

وبعد مضي أكثر من عشر سنوات من دخول قانون النقد والقرض 90-10 حيز التنفيذ، وتزامنا مع الإرتفاع المتواصل في أسعار البترول، مما جعل الإقتصاد الجزائري يعيش بمجوحة مالية، وعليه قامت السلطات النقدية والتي كانت بموجب أوامر رئاسية، كان لها واقع على مسار السياسة النقدية والتي نلخصها كما يلي<sup>2</sup>:

- الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001، وجاء هذا الأمر ببعض الإصلاحات على قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، حيث مس هذا القانون وبصفة مطلقة الجوانب الإدارية في تسيير البنك المركزي دون المساس بصلب القانون ومواده.
- الأمر رقم 03-11 المؤرخ 26 أوت 2003، وجاء هذا الأمر بعد ما تيقنت السلطات الجزائرية من الضعف الذي لا زال يتخبط في أداء الجهاز المصرفي، لا سيما بعد الفضائح المتعلقة ببنك الخليفة وبنك الصناعة والتجارة الجزائري، والذي كشف عن ضعف آليات الرقابة والتحكم من طرف بنك الجزائر باعتباره سلطة نقدية مسؤولة. فقد حاولت الجزائر ضمن هذا الأمر تكييف نظام أمنها المالي مع المقاييس العالمية.
- الأمر 10-04 المعدل والمتمم للأمر 03-01 الذي أدخل في 26 أوت 2010، الذي جاء بإصلاح هام لإطار السياسة النقدية وتعزيز الإطار المعلوماتي لها، ويمكن تلخيص أهم ما جاء به فيما

<sup>1</sup>- إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009، ص 169.

<sup>2</sup>- موسى بوشنب، فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية في الجزائر (2000-2013)، مجلة معارف، العدد 19، 2015، ص ص

بلي: تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار وتوفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع سهر على الاستقرار النقدي والمالي. تدعيم الرقابة الداخلية للمصارف والمؤسسات المالية وتأطير المخاطر لها ما بين المصارف والسيولة وملائمة التسيير المحاسبي. يحرص بنك الجزائر على السير الحسن لنظم الدفع وفعاليتها وسلامتها.

### أولاً: معدل إعادة الخصم

إعادة الخصم وهو أقدم الأدوات المستخدمة من طرف بنك الجزائر للحصول على السيولة، وتتم مقابل التنازل له عن سندات قام هذا البنك نفسه بخصمها للغير في مرحلة سابقة، والجدير بالذكر أن معدل فائدة الخصم ظل ثابتاً منذ 1961 إلى غاية 1986 عند نسبة تقدر ب 2.75%، إلا أنه وبدءاً من هذا التاريخ ولغاية 1989 عرف تغيرات عديدة متتالية، وكان أصغر من معدل الفائدة الدائن، مما لم يحفز البنوك التجارية على تعبئة الإدخار الخاص. ولقد حدد قانون النقد والقرض شروط إعادة الخصم لدى بنك الجزائر، مع العلم أن هذه العملية يمكن أن تتم وفق الصيغ التالية (المادتين 69 و 72 من قانون النقد والقرض 90-10، والجدول الآتي يوضح تطورات معدل إعادة الخصم<sup>1</sup>:

الجدول (7): يمثل تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر للفترة 1990-2018 (%)

معدل الخصم	نهاية تاريخ التطبيق	تاريخ التطبيق
10.5	1991/09/30	من 1990/05/22
11.5	1994/04/09	من 1991/10/01
15	1995/08/01	من 1994/04/10
14	1996/08/27	من 1995/08/02
13	1997/04/20	من 1996/08/28
12.5	1997/06/28	من 1997/04/21
12	1997/11/17	من 1997/06/29
11	1998/02/08	من 1997/11/18
9.5	1999/09/08	من 1998/02/09
8.5	2000/01/26	من 1999/09/09
7.5	2000/10/21	من 2000/01/27
6	2002/01/19	من 2000/10/22
5.5	2003/05/31	من 2002/01/20

<sup>1</sup> - ماجدة مدوخ، أدوات السياسة النقدية في الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 23 نوفمبر 2001، ص ص 374-375.

4.5	2004/03/06	من 2003/06/01
4	2016/09/30	من 2004/03/07
3.5	حتى الآن	من 2016/09/30

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على:

- بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 11 سبتمبر 2010 ص 19.
- بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 32 ديسمبر 2015 ص 19.
- بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 49 مارس 2020 ص 19.

لقد تم تعديل معدل الخصم منذ أن تم صدور قانون النقد والقرض تقريبا كل سنة بسبب نمو الكتلة النقدية، والذي يرجع إلى تحرير الأسعار وتحقيق البنك المركزي لأهدافه، خاصة منها التخفيف من حدة التضخم في إطار لتطهير المالي للإقتصاد، حيث قام بنك الجزائر برفع معدل الخصم إلى غاية شهر أفريل من 7.5% سنة 1989 إلى 10.5% من 1990، ثم إلى 11.5% سنة 1991 ليثبت هذا المعدل إلى غاية شهر أفريل من سنة 1994، ليرتفع بعدها إلى نسبة 15% في 1995، إلا أن ارتفاع معدل التضخم نتيجة تدهور سعر الصرف وتحرير الأسعار حالت دون تحقيق الهدف المطلوب، ذلك أن أسعار الفائدة الحقيقية سالبة وأقل من معدل التضخم مما أفقد هذه الأدوات فعاليتها. ومنذ سنة 1995 إلى غاية 2002 عرف معدل الخصم انخفاضا من 9.5% سنة 1998 إلى 6% بداية 2002 و 5.5% في نهاية السنة، وهذا نظرا للتحكم في معدل التضخم وانخفاضه من 29% سنة 1995 إلى 1.4% سنة 2002 مع تسجيل أسعار فائدة حقيقية موجبة.

ومنذ سنة 2004 إستقر معدل إعادة الخصم عند 4%، ليثبت إلى غاية 2016، وذلك لتحسين الوضعية المثالية للبنوك مما أدى بها إلى الإحجام عن طلب التمويل لدى بنك الجزائر في سنة 2015 .

### ثانيا: آلية الإحتياطي الإجباري

تؤدي آلية الإحتياطي الإجباري دورا مهما في التحكم في السيولة المصرفية، بارتكازها على تجميد جزء من الودائع التي تحصلت عليها البنوك التجارية في حساب لدى البنك المركزي، وتعتمد آليتها على رفع نسبة الإحتياطي في الحالات التي يريد فيها البنك المركزي تقليص العرض النقدي، في حين يلجأ إلى فرض معدلات متدنية في الحالات التي يريد فيها زيادة حجم العرض النقدي.

تعتبر سياسة الإحتياطي الإجباري في الجزائر، من الآليات الرقابية التي استحدثها القانون 10/90، إذ خصصها بمادة قانونية صريحة، حدد فيها صلاحيات بنك الجزائر في فرض هذه النسبة بقيمة لا تتعدى 28%، إلا في حالات الضرورة المنصوص عليها قانونيا، وفوضه استخدامها كإحدى أدوات السياسة النقدية، إلا أن الأمر 11/03 المعدل للمتمم للقانون 10/90 لم يذكر أداة الإحتياطي الإجباري بصورة مباشرة، غير أن بنك الجزائر أعاد

تعلية صادرة عنه سنة 2004. والتي حدد من خلالها خضوع مختلف الودائع الجارية لأجل، وسندات الصندوق، دفتر التوفير، الودائع المشتركة في عمليات الإسترداد والودائع الأخرى. لمعدل الإحتياطي الإجباري الذي يمكن أن يصل حتى 15% من دون استثناء وبالأسلوب نفسه. ويتم تحيد وعاء الإحتياطي الإجباري بصورة شهرية تبدأ من منتصف الشهر<sup>1</sup>.

الجدول (8): يمثل تطور معدل الإحتياطي الإجباري في الجزائر للفترة 1994-2000 (%)

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل الإحتياطي	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على النشرة الإحصائية لبنك الجزائر 2009.

بالإضافة إلى ذلك يتضمن تطبيق هذه السياسة في الجزائر منح بنك الجزائر عائدا على الإحتياطات الإجبارية في شكل فائدة، يتم حسابها انطلاقا من حجم الإحتياطي الإجباري ومدة مكوثها لدى بنك الجزائر.

يوضح الجدول التالي تطور معدلات الإحتياطي الإجباري ومعدلات الفائدة الممنوحة عليها منذ سنة 2001<sup>2</sup>:

الجدول (9): يمثل تطور معدل وحجم الإحتياطي الإجباري في الجزائر للفترة 2001-2018 (%)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل الإحتياطي الإجباري	3	4.5	6.25	6.5	6.5	6.5	6.5	8	8
معدل الفائدة على الإحتياطي الإجباري	4	2.5	2.5	1.75	1	1	1	0.75	0.75
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
معدل الإحتياطي الإجباري	9	9	11	12	12	12	8	4	10
معدل الفائدة على الإحتياطي الإجباري	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على :

- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر العدد 17 ماي 2012.
- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر العدد 24 سبتمبر 2018 ص 17.
- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر العدد 49 مارس 2020 ص 17.

<sup>1</sup> - ريس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان (61-62)، 2013، ص 199.

<sup>2</sup> - ريس فضيل، مرجع نفسه، ص 200.

إن رفع معدل الإحتياطي الإجباري سنة منذ 2001، يعتبر تشديدا من جانب السلطات النقدية على أهمية هذه الأداة في التأثير في سيولة البنوك التجارية، أين نجد أن النسبة قد انتقلت من 3% سنة 2001 إلى 54% سنة 2002، ثم إلى 6,25% سنة 2003، ثم إلى 56% سنة 2004، وبقيت هذه النسبة ثابتة في سنوات 2005، 2006، 2007. إلى غاية صدور التعليم رقم (07-13) المؤرخة في 24 ديسمبر 2007 المتعلقة بنظام الإحتياطي الإجباري، حيث ارتفعت النسبة إلى 8%. وذلك سنتي 2008، 2009، ليشهد معدل الإحتياطي الإجباري ارتفاع بلغت نسبته 12% سنة 2015، وكان بنك الجزائر قد قام خلال سنة 2018 برفع نسبة الإحتياطي الإجباري من 4% سنة 2017 إلى 10% بسبب الإرتفاع الكبير في السيولة بعد تفعيل التمويل غير التقليدي.

### ثالثا: سياسة السوق المفتوحة

تمت أول عملية للسوق المفتوحة خلال عام 1996 والمتمثلة في شراء البنك المركزي للسندات العمومية التي لا تتجاوز مدتها ستة أشهر، ولكن نظرا لضيق السوق النقدية وغياب سوق مالية متطورة تجلب إليها الموارد من أصحاب الفائض فإنه من الصعب تصور قيام بنك الجزائر بعمليات السوق المفتوحة للتأثير في حجم الإئتمان.<sup>1</sup>

### رابعا: آلية استرجاع السيولة بالمناقصة

تعتبر آلية الاسترجاع السيولة بالمناقصة من طرف بنك الجزائر، أحد التقنيات التي استحدثتها هذا البنك كأسلوب لسحب فائض السيولة. وقد دخلت هذه الآلية حيز التنفيذ من شهر أفريل 2002. وتعتمد آلية استرجاع السيولة على البياض على استدعاء بنك الجزائر للبنوك التجارية المشكلة للجهاز المصرفي، وأن تضع هاته الأخيرة اختياريا لديه حجما من سيولتها في شكل ودائع لمدة 24 ساعة أو لأجل، في مقابل استحقاقها لمعدل فائدة ثابت، يحسب على أساس فترة الإستحقاق، وذلك عبر مشاركتها في مناقصة يعلنها بنك الجزائر.

وتظهر مرونة آلية استرجاع السيولة عبر المناقصة في الحرية التي تمنحها الجزائر في تحديد سعر الفائدة المتفاوض عليه، وفي حجم السيولة التي يرغب في سحبها من السوق، والتي قد لا يتم تحقيقها عبر سياسة الإحتياطي الإجباري. وخاصة وأن بنك الجزائر أصبح يتدخل بهذه الآلية بصورة أسبوعية في السوق النقدية منذ 2002. ونظرا إلى ما تتمتع به آلية السيولة عبر المناقصة من مرونة، فقد أصبحت تمثل الأداة الرئيسية في تنفيذ السياسة النقدية لبنك الجزائر 2001. وخصوصا في ظل ما تشهده البنوك من فائض كبير في السيولة.

<sup>1</sup> - بقب ليلي أسهمان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر وموقعها الداخلية -دراسة قياسية- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، 2014-2015، ص 304.

وقد رفع بنك الجزائر بقوة مبالغ استرجاع السيولة ابتداءً من منتصف جوان 2008 مقابل الاتجاه التصاعدي للسيولة<sup>1</sup>، والجدول الموالي يوضح تطور آلية استرجاع السيولة:

الجدول (10): يمثل تطور آلية استرجاع السيولة في الجزائر 2002-2009 ( % )

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل استرجاع السيولة لمدة 7 أيام	2.75	1.75	0.75	1.25	1.25	1.75	1.25	0.75
معدل استرجاع السيولة لمدة 3 أشهر	/	/	/	1.90	2	2.5	2	1.25
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل استرجاع السيولة لمدة 7 أيام	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	/
معدل استرجاع السيولة لمدة 3 أشهر	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25	/

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على: النشرة الإحصائية لبنك الجزائر 2008-2019

ويتبين من خلال الجدول، أن معدلات أداة استرجاع السيولة شهدت تغيرات دورية بين الإرتفاع والإخفاض، فاسترجاع السيولة لمدة 7 أيام دخل حيز التنفيذ سنة 2002 وبمعدل 2.75% لينخفض في سنة 2004 إلى 0.75%، ثم يتراوح بين 1.25% و 1.75% وذلك بين سنتي 2005 و 2008، ويصبح المعدل عند 1.25% من سنة 2009 إلى غاية 2016، أما في سنة 2017 لم يستخدم بنك الجزائر هذه الأداة بسبب انخفاض السيولة.

#### خامسا: تسهيلات الوديعة المغلة لأسعار الفائدة

شرع في الإعتماد على هذه الأداة مند شهر أوت 2005، حيث أنها تسمح للبنوك بإنجاز ودائع لمدة 24 ساعة لدى بنك الجزائر، هذه الأداة تساهم في امتصاص فائض السيولة بنسبة تزيد عن 40% من إجمالي فائض السيولة، كما أنها تمنح للبنوك مرونة واسعة فيما يتعلق بتسيير الخزينة في المدى القصير.

على الرغم من حداثة هذه الأداة إلا أنها مثلت أكثر الأدوات نشاطا سنة 2008. فلقد تمكن البنك المركزي من خلال آلية تسهيلات الإيداع أن يسحب من النظام المصرفي سيولة معتبرة منذ سنة تطبيقها 2005، وهو ما يؤكد أهمية هذه الأداة في الرقابة على السيولة المصرفية، على الرغم من انخفاض معدلات الفائدة المطبقة عليها مقارنة بمعدلات الفائدة المطبقة على عمليات استرجاع السيولة.

<sup>1</sup> - ريس فضيل، مرجع سابق، ص 198.

ونذكر كذلك أهم الأدوات التي اعتمدها السياسة النقدية في الجزائر في هذا الشأن<sup>1</sup>:

- فرض حدود قصوى على الإئتمان المصرفي المقدم للمؤسسات وعلى كمية إعادة الخصم من جانب البنوك.
- فرض حدود قصوى على الإئتمان المصرفي المقدم لـ 23 مؤسسة عامة كبيرة تخضع لإعادة الهيكلة الداخلية.
- فرض حدود قصوى فرعية على إعادة خصم الإئتمان المصرفي المقدم إلى هذه المؤسسات.
- فرض حدود قصوى تقديرية على تدخلات بنك الجزائر في سوق المعاملات النقدية بين البنوك.

وما تتعلق بالسياسة النقدية الراهنة فوفق التعليم 02/09 المتعلقة بعمليات السياسة النقدية وأدواتها وإجراءاتها فنجد المادة 10 تنص على أنه " لبلوغ أهداف السياسة النقدية المسطرة من طرف مجلس النقد والقرض عند بداية كل سنة مالية، يتوفر لدى بنك الجزائر أدوات السياسة النقدية التالية : عمليات إعادة الخصم والقرض، الحد الأدنى من الإحتياطات الإجبارية، عمليات السوق المفتوحة والتسهيلات الدائمة.

#### المطلب الثاني: تحليل الوضعية النقدية في الجزائر 2018/1990

#### الفرع الأول: الوضعية النقدية في الجزائر 1999 إلى غاية 1999

##### أولاً: تطور الكتلة النقدية

تعرف الكتلة النقدية على أنها حجم النقد المتداول في أي اقتصاد، وفي الجزائر تتكون الكتلة النقدية من العناصر التالية<sup>2</sup>:

- أ- **النقود الورقية (القانونية):** والتي تتمثل في تداول النقود الورقية من بنكنوت وقطع نقدية، وتعتبر من المكونات الأساسية للكتلة النقدية.
- ب- **النقود الكتابية:** تتمثل في الودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية وودائع مراكز الحساب الجاري وصناديق التوفير والأموال الخاصة المودعة لدى الخزينة، والتي تتداول عن طريق الكتابة من حساب بنك إلى حساب بنك آخر.

<sup>1</sup> - حسيبة مداني، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد مالي، جامعة جيلاني اليابس سيدي بلعباس، الجزائر، 2016-2017، ص 261.

<sup>2</sup> - إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009، رجع سابق، ص 198.

ت- أشباه النقود: وتشمل ودائع لأجل لدى البنوك التجارية، والودائع الخاصة المسيرة من قبل مؤسسات القرض، والتي تمثل الأموال الموظفة للأعوان الإقتصادية، فهي تشكل ما يسمى بالسيولة المحلية.

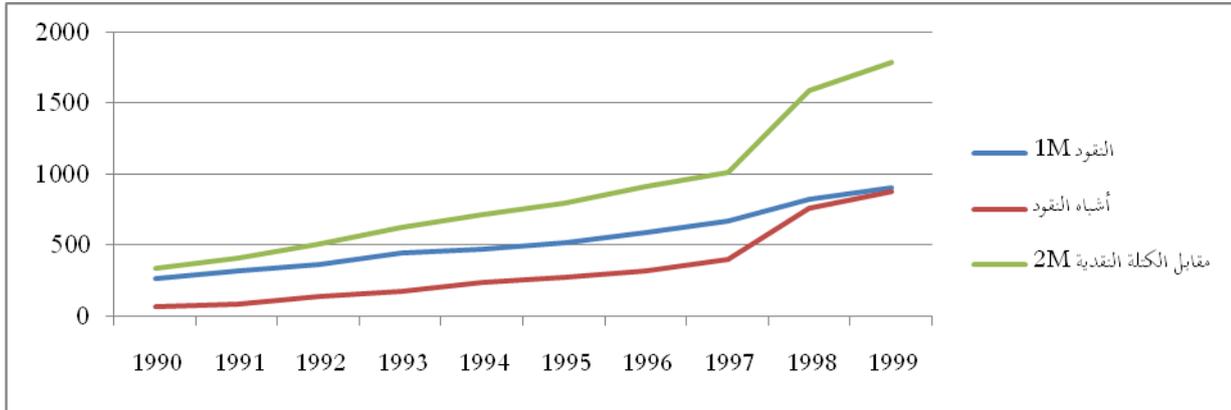
وسنوضح في الجداول التالية تطور الكتلة النقدية للفترة 1990/2018:

الجدول (11): يمثل تطور الكتلة النقدية في الجزائر للفترة 1999/1990 الوحدة: مليار دينار

السنة	نقود ورقية	نقود كتابية	النقود M1	أشباه النقود	مقابل الكتلة النقدية M2	معدل النمو %
1990	134.9	135.1	270.00	72.9	343.00	/
1991	157.2	167.7	324.9	90.27	415.27	21.06
1992	184.8	184.8	369.7	146.1	515.90	24.23
1993	211.3	235.5	446.9	180.5	627.42	21.61
1994	222.9	252.8	475.8	246.68	723.5	15.31
1995	249.7	269.3	519.1	280.4	799.5	10.51
1996	290.8	298.2	589.1	325.9	915.05	14.44
1997	337.6	333.9	671.5	409.9	1018.5	18.19
1998	390.4	436	826.4	766.1	1592.5	47.2
1999	440.0	465.2	905.2	884.2	1789.4	12.36

المصدر: ملكة نجحي، تقييم أداء البنك المركزي الجزائري في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط، مرجع سبق ذكره، ص 151.

الشكل (6): يمثل تطور الكتلة النقدية في الجزائر للفترة 1999-1990 الوحدة: مليار دينار



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول (11)

من خلال الجدول (11) نلاحظ تطورا وتزايدا في نمو الكتلة النقدية من سنة 1990 إلى 1994، رغم ما تعرض له الإقتصاد الوطني في أزمة الثمانينات، وتدخل صندوق النقد الدولي لحل أزمة المديونية التي وقعت فيها الجزائر نتيجة إنخفاض أسعار النفط آنذاك، إلا أن ضرورة الإحتياجات الإقتصادية والإجتماعية فرضت تطبيق سياسة نقدية توسعية، لتلبية حاجات الأفراد والمجتمع ولتطلبات التوازن الإقتصادي، حيث حققت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع أعلى نسبة سنة 1992، إذ بلغت نسبة 24.23%، والسبب في ذلك يعود إلى التوسع في الإصدار النقدي لتمويل العجز الضخم للميزانية وصندوق إعادة التقييم الذي أنشئ بغرض تمويل عمليات إعادة هيكلة المؤسسات العامة، أما أدنى نسبة فقد حققها سنة 1995 حيث بلغت 10.15%، بسبب الشروع في

تطبيق برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي (1998/1995) والذي كان يهدف بشكل أساسي إلى الحد من التوسع النقدي M2<sup>1</sup>.

ثانيا: تطور الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية

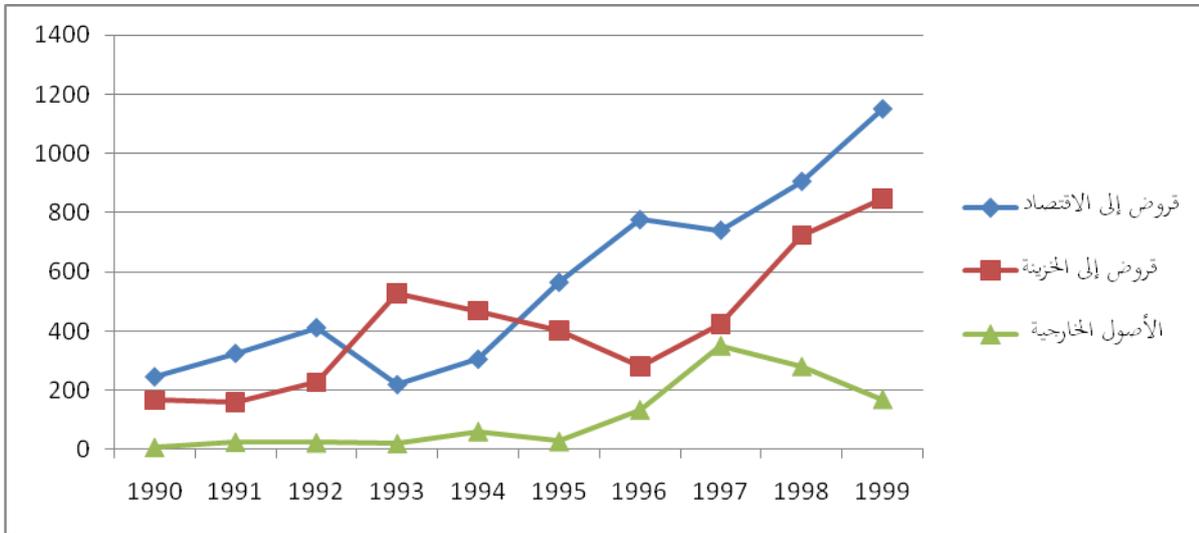
تظهر الإحصائيات تطور الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية للفترة 1990 إلى 1999 كما يلي:

الجدول (12): يمثل تطور الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية من 1990 إلى 1999 الوحدة: مليار دينار

السنوات	الأصول الخارجية	قروض إلى الخزينة	قروض إلى الإقتصاد
1990	6.45	167.0	246.9
1991	24.3	158.9	325.8
1992	22.6	226.9	412.3
1993	19.6	527.8	220.2
1994	60.4	468.5	305.8
1995	26.3	401.5	565.6
1996	133.9	280.5	776.8
1997	350.9	423.6	741.3
1998	280.7	723.1	906.1
1999	169.6	847.8	1150.7

المصدر: بيقب ليلى أسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر وموقعاتها الداخلية، مرجع سبق ذكره، ص:32

الشكل (7): يمثل تطور الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية للفترة 1990-1999 الوحدة: مليار دينار



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول (12)

نلاحظ من خلال الجدول (12) والقراءة العامة للإحصائيات أن مقدار تغطية الكتلة النقدية من الموجودات الخارجية ما يزال ضعيفا مقارنة مع المقابلات الأخرى خلال السنوات الأولى من هذه المرحلة، حيث بلغ حجم هذا المقابل من الكتلة النقدية 6.45 مليار دينار سنة 1990، ليرتفع نوعا ما إلى 350.3 مليار دينار وذلك سنة 1997، ولكنه سرعان ما عرف تراجعاً من جديد ابتداءً من سنة 1998 بسبب الإنخفاض في أسعار البترول

<sup>1</sup> - مليكة نجاعي، مرجع سابق، ص 152 153.

من 21.70 دولار للبرميل سنة 1996 إلى 19.49 دولار للبرميل سنة 1997، لتتخفف مجددا إلى 12.94 دولار للبرميل سنة 1998. أما بالنسبة للقروض الموجهة للخزينة فيشهد هذا المقابل تطورا ملحوظا من 167 مليار دينار سنة 1990 إلى 847.8 مليار دينار وذلك سنة 1999، أما عن مساهمة هذا المقابل في تكوين الكتلة النقدية يبقى ضعيفا مقارنة مع القروض المقدمة للإقتصاد طيلة الفترة محل الدراسة باستثناء سنتي 1993 و1994، وذلك نتيجة التطهير المالي للمؤسسات العمومية. وبالنسبة لمكانة القروض المقدمة للإقتصاد في تكوين الكتلة النقدية يبقى هذا المقابل يشكل أعلى المعدلات وأعلى الحصص في تكوين الكتلة النقدية لغاية سنة 1999، وشهد هذا المقابل ارتفاعا ملحوظا طيلة فترة الدراسة<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: الوضعية النقدية في الجزائر من 2000 إلى 2018

#### أولا: تطور الكتلة النقدية

الوحدة: مليار دينار

الجدول (13): يمثل تطور الكتلة النقدية للفترة 2000-2018

السنوات	النقود الورقية	النقود الكتابية	النقود M1	أشباه النقود	الكتلة النقدية M2
2000	484.9	556.4	1041.3	671.9	1659.2
2001	577.2	651.3	1238.5	1235.0	2473.5
2002	664.7	751.6	1416.3	1485.2	2901.5
2003	781.3	862.1	1643.5	1656.0	3299.5
2004	874.3	1291.3	2165.7	1478.7	3644.4
2005	921.0	1516.5	2437.8	1632.9	4070.4
2006	1081.4	2096.4	3177.8	1649.8	4827.6
2007	1284.5	2949.1	4233.6	1761.0	5994.6
2008	1540.0	3425	4964.9	1991.0	6956.0
2009	1829.9	3120.5	4944.2	2228.9	7178.7
2010	2098.6	3657.8	5756.4	2524.3	8280.7
2011	2571.5	4570.2	7141.7	2787.5	9929.2
2012	2952.3	4885.2	7681.5	3333.6	11015.1
2013	3204.0	4681.5	8249.8	3691.7	11941.5
2014	3658.9	5944.1	9603.3	4083.7	13686.8
2015	4108.1	5153.1	9261.2	4143.3	13704.5
2016	4497.2	4909.8	9407.0	4409.3	13816.3
2017	4716.9	5549.2	10266.1	4708.5	14974.6
2018	4926.8	6477.3	11404.1	5232.6	16636.7

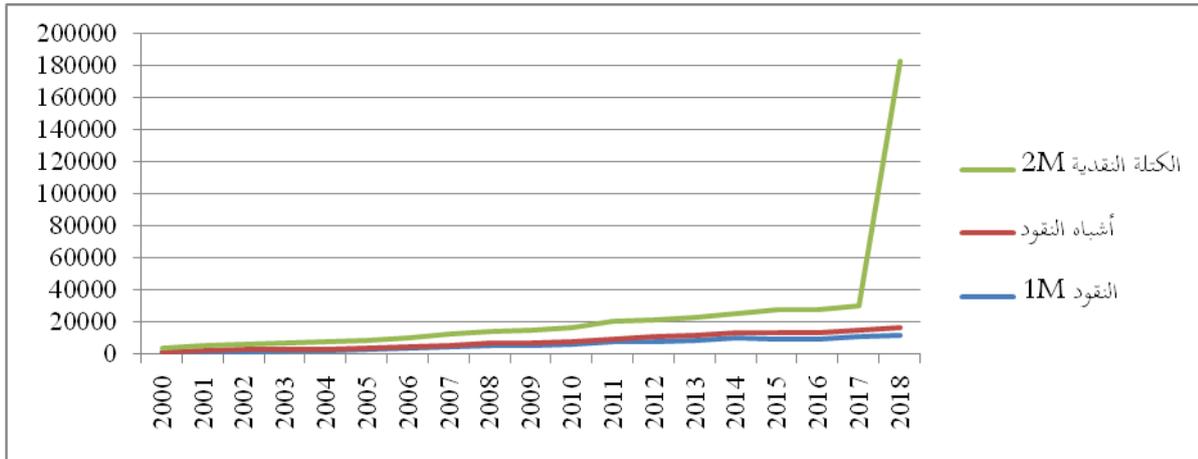
المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على:

- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم 05 لسنة 2008 ص 11.
- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم 32 لسنة 2015 ص 11.
- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم 38 لسنة 2017 ص 11.

<sup>1</sup> - بقبق ليلي أسمهان، مرجع سابق، ص 322.

الوحدة: مليار دينار

الشكل (8): يمثل تطور الكتلة النقدية في الجزائر للفترة 2000-2018



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم (13)

نلاحظ من خلال الجدول (13) أن نمو الكتلة النقدية سجل ارتفاعا من سنة إلى أخرى، ففي سنة 2000 قدرت الكتلة النقدية بـ 1659,2 مليار دينار إلى 13689,8 مليار دينار سنة 2014، وهذا راجع إلى تطبيق سياسة نقدية توسعية، بحيث في سنة 2001 ارتفعت الكتلة النقدية ارتفاعا طفيفا قدر بـ 2437,5 مليار دينار وهذا راجع إلى توسع شبكة الكتلة النقدية، وفي سنة 2002 بلغت نسبة الكتلة النقدية 2901,5 مليار دينار ويرجع سبب الإرتفاع إلى ارتفاع قيمة صافي الأرصدة الخارجية، واستمرت قيمة الكتلة النقدية في الإرتفاع حيث بلغت 5994,6 مليار دينار سنة 2007، وتواصل الإرتفاع في السنوات الأخيرة ليلبلغ 2880,7 مليار دينار سنة 2010، مقابل 7173,1 مليار دينار سنة 2009، أما في سنتي 2011 و2012 نلاحظ نمو حجم العرض النقدي، والسبب يعود في ذلك إلى تحسن وارتفاع حجم الودائع لدى البنوك. وهذا يدل على عدم السيطرة على معدل نمو الكتلة النقدية وبديل هذا التزايد في الكتلة النقدية على الإرتفاع الذي سجلته قيمة الأرصدة الخارجية الصافية، وقدرت الكتلة النقدية نهاية ديسمبر 2013 قيمة 11941,51 مليار دينار مقابل 11015,14 مليار دينار نهاية سنة 2012، وهذا ما يؤكد تباطؤ وتيرة التوسع النقدي التي تميزت بها سنة 2012، ورافقه تباطؤ التوسع النقدي سنة 2013 الذي سجل نموا برقم واحد. إلا أنه في سنة 2018 سجلت إرتفاع قدر بـ 16636.7 مليار دينار.

### ثانيا: تطور الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية

تظهر الإحصائيات تطور الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية للفترة 2000 إلى 2015 كما يلي:

الوحدة: مليار دينار

الجدول (11) : يمثل تطور أجزاء الكتلة النقدية في الجزائر للفترة 2000-2018

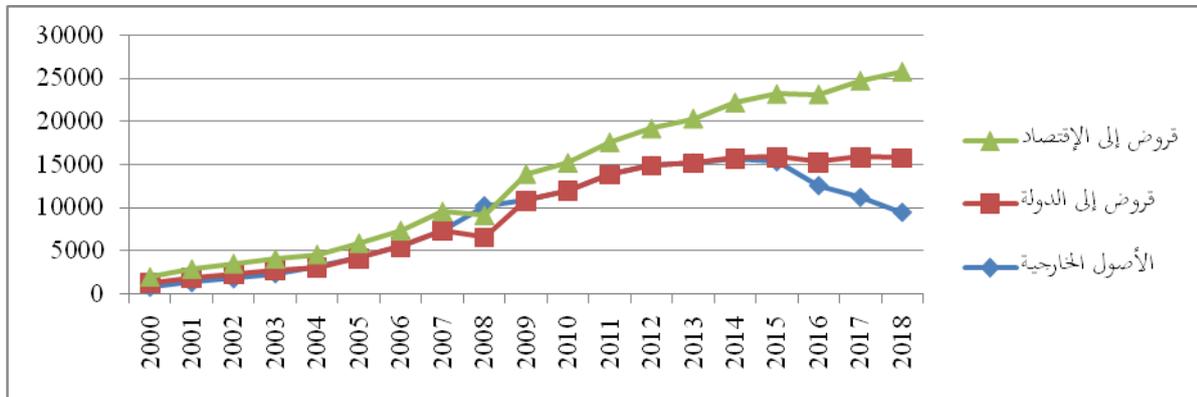
الأجزاء	الأصول الخارجية	قروض إلى الدولة	قروض إلى الإقتصاد
السنوات			
2000	759.900	506.60	776.20
2001	1310.70	569.70	1048.4
2002	1755.70	578.70	1266.8
2003	2342.70	423.40	1380.2
2004	3119.20	20.600-	1535.0
2005	4179.70	933.20-	1779.8
2006	5515.00	1304.1-	1905.4
2007	7415.50	2193.1-	2205.2
2008	10247.0	3627.3-	2615.5
2009	10886.0	3483.3-	3086.5
2010	13928.2	3584.0-	3726.8
2011	13922.4	3406.6-	2726.5
2012	14940.0	3116.3-	4287.6
2013	15225.2	3235.4-	5156.3
2014	15734.5	1992.4-	6504.6
2015	15375.4	567.50	7277.2
2016	12596.2	2682.2	7909.9
2017	11227.4	4691.9	8860.0
2018	9485.60	6352.7	9976.3

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على :

- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم 5 لسنة 2008.
- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم 38 لسنة 2017.
- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم 49 لسنة 2020.

الوحدة: مليار دينار

الشكل (9): يمثل تطور أجزاء الكتلة النقدية في الجزائر للفترة 2000-2018



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على معطيات الجدول (14)

من خلال الجدول (14) يتبين أن حجم الأصول في إرتفاع مستمر كل سنة، حيث انتقلت من 775.9 مليار دينار سنة 2000 إلى 310.8 مليار دينار سنة 2001 ثم إلى 1755.7 مليار دينار في سنة 2002، وتواصل

ارتفاع الأصول الخارجية في السنوات الموالية 2003، 2004، 2005، وقدر حجمها بـ 5515 مليار دينار سنة 2006 نتيجة ارتفاع أسعار البترول، واستمر هذا الإرتفاع سنتي 2007، 2008 ليصل إلى 10886 مليار دينار سنة 2009، حيث سجلت هذه الزيادة تراجعاً وذلك بسبب تأثير الأزمة المالية العالمية على أسعار البترول، تواصل إرتفاع حجم الأصول الخارجية في السنوات 2010، 2011، 2012، 2013، حيث بلغت سنة 2014 قيمة 15734.5 مليار دينار لتتخفّف في سنة 2015 حيث بلغت 15375.4 مليار دينار، لينخفض نهاية سنة 2018 إلى 9485.6 مليار دينار. وكانت القروض المقدمة للإقتصاد في تذبذب حيث بلغت سنة 2000 نسبة 776.2 مليار دينار ثم بلغت 1266.8 سنة 2002، وارتفعت إلى 1380.2 مليار دينار سنة 2003، وبلغت القروض سنة 2007 قيمة 2205.2 مليار دينار من إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات وذلك بالتأثر بالإنعاش والتوسع في الكتلة النقدية، وتواصل ارتفاعها حيث بلغت نسبة 3268.1 مليار دينار سنة 2010، وقدرت سنة 2015 بنسبة 6504.6 مليار دينار، إلا أنها بلغت نسبة 9976.3 سنة 2018. ونلاحظ كذلك أن القروض المقدمة للدولة سجلت تذبذباً في السنوات 2000، 2001، 2002 مع تحسن الأوضاع الإقتصادية حيث بلغت نهاية سنة 2000 قيمة 506.6 مليار دينار، ثم 569.7 مليار دينار سنة 2001، وارتفعت قليلاً سنة 2002 لتبلغ 576.6 مليار دينار، ثم نلاحظ إنخفاضاً في هذه القروض في سنة 2004 بلغت 20.6 مليار دينار، وظل هذا التراجع إلى غاية سنة 2009 إذ بلغت قيمتها 348303- مليار دينار ويعود هذا التراجع إلى تحول هذه القروض لحقوق بسبب تقليص مديونية الخزينة. واستمر هذا الإنخفاض ليلعب نسبة 2673.7- مليار دينار وذلك سنة 2014، إلا أنه في سنة 2015 سجلت ارتفاعاً بنسبة 567.5 مليار دينار، واستمر هذا الإرتفاع ليلعب نسبة 6325.7 مليار دينار سنة 2018.

### المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية في الجزائر

يتمثل هدف السياسة النقدية حالياً في الجزائر حسب قانون النقد والقرض 90-10 كما يلي:

تتمثل مهمة بنك الجزائر في مجال النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط لنمو منظم للإقتصاد الوطني والحفاظ عليها بإتمام جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الإستقرار الداخلي والخارجي للنقد، ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية ويوجه ويراقب بجميع الوسائل الملائمة، توزيع القرض ويسهر على حسن إدارة التعهدات المالية اتجاه الخارج واستقرار الصرف.

أما الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض فقد تم صياغته كما يلي: تتمثل مهمة بنك الجزائر في ميادين النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع للإقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي

والخارجي للنقد، ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية ويوجه ويراقب بكل الوسائل الملائمة، توزيع القرض، ويسهر على حسن تسيير التعهدات المالية اتجاه الخارج وضبط سوق الصرف.

أما الأمر 10-04 المعدل والمتمم للأمر 11-03 تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية وتوفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو مدعم للإقتصاد مع السهر على الإستقرار النقدي والمالي، ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية، ويوجه ويراقب بكل الوسائل الملائمة<sup>1</sup>.

### المبحث الثالث: تقييم السياسة المالية والنقدية في الجزائر

يعتبر رصيد الميزانية العامة محصلة أو نتيجة للتغيرات التي تطرأ على نفقات الدولة وإيراداتها أو ما يصطلح عليه بالسياسة المالية للدولة، فضلا عن كونه يعكس وضعها الداخلي، كما يعتبر أيضا مؤشرا يقيس أداءها المالي، ومدى قدرتها على توفير المصادر المالية الكافية لتغطية أعبائها، وفي هذا المبحث سنلقي نظرة شاملة على مختلف مراحل تطور رصيد الميزانية العامة في (عجز - فائض) في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1963- 2018 بغية تقييم أداء السياسة المالية المتبعة من قبل الدولة.

#### المطلب الأول: تقييم السياسة المالية في الجزائر 1963- 2018

الفرع الأول: الفترة 1963- 1989

المرحلة الأولى: الفترة 1963- 1966

<sup>1</sup> - عبدلي رزيقة، مرجع سابق، ص 122.

تجمع كل المصادر والمراجع على أن السياسة المالية في الجزائر بعد الإستقلال وإلى غاية 1967 (خلال مرحلة الإنتظار) لم تكن واضحة المعالم لا من ناحية الإيرادات ولا من ناحية النفقات في ظل الظروف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية الخاصة، وباعتبار الجزائر بلدا حديث الإستقلال عن الإستعمار الفرنسي فقد عانى الإقتصاد الجزائري من عديد المشاكل الهيكلية والتسييرية والتمويلية، سواءا تعلق الأمر بغياب الهيئات الرسمية التي تبرز وجود دولة مستقلة، أو أن هذه الهيئات كانت لا تزال تابعة للإقتصاد الفرنسي، كما عانى الإقتصاد الجزائري في تلك الفترة من شح في الموارد وخروج رؤوس الأموال نحو الخارج إلى جانب النقص في الكفاءات إلى غير ذلك من المشاكل...

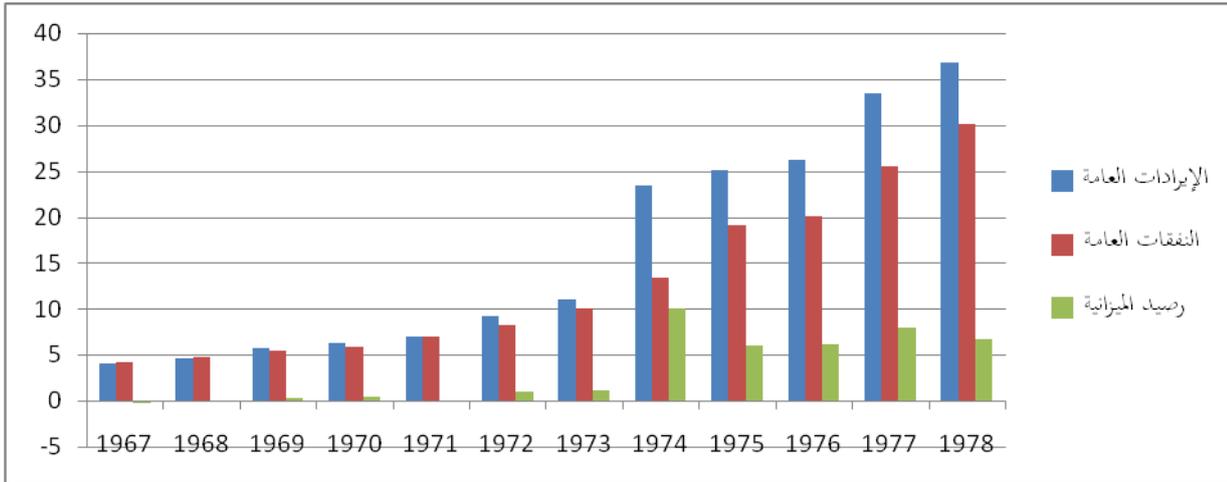
المرحلة الثانية: الفترة 1967 – 1978.

الجدول (15): يمثل تطور الإيرادات والنفقات العامة ورصيد الميزانية في الجزائر للفترة 1967-1978 الوحدة: مليار دينار

السنوات	الإيرادات العامة	النفقات العامة	رصيد الميزانية
1967	4.01900	4.23400	0.2150-
1968	4.56800	4.70100	0.1330-
1969	5.68800	5.45300	0.2350
1970	6.30600	5.87600	0.4300
1971	6.91900	6.94100	0.0220-
1972	9.17800	8.19700	0.9810
1973	11.0670	9.98900	1.0780
1974	23.4380	13.4080	10.030
1975	25.0520	19.0680	5.9840
1976	26.2150	20.1180	6.0970
1977	33.4790	25.4730	8.0060
1978	36.7820	30.1060	6.6760

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الديوان الوطني للإحصاء ( الحوصلة الإحصائية 1962-2011)

الشكل (10): يمثل تطور الإيرادات والنفقات العامة وصيد الميزانية في الجزائر للفترة 1967-1978 الوحدة: مليار دينار



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على معطيات الجدول (15)

من خلال الجدول (15) نلاحظ أن:

- رصيد الميزانية في الجزائر انتقل تدريجيا من حالة (عجز) خلال سنتي 1967 و 1968 إلى حالة (فائض) سنة 1969، إذ قدر هذا العجز في سنة 1967 ب 0.215 مليار دينار، ثم تحسن رصيد الميزانية ليتحول إلى حالة (فائض) يقدر ب 0.235 مليار دينار سنة 1969، ولكن ما يميز هذا العجز المسجل في سنتي 1967 و 1968 أنه كان طفيفا مقارنة بالمرحلة الموالية.

- خلال سنة 1974 تطور رصيد الميزانية بشكل ملحوظ، وهنا نلاحظ وجود فترتين متميزتين: الأولى قبل عام 1973 والتي كان يظهر فيها نوع من التذبذب في رصيد الميزانية العامة، أما الثانية فكانت بعد حرب أكتوبر عام 1973، أين حدث تحول تام في إيرادات الدولة بفعل ارتفاع أسعار البترول، إذ انتقل سعر برميل البترول من 3.25 دولارا للبرميل إلى 14 دولارا للبرميل سنة 1974، وهذا ما أثر على الناتج الداخلي الخام وأدى إلى ارتفاعه من 21.628 مليار دينار سنة 1973 إلى 49.295 مليار دينار سنة 1974.

الزيادة الكبيرة التي نتجت خلال سنة 1973 لقيمة الناتج الداخلي الخام أثرت في الموازنة العامة، فقد لوحظ بعد سنة 1973 وجود فائض كبير نتيجة الزيادات المتواصلة وغير المتوقعة في أسعار النفط، وتراوح رصيد الميزانية في حدود 3% خلال الفترة 1967-1973 إلى 30% من PIB خلال الفترة 1974-1977، حيث وصلت هذه النسبة إلى 32% سنة 1974 عوضا عن 4% سنة 1973 وبعدها استقرت هذه النسبة في حدود 12% سنويا.

### المرحلة الثالثة: الفترة 1979-1989

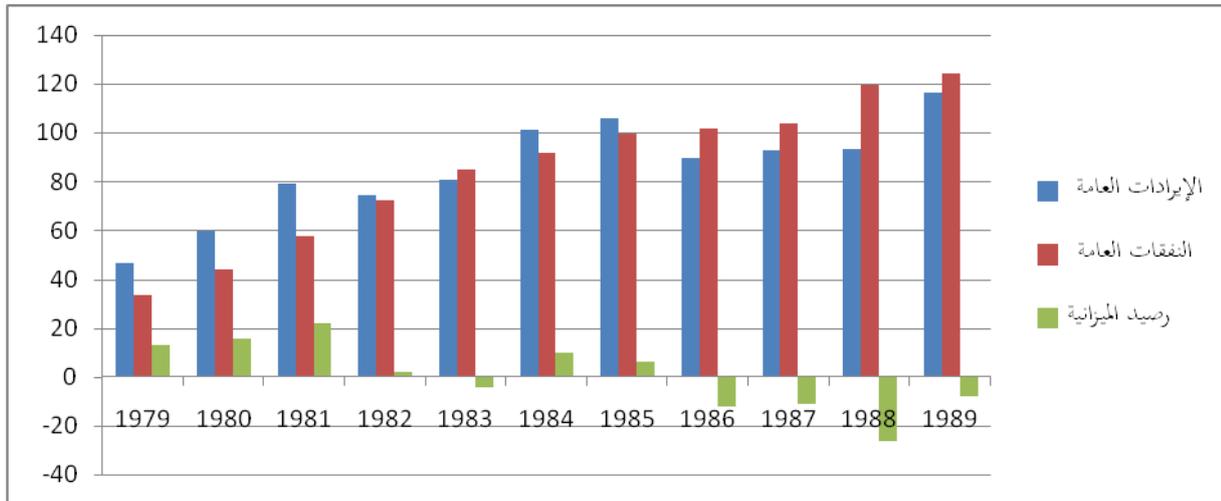
الجدول (16): يمثل تطور الإيرادات والنفقات العامة وصيد الميزانية في الجزائر للفترة 1979-1989 الوحدة: مليار دينار

السنوات	الإيرادات العامة	النفقات العامة	رصيد الميزانية
---------	------------------	----------------	----------------

12.914	33.5150	46.4290	1979
15.578	44.0160	59.5940	1980
21.729	57.6550	79.3840	1981
1.8010	72.4450	74.2460	1982
4.1810-	84.8250	80.6440	1983
9.7670	91.5980	101.365	1984
6.0090	99.8410	105.850	1985
12.127-	101.817	89.6900	1986
10.993-	103.977	92.9840	1987
26.200-	119.700	93.5000	1988
8.1000-	124.500	116.400	1989

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الديوان الوطني للإحصاء ( الحوصلة الإحصائية 1962-2011)

الشكل (11): يمثل تطور الإيرادات والنفقات العامة وصيد الميزانية في الجزائر للفترة 1979-1989 الوحدة: مليار دينار



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على معطيات الجدول ( 16)

من خلال الجدول (16) نلاحظ:

- استمرار تسجيل حالة (فائض) في رصيد الميزانية في الجزائر قياسا إلى مرحلة الدراسة السابقة (1967-1978)، وكان هذا الفائض في تزايد مستمر بين سنتي 1979 و 1983، إذ انتقل من 12.914 مليار دينار سنة 1979 إلى 21.727 مليار دينار سنة 1981، ثم تقلص سنة 1982 إلى حدود 1.801 مليار دينار.

- تسجيل حالة عجز في رصيد الميزانية خلال السنوات من 1983 إلى 1989 تراوح بين 4.181 مليار دينار كحد أدنى سنة 1983 و 26.2 مليار دينار كحد أقصى سنة 1988، ويشير إلى أنه خلال هذه الفترة تم تسجيل حالة فائض في رصيد الميزانية في سنتي 1984 و 1985 يقدر ب 9.767 و 6.009 مليار دينار على التوالي.

باعتبار أن الرصيد الموازي هو الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة فلا بد أن نشير في هذا الصدد إلى أن متوسط نسبة نمو الإيرادات العامة للمرحلة بلغت حوالي 11.97%، وهذه النسبة يمكن أن نعطيها بعدا أكثر دلالة عندما نعلم أن متوسط نمو الجباية البترولية بلغت حوالي 12.04% وهذا ما يعطينا دلالة واضحة عن المكانة الهامة التي تحتلها الجباية البترولية في دعم الإيرادات.

أما في ما يتعلق بجانب النفقات فقد بلغ متوسط نسبة النمو للفترة (1979-1989) حوالي 14.52%، أي أكبر من متوسط نسبة النمو السنوي للإيرادات العامة، وهذا ما يدل كذلك على مدى مساهمة نفقات التسيير على وجه الخصوص في زيادة العجز الموازي، أي أن تزايد قيمة نفقات التسيير تفسر الزيادة الحاصلة في العجز الموازي.

### الفرع الثاني: تقييم السياسة المالية في الجزائر 1990-2018

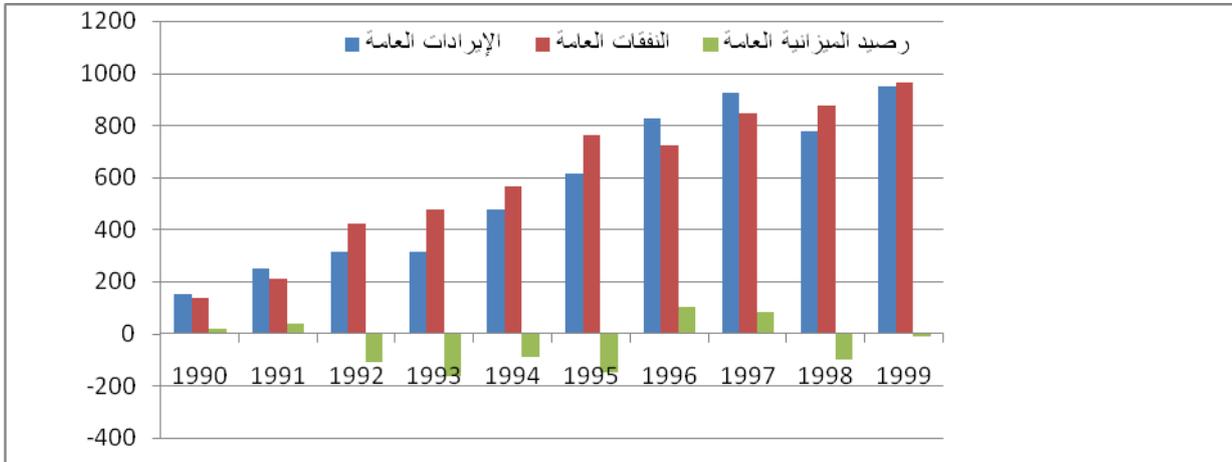
#### المرحلة الأولى: الفترة 1990-1999

الجدول (17): يمثل تطور الإيرادات والنفقات العامة ورصيد الميزانية في الجزائر للفترة 1990-1999 الوحدة: مليار دينار

السنوات	الإيرادات العامة	النفقات العامة	رصيد الميزانية العامة
1990	152.500	136.500	16.00000
1991	248.900	212.100	36.80000
1992	311.864	420.131	108.2670-
1993	313.949	476.627	162.6780-
1994	477.181	566.329	89.14800-
1995	611.731	759.617	147.8860-
1996	825.157	724.609	100.5480
1997	926.668	845.196	81.47200
1998	774.511	875.739	101.2280-
1999	950.496	961.682	011.1860-

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الديوان الوطني للإحصاء ( الحوصلة الإحصائية 1962-2011)

الشكل (12): يمثل تطور الإيرادات والنفقات العامة ورصيد الميزانية في الجزائر خلال الفترة 1990-1999 الوحدة: مليار دينار



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على معطيات الجدول (17)

نلاحظ من خلال الجدول (17) أن هناك تدبذبا في رصيد الميزانية العامة للدولة خلال فترة الدراسة (1990-1999) ولتسهيل دراسة هذه الوضعية نقوم بتقسيم الفترة المعنية إلى مراحل كالتالي:

- خلال المرحلة (1) من 1990 إلى 1995: تميزت الميزانية العامة بوجود فائض قدر ب 16 مليار دينار سنة 1990 و 36.8 مليار دينار سنة 1991، لكن هذا الفائض تحول إلى عجز بدءا من سنة 1992، إذ بلغ 108.267 مليار دينار، ومن ثم استمر العجز في الإرتفاع ليصل 162.678 مليار دينار سنة 1993، واستمرت

الميزانية العامة للدولة في تسجيل حالة العجز رغم التحسن الطفيف لتبلغ 147.886 مليار دينار سنة 1995. ويعزى ذلك إلى تزايد النفقات العامة وانخفاض عائدات الجباية البترولية نظرا لانخفاض سعر البترول، بالإضافة إلى ظروف التعديلات الهيكلية التي مست الإقتصاد الوطني في تلك الفترة.

- خلال المرحلة (2) من 1996 إلى 1999: تميزت الميزانية العامة للدولة بوجود فائض قدر ب 100.584 مليار دينار سنة 1996 و 81.472 مليار دينار سنة 1997، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع إيرادات الجباية البترولية سنة 1996 (شكلت نسبة 60.10% من مجموع الإيرادات العامة لذات السنة) نظرا إلى ارتفاع سعر البترول إلى 20 دولار للبرميل، وكذلك يرجع تسجيل هذا الفائض إلى التعديل الذي مس سعر الصرف من خلال تخفيض قيمة الدينار الجزائري، وزيادة الواردات من العملة الصعبة الناتجة عن تحرير التجارة الخارجية، بالإضافة إلى الإصلاحات التي مست النظام الضريبي لسنة 1992 والذي بدوره فتح المجال أمام الخواص للتصدير والإستيراد بعد أن كان حكرا على الدولة.

### المرحلة الثانية: الفترة 2000-2018

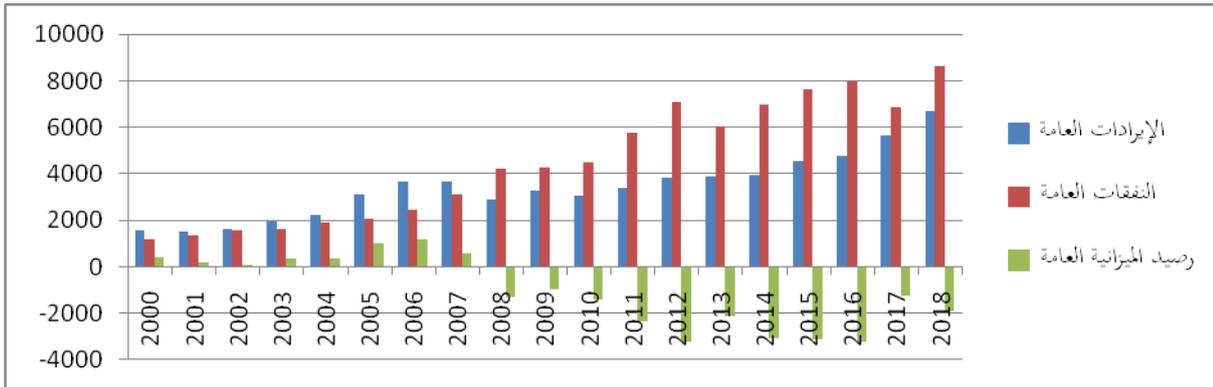
الجدول (18): يمثل تطور الإيرادات والنفقات العامة ورصيد الميزانية في الجزائر خلال الفترة 2000-2018 الوحدة: مليار دينار

السنوات	الإيرادات العامة	النفقات العامة	رصيد الميزانية العامة
2000	1578.161	1178.122	400.0390
2001	1505.526	1321.028	184.4980
2002	1603.188	1550.646	52.54200
2003	1974.466	1639.265	335.2010
2004	2229.899	1888.930	340.9690
2005	3082.828	2052.037	1030.791
2006	3639.925	2453.014	1186.911
2007	3687.900	3108.669	579.2310
2008	2902.448	4191.053	1288.605-
2009	3275.362	4246.334	970.9720-
2010	3074.644	4466.940	1392.296-
2011	3403.108	5731.407	2328.299-
2012	3804.000	7058.200	3254.200-
2013	3895.300	6024.100	2128.800-
2014	3927.800	6995.800	3068.000-
2015	4552.500	7656.300	3103.800-
2016	4747.430	7984.180	3236.750-
2017	5635.514	6883.214	1247.700-
2018	6714.265	8627.778	1913.513-

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على :

- من إعداد الطلبة بالإعتماد على الديوان الوطني للإحصاء ( الحوصلة الإحصائية 1962-2011).
- الديوان الوطني للإحصاء ( الجزائر بالأرقام نتائج 2015).
- قانون المالية للسنوات من 2016 إلى 2018.

الشكل (13): يمثل تطور الإيرادات والنفقات العامة وصيد الميزانية في الجزائر خلال الفترة 2000-2018 الوحدة: مليار دينار



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على معطيات الجدول (18)

من خلال الجدول ( 18 ) والمبين لتطور رصيد الميزانية العامة للجزائر للفترة 2000 -2018 وقصد تسهيل دراسة هذا التطور يمكن تقسيمه إلى مرحلتين رئيسيتين:

- المرحلة الأولى من سنة 2000 إلى سنة 2007: نلاحظ تسجيل فائض ثابت القيمة نوعا ما في رصيد ميزانية الدولة، ويتسم بالتزايد في الثلاث سنوات الأخيرة من هذه المرحلة ( 2005 - 2007 )، إذ بلغ 400.039 مليار دينار سنة 2000 و 1030.791 مليار دينار سنة 2005، واستمر في التزايد إلى سنة 2006 ليبلغ أعلى قيمة خلال هذه الفترة وهي 1189.611 مليار دينار، ويعزى ذلك إلى تسجيل فوائض مالية معتبرة من تطور الإيرادات البترولية جراء ارتفاع أسعار النفط مع بداية الألفية، إذ وصلت الإيرادات الجبائية إلى أن تشكل ما نسبته 74.56% سنة 2006 و 73.53% سنة 2007 من مجموع الإيرادات العامة لهاتين السنتين على التوالي.

- المرحلة الثانية 2008 - 2018: سجل رصيد الميزانية عجزا متواصلا خلال هذه المرحلة، إذ بلغ سنة 2008 ما يقارب 1288.605 مليار دينار، واستمر في التزايد ليصل إلى 1392.296 مليار دينار سنة 2010، ويعود ذلك إلى الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وتداعياتها على الإقتصاد العالمي وما سببته من حالة ركود اقتصادي نتيجة تقلص الطلب العالمي على النفط، وهو ما أدى إلى انخفاض أسعاره وبالتالي تراجع حجم الإيرادات البترولية في الجزائر باعتبارها بلدا شكلت فيه إيرادات الجباية البترولية 73.53% من الإيرادات العامة في السنة التي سبقت الأزمة، واستمرت حالة العجز في ميزانية الدولة خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2016، وفيها تضاعف حجم العجز في ب 132.47%، أي أنه انتقل من 1392.296 مليار دينار سنة 2010 إلى 3236.750 مليار دينار سنة 2016 نتيجة تزايد النفقات العامة، إذ انتقلت هي الأخرى من 4466.94 سنة 2010 لتبلغ أعلى قيمة لها والمقدرة ب 7984.18 مليار دينار سنة 2016، مع ملاحظة أن هذا العجز الذي ميز العشرية تقلص خلال سنة 2017 بما مقداره 1989.05 مليار دينار نتيجة توجه الدولة نحو ترشيد النفقات (تقلص نفقات التجهيز بمقدار 885.475 مليون دينار) من جهة، ونتيجة تحسن الإيرادات العامة خاصة إيرادات الجباية البترولية من جهة

أخرى، أما سنة 2018 فقد عرفت عجزا قدر ب 1913.513 مليار دينار متأثرا بالنمو في النفقات العامة بنسبة 25.34% ( الزيادة مست تحديدا ميزانية التجهيز ).

بناء على ما سبق يمكن تقييم أداء السياسة المالية في الجزائر في الفترة (1963- 2018) على النحو التالي:

- الفترة الأولى: ( 1963 - 1989): يمكن أن نعتبر أن أداء السياسة المالية في الجزائر في تلك الفترة تراوح بين الأداء الجيد والمتوسط، فخلال الفترة بين 1967 و 1978 كانت السياسة المالية جيدة الأداء في ظل وجود رصيد ميزانية موجب ( حالة فائض) خلال سنوات الفترة المعنية ( ماعدا رصيد الميزانية لسنوات 1967، 1968، و1971 إذ سجل حالات (عجز) طفيفة قدرت أقصاها ب 0.215 مليار دينار)، أما الفترة الممتدة بين 1979-1980 وباعتبار السياسة المالية في الجزائر مرتبطة ارتباطا وثيقا بأسعار البترول فقد تراجع أداءها بشكل ملحوظ نتيجة تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية في فترة الثمانينات وهذا ما يفسر تسجيل حالات العجز المتفاوت والمسجلة في بعض سنوات تلك الفترة.

- الفترة الثانية ( 1990 - 2018 ): بما أن رصيد الموازنة العامة في الجزائر كان يسجل عجزا في بداية التسعينات ( من 1992 إلى 1995 + سنتي 1998 و1999) وكذلك في الفترة الممتدة من 2008 إلى 2018 من جهة، ومن جهة أخرى يسجل كذلك رصيد الميزانية العامة فائضا مع بداية الألفية (2000- 2007) فيمكن القول بأن أداء السياسة المالية في الجزائر خلال هذه المدة ( 1990 - 2018) يتراوح بين الأداء الجيد إلى الضعيف نسبيا.

مع الإشارة إلى أن الجهات الوصية كانت تلجأ إلى طرق عديدة لتمويل عجز الموازنة خلال السنوات التي يسجل فيها الرصيد عجزا، وتتمثل أهم هاته الطرق في الإقتراض بنوعيه الداخلي أو الخارجي، تخفيض قيمة العملة، اللجوء إلى صندوق ضبط الموارد والذي أنشئ بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2000 بغرض تجميع الفوائض المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول واستغلالها في تسديد القروض الخارجية أو في تمويل عجز الموازنة، وأخيرا اللجوء إلى ما يعرف بالتمويل الغير التقليدي في السنوات التي تلت انخفاض أسعار المحروقات ( 2013/2014) ونضوب رصيد صندوق ضبط الموارد.

### المطلب الثاني : تقييم السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1969-2018)

إن الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو الحفاظ على استقرار الأسعار ،حيث تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتبارها هدفا من أهداف السياسة النقدية وفي توفير أفضل ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ على النمو السريع للإقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي.

### الفرع الأول : الفترة (1969-1989)

إتبع الجزائر منذ الاستقلال سياسة التخطيط المركزي، وقد تميز هذا المنهج بإنشاء مؤسسات عمومية ضخمة في أغلب القطاعات كالخدمات والصناعة، وحددت الأسعار مسبقا عن طريق نظام ضبط الأسعار ونظام إستغلال الموارد المحددة سابقا، والجدول التالي يوضح التغير في المستوى الأسعار في الجزائر:

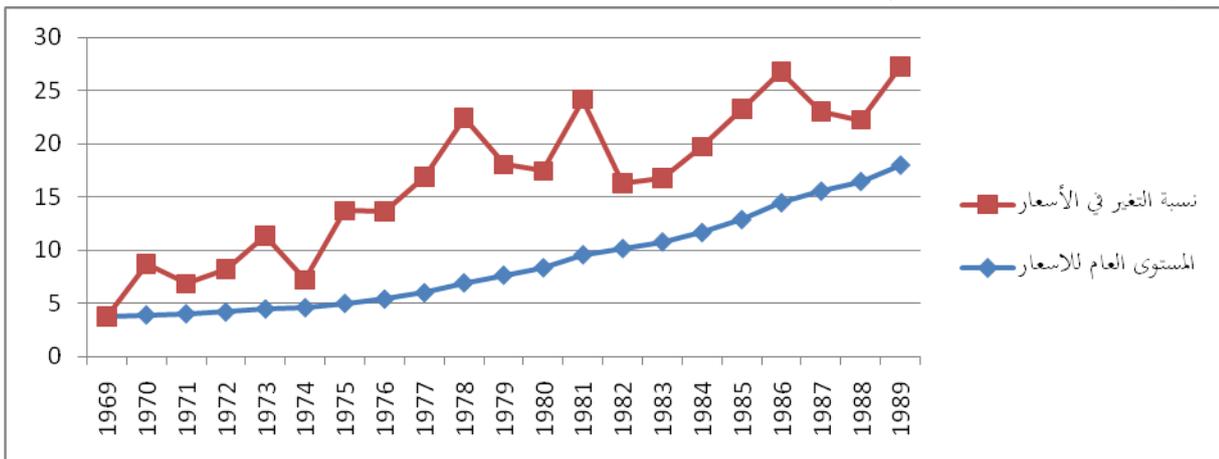
المرحلة الأولى: الفترة (1969 – 1989)

الجدول (19): يمثل تطور المستوى العام للأسعار ونسبة التغير في الأسعار للفترة 1969-1989 (%)

السنوات	1969	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
المستوى العام للأسعار	3.71	3.89	4.00	4.16	4.45	4.57	4.97	5.38	5.97	6.90	7.62
نسبة التغير في الأسعار	/	4.8	2.8	4	6.9	2.6	8.7	8.2	10.9	15.5	10.4
السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	/
المستوى العام للأسعار	8.32	9.54	10.13	10.74	11.62	12.84	14.42	15.51	16.42	17.95	/
نسبة التغير في الأسعار	9.1	14.6	16.1	6	8.1	10.4	12.3	3.5	5.8	9.3	/

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء (الحوصلة الإحصائية 1962-2011)

الشكل (14): يمثل تطور المستوى العام للأسعار ونسبة التغير في الأسعار للفترة 1969-1989 (%)



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مغريات الجدول (19)

من خلال الجدول (19) نلاحظ أن:

- نلاحظ أن هناك تزايداً متذبذباً في نسبة تغير المستوى العام للأسعار في الفترة الممتدة من 1969 إلى 1989، إذ كان متوسط تغير الأسعار يبلغ 7.48% في الفترة الممتدة من 1969 إلى 1979 وهي قيمة مرتفعة نوعاً ما رغم وجود سياسة تثبيت الأسعار، وباعتبار الجزائر في تلك الفترة كانت تنتهج نظام التسيير المخطط والذي بدوره يحتاج إلى تمويل للمشاريع التنموية المرسومة كانت الدولة تلجأ إلى الإصدار النقدي من طرف البنك المركزي لتغطية النقص في هاته الإحتياجات المالية اللازمة لتمويل المشاريع التنموية وهذا ما زاد من حجم الكتلة النقدية مقابل ضعف مردودية القطاعات الإنتاجية وبالتالي دفع بالأسعار نحو الإرتفاع.

أما في الفترة الممتدة من 1980-1989 فقد واصل المستوى العام للأسعار ومن ورائه واصلت نسبة التغير في الأسعار الإرتفاع أيضاً ليصل متوسط هذه النسبة خلال عشر سنوات (1980-1989) إلى 8.92% بسبب تغير نظام الأسعار الذي بدأ يتبلور منذ سنة 1980 أي منذ البدء في تطبيق المخطط الخماسي الأول.

### الفرع الثاني : تقييم أداء السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)

من أهم ما يميز هيكل النقود في الجزائر في هذه الفترة المعينة غياب سياسة الأسعار بمعنى الكلمة والتي تأخذ في اعتبارها الأجور، تكاليف الإنتاج وشروط توازن الهيكل المالي للمؤسسات، فالأسعار سلسلة كبيرة من المنتجات الضرورية كانت تحدد من طرف الدولة، وفي نفس الوقت كانت تدعم من قبلها، وذلك سعياً منها للدفاع عن القدرة الشرائية للمواطنين. بعد أن كان تحديد الأسعار يتم إدارياً من طرف السلطات العمومية، واتخذت هذه الأخيرة إجراءات بتحريرها وتركها تحدد حسب ظروف السوق ابتداءً من 1980 عن طريق قانون رقم 89-12 المؤرخ في 05-07-1989، وهو ما انعكس على المستوى العام للأسعار.

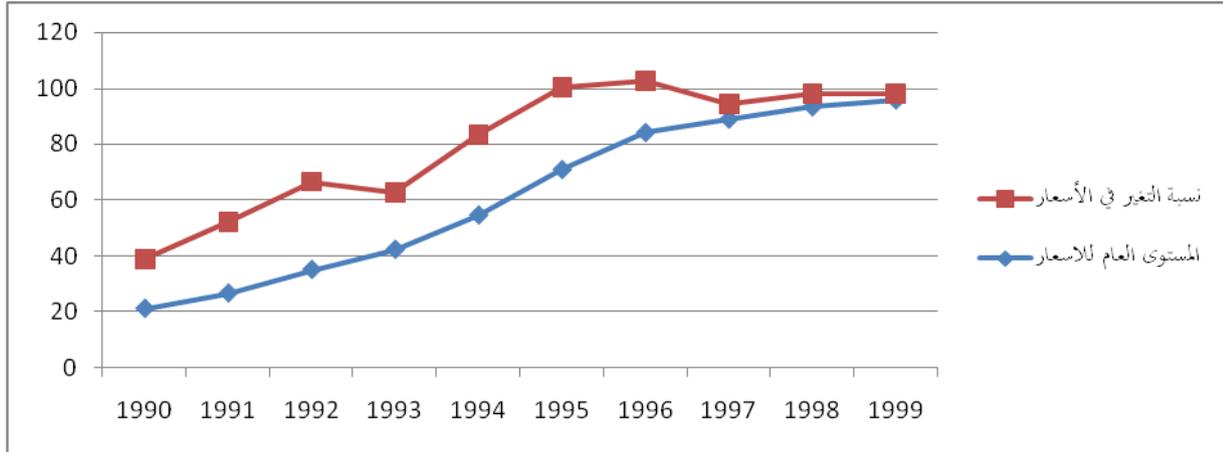
### المرحلة الأولى: الفترة 1990-1999

الجدول (20): يمثل تطور المستوى العام للأسعار ونسبة التغير في الأسعار خلال الفترة (1990-1999) (%)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
المستوى العام للأسعار	21.16	26.64	35.08	42.28	54.54	70.79	84.03	88.82	93.26	95.68
نسبة التغير في الأسعار %	17.8	25.8	31.6	20.5	28.9	29.7	18.7	5.7	4.9	2.5

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصاء ( الحوصلة الاحصائية 1962-2011)

الشكل (15): يمثل تطور المستوى العام للأسعار ونسبة التغير في الأسعار خلال الفترة (1999-1990) (%)



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على معطيات الجدول (20)

نلاحظ من خلال الجدول (20) ارتفاعا حادا في نسبة تغير المستوى العام للأسعار وذلك بين الفترة الممتدة من 1990 إلى 1995، حيث ارتفعت هذه النسبة من 17.8% إلى 29.7%، أي أنها تزايدت بما قيمته 11.9%، وهذه النسبة كفيلا بأن تكون مؤشرا على هذا الإرتفاع الحاد، ويعزى ذلك إلى تحرير الأسعار في تلك الفترة، تدهور احتياطات النقد الأجنبي وتراجع أسعار النفط، إرتفاع الدين العام بالإضافة إلى الظروف الأمنية المتدهورة...

أما خلال الفترة 1999-1996 نلاحظ أن نسبة تغير المستوى العام للأسعار شهدت انخفاضا حادا مرده إلى الآثار الإيجابية لبرنامج الإصلاح الإقتصادي الذي اعتمده الجزائر في تلك الفترة بإشراف وبتوصيات من الهيئات المالية الدولية كصندوق الدولي، حيث تراجعت نسبة نمو المستوى العام للأسعار من 18.7% سنة 1996 إلى 2.5% سنة 1999.

### المرحلة الثانية: الفترة (2000-2018)

الجدول (21): يمثل تطور المستوى العام للأسعار ونسبة التغير في الأسعار خلال الفترة (2018-2000) (%)

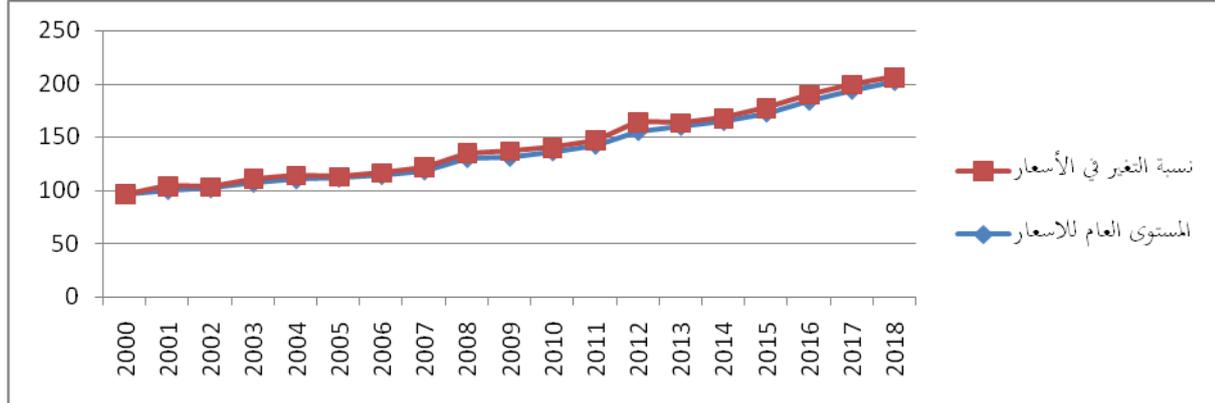
السنوات	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
المستوى العام للأسعار	131.1	123.98	118.24	114.05	111.47	109.95	105.75	101.40	100	95.97
نسبة التغير في الأسعار %	5.7	4.8	3.6	2.3	1.3	3.9	4.2	1.4	4.1	0.3
السنوات	/	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
المستوى العام للأسعار	/	202.25	193.97	183.70	172.65	164.77	160.10	155.05	142.39	136.23

										نسبة التغير في الأسعار %
/	4.2	5.5	6.4	4.7	2.9	3.2	8.8	4.5	3.9	

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على:

- الحوصلة الاحصائية للديوان الوطني للإحصائيات 1962-2011.
- التقرير السنوي لبنك الجزائر للسنوات من 2012 إلى 2018.

الشكل (16): يمثل تطور المستوى العام للأسعار ونسبة التغير في الأسعار خلال الفترة (2000-2018) (%)



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول (21)

من خلال الجدول (21) نلاحظ تذبذبا في نسبة تغير المستوى العام للأسعار في الجزائر من سنة 2000 إلى 2018، حيث كانت 0.3% سنة 2000 نتيجة نجاح السياسة النقدية في التحكم في المستوى العام للأسعار، ثم ارتفعت سنة 2001 إلى 4.2% وهذا يرجع إلى نمو الكتلة النقدية M2 (ارتفعت من 1789.4 مليار دينار سنة 1999 إلى 2022.5 مليار دينار سنة 2000) وبقيت نسبة التغير في ارتفاع إلى غاية سنة 2009 بمعدل 5.7% نتيجة فائض السيولة، وسجل المستوى العام للأسعار سنتي 2010 و 2011 انخفاضا في نسبة التغير بنسبة 3.9% و 4.5% على التوالي، وعاودت هذه النسبة ارتفاعا قياسيا سنة 2012 لتبلغ 8.8% بسبب التوسع في النفقات العامة للدولة (تضاعف نفقات التسيير بنسبة 26% سنة 2012 بسبب الزيادة الفعلية في الكتل الأجرية للعمال والتعويضات بأثر رجعي منذ سنة 2008)، ونلاحظ كذلك في سنتي 2013 و 2014 أن نسبة التغير في المستوى العام للأسعار بدأت تنخفض حيث بلغت سنة 2013 نسبة 3.2% مقابل 2.9% سنة 2014 بسبب إدخال البنك المركزي أدوات نقدية إضافية مثل أداة استرجاع السيولة، ليصبح بذلك التحكم في المستوى العام للأسعار محققا ويساهم في الإستقرار النقدي والمالي.

وفي سنة 2015 عادت نسبة التغير إلى الإرتفاع مجددا لتبلغ 6.4% وتبقى في نفس دائرة التذبذب كما هو عليه الحال بالنسبة للسنوات من 2016 إلى 2018 ويعزى ذلك إلى تراجع في حجم السيولة المسترجعة بفعل أداة استرجاع السيولة.

من خلال ما سبق يمكن تقييم أداء السياسة النقدية في الجزائر في الفترة من 1969-2018 كما يلي:

- سياسة نقدية ضعيفة: ( 1969-1989 / 2000-2018): تميزت السياسة النقدية في الجزائر في الفترتين المذكورتين بالضعف في الأداء نتيجة تسجيل تذبذب دائم في تغير المستوى العام للأسعار، إذ بلغ متوسط تغير المستوى العام للأسعار للفترة (1969 - 1989) حوالي 8.5% و 3.98% بالنسبة للفترة ( 2000 - 2018)، نتيجة للأسباب المذكورة سابقا خلال دراسة تطور التغير في المستوى العام للأسعار في نفس الفترة.

- سياسة نقدية ضعيفة: (1990-1999): تميزت السياسة النقدية في الجزائر خلال هذه الفترة بالضعف الشديد نتيجة للظروف الخاصة التي مرت بها الجزائر والتي ألفت بظلالها على الأوضاع الاقتصادية ككل، ويتجلى ذلك في تراجع الإحتياطيات من النقد الأجنبي، ارتفاع حجم الدين الخارجي بالإضافة إلى توصيات النقد الدولي المتمثلة في سياسة تحرير الأسعار ورفع الدعم عن السلع... إلخ

رغم البرامج والإصلاحات التي طبقتها الجزائر سواءا كانت محلية أو مستوردة تحت إشراف صندوق الدولي مع بداية التسعينات فإن السلطة النقدية لم تتمكن من بلوغ الهدف المتمثل في الوصول إلى سياسة نقدية ناجحة من خلال التحكم في المستوى العام للأسعار.

## خلاصة الفصل

إن عملية تحليل كل من السياسة المالية والسياسة النقدية في الجزائر قد اقتضى منا الوقوف على أبرز المحطات التاريخية التي ميزت كل منهما لبيان جوانب الضعف والقوة فيهما ومنه بيان دواعي تطبيقهما وتفضيل إحداهما عن الأخرى، وبالتالي فقد تطرقنا في هذا الفصل إلى جرد عام لكل ما تعلق بالسياسة المالية في الجزائر من نفقات عامة وإيرادات عامة منذ الإستقلال إلى غاية سنة 2018، مع ربط تقييم هذه السياسة بما يحققه رصيد الموازنة من حالات عجز أو فائض حتى نتبين سلامة الحكم عليها، أما السياسة النقدية فقد قمنا بمجرد لأهم مراحل تطورها في الجزائر مع ربط تقييمها هي الأخرى بما يحدث من تغيرات في المستوى العام للأسعار باعتباره هدفا رئيسيا للسياسة النقدية تسعى إلى استقراره وبالتالي يمكننا من خلال معرفة تطورات إطلاقة إطلاق حكمتنا على أداء السياسة النقدية.

الخاتمة العامة

يغطي موضوع تأثير السياسات المالية والنقدية على الإقتصاد بالكثير من الإهتمام من قبل العديد من الدول، وذلك من أجل التحكم أكثر في المتغيرات الإقتصادية بما يتماشى والأهداف المسطرة، خاصة مع تزايد المكانة التي تحتلها هذه السياسات مهما كان مستوى تطور الإقتصاد في تلك الدولة، والجزائر كغيرها من الدول تسعى لتوجيه النشاط الإقتصادي من خلال التحكم في متغيراته بالإعتماد على أدوات السياسات المالية والنقدية، ولكنها لازالت تفضل التركيز على السياسة المالية مقابل السياسة النقدية، وإنما من خلال هذه الدراسة حاولنا بيان دواعي تفضيل السياسة المالية على السياسة النقدية في الإقتصاديات النامية بشكل عام وبيان حالة الجزائر بشكل خاص، وفي مايلي سنستعرض أهم نتائج البحث والتوصيات المقترحة ونختتمها بعرض آفاق الدراسة.

### أولاً: إختبار الفرضيات

من خلال ما تم عرضه في سياق البحث وبعد الإجابة على التساؤل العام تم اختبار صحة الفرضيات من عدمها والتي وضعت كإجابة منطقية:

**الفرضية الأولى:** الفرضية الأولى التي تنص على أن " السياسة المالية هي الأداة الإقتصادية التي تمتلكها الحكومة وتؤثر بها على المتغيرات الإقتصادية الكلية من خلال تحصيل الإيرادات وصرف النفقات الحكومية" هي فرضية صحيحة، إذ أننا بعد البحث توصلنا إلى أن السياسة المالية هي مجموعة إجراءات تقوم بها الحكومة حصراً وتمثل في إدارة إيراداتها وصرف نفقاتها بناء على ما ترسمه من برامج مسبقة وهو ما يثبت صحة هاته الفرضية.

**الفرضية الثانية:** الفرضية الثانية التي تنص على أن " رصيد الميزانية هو الفرق بين الإيرادات المحصلة والنفقات المستخدمة وبالتالي يمكن من خلاله تقييم أداء السياسة المالية في الدولة"، هي فرضية صحيحة، إذ توصلنا إلى أن الدولة تسعى إلى الموازنة بين نفقاتها وإيراداتها المحصلة، وبالتالي تهدف إلى أن يكون الفارق بين إيراداتها ونفقاتها موجبا حتى لا تقع في حالة عجز، لأن ذلك الفارق هو الذي يعبر عن رصيد الميزانية والذي من خلاله يمكن الحكم على أداء السياسة المالية وهو ما يثبت صحة هاته الفرضية.

**الفرضية الثالثة:** الفرضية الثالثة التي تنص على أنه " يمكن تقييم أداء السياسة النقدية من خلال قدرة الدولة على التأثير على عدة مؤشرات نقدية تتحكم من خلالها في النشاط الإقتصادي ومن أهمها العرض النقدي كمؤثر مباشر على الأسعار" هي فرضية صحيحة، فمن خلال البحث توصلنا إلى أن السياسة النقدية هي مجموعة من الإجراءات والأدوات الكمية والنوعية التي تستهدف التأثير على حجم الكتلة النقدية في السوق ومن ورائها التأثير على معدلات التضخم أو المستوى العام للأسعار، وهذا ما يثبت صحة هاته الفرضية.

**الفرضية الرابعة:** الفرضية التي تنص على أنه " يتوقف انتهاج السياسة المالية في البلدان النامية على عدة معطيات أقل تعقيدا من متطلبات السياسة النقدية مما يجعلها تعتمد البساطة في الأداء " هي فرضية صحيحة، إذ توصلنا من خلال هذا البحث إلى أن السياسة المالية بأدواتها تتميز باليسر في التنفيذ وسهولة التأثير في الإقتصاد، سواء من ناحية النفقات بترشيدها أو خفضها ( نفقات التجهيز بشكل خاص )، أو من ناحية الإيرادات برفع معدل الضرائب وهو ما يتحقق من خلال واقع البلدان النامية، وهذا ما يثبت صحة هاته الفرضية.

### ثانيا: نتائج الدراسة

تلخص نتائج الدراسة التي خرجنا بها من هذا البحث في النقاط التالية:

1- إرتبط مفهوم السياسة المالية وتطورها بدور الدولة في الحياة الإقتصادية، فمن دور الحيادية واعتبار الدولة كالحارس الليلي وعدم تدخلها في الحياة الإقتصادية للأفراد والتي اقتصر دورها على فرض الضرائب وتحقيق الأمن، إلى دور المركزية والتدخل في الشؤون الإقتصادية لحياة الأفراد. وبالتالي ارتبط مفهوم وأدوات السياسة المالية بمدى تطور الدور الذي تلعبه الدولة في الحياة الإقتصادية والتأثير في مستحدثاتها.

2- تفتقر الدول النامية إلى القدرة في التوفيق بين السياستين المالية والنقدية لتحقيق الأهداف الإقتصادية الكلية وبالتالي تضيع هذه الدول فرصة تحقيق التكامل الإقتصادي بين السياستين والإستفادة من هذه الميزة وتركز جهودها على السياسة المالية دون السياسة النقدية.

3- السياسة النقدية وما عرفته من عصرنة وفعالية ليس وليدة الصدفة، بل شهدت العديد من الدراسات والتحديثات على مر العصور والأزمنة من طرف العديد من المدارس الاقتصادية، وأن هناك أهدافا عديدة للسياسة النقدية ترمي من خلال إدارة أدواتها والإشراف على سيرها من خلال السلطة النقدية إلى تحقيق أهداف اقتصادية، اجتماعية، أمنية وسياسية، ومن بين أهمها العمل على استقرار المستوى العام للأسعار. كما تركز أدوات السياسة النقدية على نوعين من الأدوات منها ما هو كمي ومنها ما هو نوعي، وكل نوع من الأنواع يستعمل كوسيلة لبلوغ غاية معينة.

4- تتميز السياسة النقدية بضعف آدائها في الدول النامية عموما، بسبب ظروفها وأوضاعها الإقتصادية والإجتماعية التي تكون في غالب الأحيان عائقا حقيقيا بدلا من أن تكون عاملا مساعدا لتمكين هذه السياسة من أداء دورها بكفاءة كما هو الحال في الدول المتقدمة.

5- تعتبر الإصلاحات التي شهدتها النظام المصرفي الجزائري في فترة السبعينيات والثمانينيات بمثابة خطوة إيجابية ، لكنها لم تكن كافية لمواجهة كافة المستجدات على المستويين الداخلي والخارجي، لذلك تقرر إجراء إصلاح جديد متمثل في قانون النقد والقرض 90-10 والأوامر المعدلة له وهو الذي غير في بنية الجهاز المصرفي تغييرا جوهريا وأدخل عليه تعديلات كبيرة، فقد تعرض بوضوح لمجالات كانت قد أهملت من قبل، وذلك بتبني مبادئ اقتصاد السوق الحر واهتمامه بظاهرة التضخم ومحاولة التحكم فيها والذي وقد تم تعديل هذا القانون أيضا في الآونة الأخيرة.

6- هناك اعتبارات عديدة جعلت من السياسة النقدية ذات أداء ضعيف في إقتصاديات النامية نذكر منها: ضيق نطاق السوق النقدية والمالية مع إنتشار العادات غير المصرفية في المجتمع، فالسوق الضيق ينتج عنه قلة التعامل بالأوراق المالية والتجارية مع محدودية البائعين والمشتريين مما يفيد إنخفاض حجم المبادلات، وهذه الظروف لا تساعد على تطبيق بعض الأدوات الكمية مثل سعر إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة والإهتمام ينصب أكثر على نسبة الإحتياطي القانوني".

### ثالثا: الإقتراحات والتوصيات

1- العمل على تقييم أداء الجهاز المصرفي من خلال فترة قانون النقد والقرض 90-10 في الجزائر خاصة ما تعلق باستقلالية البنك المركزي في وضع وإدارة السياسة النقدية بعيدا عن الإملاءات الفوقية وتداخل الصلاحيات مع باقي الهيئات.

2- إدخال إصلاحات وتعديلات جذرية وإعادة النظر في الأطر القانونية التي تسيّر وتنظم السوق المالية بما يضمن التمويل الكافي لضمان سير الإقتصاد.

3- إتباع سياسة نقدية ومالية صارمة في الجزائر خصوصا في ظل انخفاض أسعار النفط ومعاناة الإقتصاد الجزائري من هيمنة قطاع المحروقات على مجمل الإيرادات.

4- العمل على التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية بما يحقق التكامل والوصول إلى أهداف السياسة الإقتصادية الكلية بما فيها النمو الإقتصادي المنشود.

### رابعا: أفاق الدراسة

## الخاتمة العامة

---

إن وصولنا إلى هذه النتائج والتوصيات السابقة تجعلنا نقف أمام أسئلة أخرى تتعلق بموضوع بحثنا، وبالتالي يحتاج هذا الموضوع إلى دراسات وبحوث أخرى، ومن خلال هذا نطرح إشكاليات لمواضيع لاحقة ما يلي:

- تقلبات أسعار النفط و آثارها على السياسة المالية في الجزائر.
- سبل تطوير أداء السياسة النقدية من خلال التحول نحو الصيرفة الإسلامية.

# قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

- نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، دار اليازوري، 2013.
- سامر مظهر قنطقجي، السياسات المالية والنقدية والاقتصادية، ط1، 2020،
- سعيد فراهاني فرد، السياسات الاقتصادية في الإسلام، ط1، دار الولاة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2014.
- خديجة الأعسر، إقتصاديات المالية العامة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر 2016.
- عبد المطلب عبد الحميد، سلسلة الدراسات الاقتصادية: السياسات الاقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي (تحليل كلي)، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003.
- الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط2، الجزائر، 2012.
- عبد الحميد عبد المطلب، إقتصاديات النقود (الأساسيات والمستحدثات)، الدر الجامعية، عمان، 2009.
- محمد أحمد الأفندي، الإقتصاد النقدي والمصرفي ، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2018.
- باري سيجل، ترجمة طه عبد الله المنصور وآخرون، النقود والبنوك، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1987.
- أحمد أبو الفتوح علي الناقه، نظرية النقود والأسواق المالية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2001.
- توماس ماير وآخرون، ترجمة السيد أحمد عبد الخالق، النقود والبنوك والاقتصاد، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2002.
- جيمس جواريني وريكارد استروب، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان، الإقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1999.

## قائمة المراجع والمصادر

- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الإقتصادية، مجموعة النيل العربية، مصر، 2002
- عمرو محي الدين، التنمية والتخطيط الإقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.
- رانيا محمود عبد العزيز عمارة، مبادئ علم الإقتصاد، ط1، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الجيزة، مصر، 2017.
- سالم توفيق النجفي، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، مصر، 2000.
- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
- حسن بهلول محمد بلقاسم، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- عبد الله خبابة، الإقتصاد المصري، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.

### ثانيا: الأطروحات والرسائل

- مصطفى غميمة، أثر الإصلاحات المالية والنقدية على اقتصاديات الدول المغاربية ( الجزائر، تونس والمغرب للفترة 1990-2017)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، 2020-2021.
- مليكة نجاعي، تقييم أداء البنك المركزي الجزائري في إدارة السياسة المالية في ظل تقلبات أسعار النفط، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص بنوك ومحاسبة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2019/2020.
- زهير حميلي، دور السياسة المالية في ترشيد النفقات العامة في الدول النامية ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2018/2019.

## قائمة المراجع والمصادر

- عبدلي رزيقة، أثر السياسة النقدية والمالية لتحقيق التنمية المستدامة ( دراسة تحليلية قياسية في الجزائر خلال الفترة 1990-2015)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي وتنمية مستدامة، جامعة جيلالي بونعامه خميس مليانة، الجزائر، 2018-2019.
- ديش فاطمة الزهراء، دور السياسة النقدية والمالية في الحد من الأزمات الاقتصادية (دراسة حالة: أزمة الديون السيادية في منطة البيورو)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2018/2017.
- رقاب طارق، تأثير التكامل بين السياسة النقدية والسياسة المالية على البطالة في الجزائر (دراسة اقتصادية قياسية للفترة 1990-2015)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس بالمدينة، الجزائر، 2017-2018.
- إكن لونيس، تقييم فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة ( 1990-2014 )، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2016-2017.
- حدادي عبد اللطيف، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2016/2017.
- منيرة النوري، دور السياسات النقدية في تعزيز التكامل الإقتصادي المغربي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2016-2017.
- حسية مداني، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد مالي، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر، 2016-2017.

## قائمة المراجع والمصادر

- طارق قدوري، مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر- دراسة تطبيقية للفترة 1990-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر 2015-2016.
- حاجي سمية، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات -حالة الجزائر 1990-2014، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات النقود والبنوك وأسواق المال، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015-2016.
- بقبق ليلي أسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية -دراسة قياسية- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، 2014-2015.
- عبد الرحمان بن سانية، الإنطلاق الإقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012-2013.
- سايح بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2012-2013.
- بلوافي محمد، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي ( حالة الجزائر 1970-2011)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبوبكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2012-2013.
- منصور شريفة، السياسة المالية كآلية لتحقيق التوازن الإقتصادي (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران2، الجزائر، 2015-2016.
- معط الله أمال، آثار السياسة المالية على النمو الإقتصادي - دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2012- أطروحة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014-2015.

## قائمة المراجع والمصادر

- مباركي كريمة، إستراتيجيات استخلاف الثروة البترولية في إطار ضوابط التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، 2013-2014.
- نذير ياسين، أثر السياسة المالية والنقدية على البطالة في الجزائر (دراسة قياسية تحليلية للفترة 1970-2010)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2012/2013.
- حسين كشيتي، إجراءات السياسة النقدية والمالية لتصحيح الإختلالات الاقتصادية الكلية (حالة الجزائر 2000-2009)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع مالية وبنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2011-2012.
- مروش يوسف، إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية - آثارها المستقبلية على القطاع الصناعي الجزائري- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011-2012.
- سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة بعض دول المغرب العربي)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010-2011.
- سيلام حمزة، ولد بزيو فاتح، فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، 2013-2014.
- إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 200-2009، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010-2011.

## - ثالثا: المقالات في المجالات

## قائمة المراجع والمصادر

- هشام دغموم، حمزة ضويفي، تحليل السياسة المالية في الجزائر (2010-2018)، مجلة دراسات في الإقتصاد والجارة المالية، المجلد 09، العدد 01، 2020، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
- لحسن دردوري وآخرون، السياسة المالية ومقومات تنمية أسواق الأوراق المالية، مجلة المنهل الإقتصادي، المجلد 1، العدد 2، ديسمبر 2018، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.
- أحمد ضيف، نسيمة بن يحيى، تقويم تطور السياسة المالية للجزائر من 1962 إلى 2019، المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية، المجلد 2، العدد 7، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدينة، الجزائر، 2017.
- موسى بوشنب، فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية في الجزائر (2000-2013)، مجلة معارف، العدد 19، 2015،
- ماجدة مدوخ، أدوات السياسة النقدية في الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 23 نوفمبر 2001.
- ريس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان (61-62)، 2013.
- يوسف بعطيش، تحديات ورهانات الدول النامية في ظل العولمة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الجزائر 3، المجلد 10، العدد 01، الجزائر.
- عرقوب نبيلة، مسيرة التنمية في الإقتصاد الجزائري وآليات إنجاحها، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية- العدد الإقتصادي- العدد 1، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر.

## التقارير والمنشورات

- الديوان الوطني للإحصاء ( الحوصلة الإحصائية 1962-2011)
- الديوان الوطني للإحصاء ( الجزائر بالأرقام 2015 )

- قوانين المالية للسنوات: من 2016 إلى 2018

- بنك الجزائر: النشرات الثلاثية الإحصائية للسنوات: من 2008 إلى 2020

### المرجع باللغة الأجنبية

- Cristopher Pass, Brayan Lowes et Leslie Davies, Dictionary of economics, ACADEMIA, Beirut, Lebanon, 1995.